

UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



مادة شؤون المكتبات

King Saud University

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :

سعود 1957

مادة المكتبات

٧٤٩٦

٣٣

Copyright © King Saud University

١٦٠  
ن

شرح الرسالة الولدية ، تأليف نازك زاده ،  
حسن بن مصطفى الاسلاميه وي - كان حيا قبل  
سنة ١٢٠٢ هـ . بخط السيد خير الله سنة ١٢٠٢ هـ .

٨٤ ق ٢٣ س ٢٢٥ x ١٥ سم

نسخة جيدة ، خطها تمليق حسن .

٧٣٩٦

١ - المنطق      ٢ - المؤلف      ٣ - الناسخ  
ج - تاريخ النسخ      د - شرح نازك زاده على  
الرسالة الولدية      هـ - شرح الاسلاميه وي على  
الرسالة الولدية .

Copyright © King Saud University

٢١ ١٥٥٢

١٤١٧/٧/١٦



۲۱۰۵۵۲ ف ۷۳۹۶

21

شرح رسالة الوليد

مازلہ زادہ، عبدالحق صاحب الدہلی

Q 10.5

السيد خيرا لله

۲۸۲

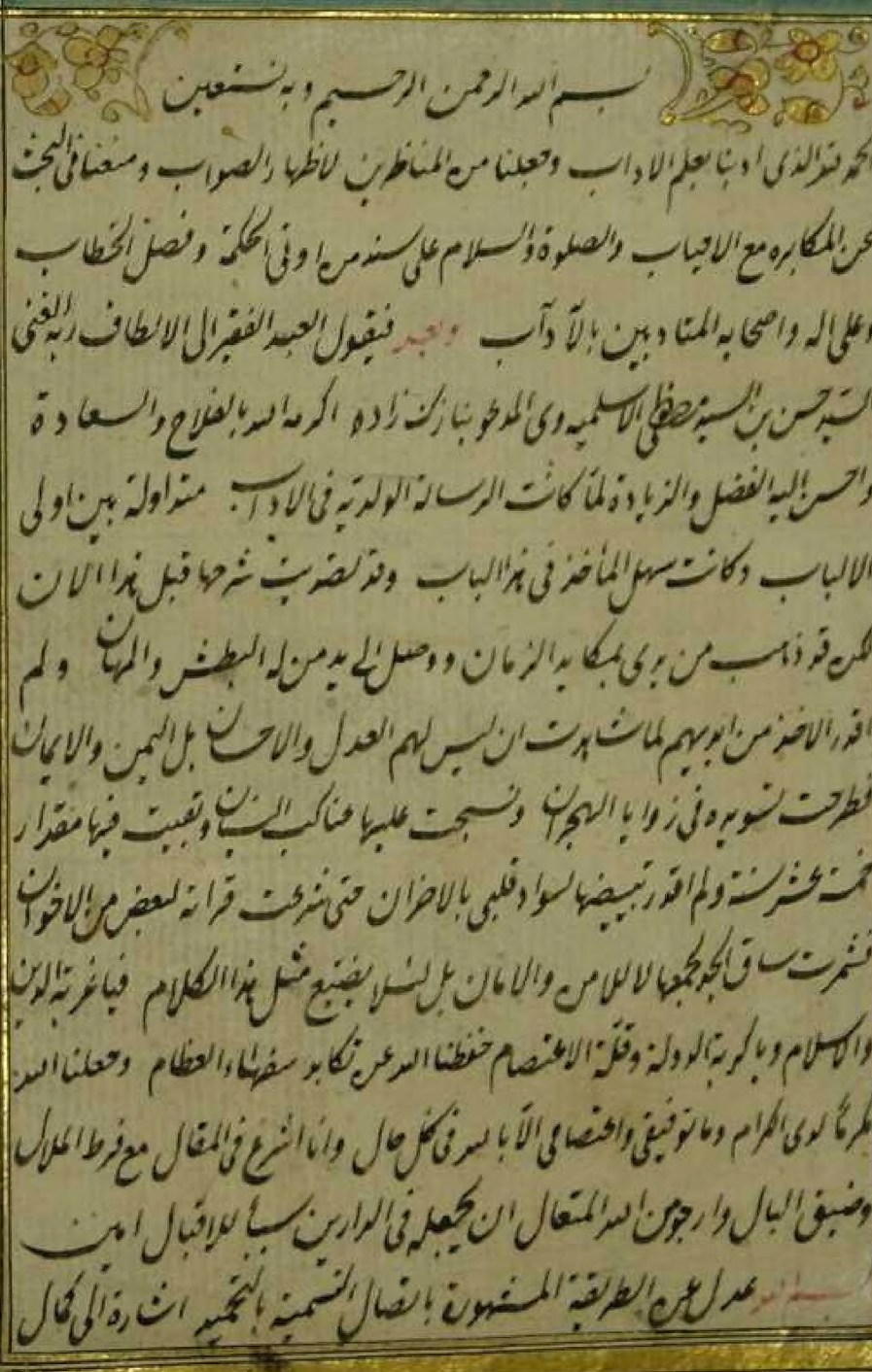
[illegible]

٢٢

٧

١٢٩





والتفهيم الرسالة شرح لبعض الفضلاء **أول** فيه الخلف  
صاحب الكون المولانا الشيخ حسين بن الشيخ محمد بن  
نعماني مؤلفه ومترجمه مؤلفه **والثاني** في التفسير بالكتاب  
البرهاني **والثالث** الشيخ قنبري التفسير بقره جليل  
**والرابع** الشيخ عبد الوهاب جرح على الامري **والخامس**  
الشيخ مصطفى بن عقيل اللادري **والسادس**  
والخامناس منها **مسألة**

ثم ان النجومي قالوا ان النظر المستقر لا يتعلق بالافعال  
العام الا اذا كان تلك الافعال مقصودا بالذات  
في ذلك المقام فحق المراد ان اي كائن وفاعل  
واما ان لم يكن مقصودا بالذات فيتعلق بالافعال  
كالحض في البصرة اي حقيم فيه







عليه السلام على تقدير كونها مخرجا وبثيرة قوله على رسله في الكثرة نسخة وان اجاب بعض الفضلاء بان  
اللام محمول على الاستغراق العرفي وبعض من المحققين بان الصلوة على نبي عليه الصلاة اولها بالذات  
وبزوالها بتبعها وقبل اللام للحد الذي في الصلوة الكاملة مخصوصة بنبي عليه السلام لانه غاية  
الاجابة على ما في الحديث القدسي اولها لما خلقت الافلاك **على رسله** الظرف بالمتعلق  
بها او باحد هما او مستقر حال او صفة او خبر فيكون كل منها ذاك حال او الموصوف او المستند  
فاخرها هو الامر وهو جمع رسول وهو من له الهمم القهري وتساب رباني او نفعه بعبودية النبي  
ان نفعه استلج الى الخلق لتبليغ الاحكام فيكون الرسول اخضر مطلق من النبي وهو  
نائب المحققين وبثيرة قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي اذا العطف  
بكل على المخاطبة ونفي الاخص للاستلزام نفي الاعم فلهذا قال ولا نبي وقيل بينهما واداة  
او مضافة لقوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وقوله تعالى وما كنا نعبد من قبله رسولا  
وقوله تعالى لقد بعثنا في كل امة رسولا فعلى كل من القولين سؤال وجواب وقيل بينهما محمول من  
وجه وفي بعض النسخ بصيغة المفردة وهو المناسب وذكر الامام في اللام والجان في المال  
ولا يلزم العضود والاهمال وعمل عن الطريقة المشهورة في ايراد فصل الخطاب رعاية لصفة  
الاستغراب وهو طريق مستطاب على ان فصل الخطاب لا يختص بما بعد الملام منه فصل  
خطاب عن خطاب من جهة ان سبب منقطع سبق ومبدأ اللاحق ومنه قوله تعالى هذا ذكر  
وان للمتقين وقوله تعالى هذا وان لظا غير ومنه قول المنشي **يقول** هذا من قبل فصل  
الخطاب لانه بناسب منقطع سبق ومبدأ اللاحق يعرف بالثابت على ان سبق وقب  
التفات عند الجمهور لانه غير اول لظا بن الكلام في التسمية والتكميل خبر من شرط كون  
الخطاب في الخبرين واحدا فاما مل فلا تغفل وفي اللاحق اربعة نواصب على ما ذكره قائل  
حسن جلبي في حاشية المطول ولذا نرى ان احدهما عام والآخر خاص ومنها فائدة العامة  
نظرية الكلام بطراوة الحال وصيانة السمع عن الصخرة والحلال وفائدة الخاصة مثلا ايراد  
لغرض الاوصاف بها والمخرج باسمه **الان** الذي في الخبرين اللاحق في الخبرين  
المصدر مجازا للعبارة وفاعل للباسم يكون الترتيب من قبل الحسن الوجه وبوليس

قائل فاعل حسن جلبي في حاشية المطول

هذا باب

الان معنى الشدة  
منطلقا

الان

عامة والمصنف بالان الذي اسما بالنسب وتخييل ان يكون فقير معناه الحقيقي اي المحتجج  
والان معنى الشدة المقيدة بالانفرد يكون الترتيب من قبل الجوانب الناطق لمن انصاف  
الانسان بالانفرد على هذا التقدير فكل نظر لان الانسان على كمال التقدير من صفة مشبهة وهي الانصاف  
بما يدل على انه واثق فاعل **الان** الصفة المشبهة على وزن فاعل لا يجوز ان يكون  
رأى كونه صالح وتخييل ان يكون الانسان من الصبيح السنية كالحاين وما راي ذات النوس  
فيكون بمعنى المفعول كما في الذين وما راي ملين ومتصور فيكون الفقير تاليفه كانه قيل في الوجه  
الان في وفيه جميع الى قوله تعالى والمعو بالان الفقير **الان** اي المتأدي وفي تفسيره بالمسمى  
نظر لان التسمية بالان معني وضع الاسم على او اطلاقه على او اطلاقه على الكنية ليس على ما ينبغي  
**ساقط** الباء متعلق بالمفعول على انفسه فاعل الاول ان يقال ساقط زاد باللام  
دون الباء لان الراء التي معني التسمية يتعدى الى مفعوليه بلا واسطة حرف كجر او حال حرف  
الجر انما هي التقوية والمتعارف في التقوية اللام دون الباء مع ان التقوية يكون حرف  
مناسب بمعنى الفعل على ما قاله بعض الفضلاء في قول الشاعر اني انما المذموم لسعة الدرس التقاراني  
ولفظ ساقط لقب لالب المصنف وزاده لفظ فارسي اسم مفعول من زاد من معنى التوكيد  
وزاده بمعنى الابن فالجميع كناية للمصنف قبل لقب له **الان** حيلة دعائية معتدلة في التعبير  
بالماضى لتفادي التبعول او لاطراحها كالحسين في الوقوف والاحراز عن صورة الامر **الان**  
اي النجاة خرج الخلف المرنوبة والاضوية **السادة** اي الوصول الى المرتبة الاولى في  
الاولى والاضوية وتخييل ان يخصها بالاولى والاضوية او احدهما بواحد منهما **من** اي ان  
الى الاحتمالات السبعة المشهورة اي الالفاظ والنقوش او المعاني والاشياء منها الثلاثة  
واستعمال اسماء الاشياء في جميع هذه الاحتمالات مجاز سواء كانت الربابة قبل التاليف  
بدون ان يراى اركات والكلمات او بها وادست الاحتمالات على حقيقة الترتيب في حاشية  
المطول وبعده قبل استعماله في النقوش على تقدير تاليف الربابة عن التصنيف حقيقة وهو مخالف  
لما اجمعوا عليه من ان اسماء الكتب والرسائل اعلام حشوية على انها يجب اعلام شخصية لا  
يكون كونه محسوب ومن هذا في الكثرة كمال ومن هذه استلزام الجبر استلزام الكل ليس كما يقال

قوله والاشياء منها اي الالفاظ والنقوش او الالفاظ  
مع المعاني او النقوش مع المعاني فحصل منها ايضا  
تفاوتة بين الاحتمالات منها

اي استة الى المراتب كالظن في الذبح من هذا الامور  
السبعة اذ مجازا سلا او استعارة مصرفة بتبديل  
المرتب كالمرة من المراتب المحسوسات بدو من المراتب  
كما هو عند الربابة في او من المراتب المحسوسات  
في هو من غير تاليف



وبعد ذلك والى الاشياء الى السبع المستنسخة من تاليفات المصنفين لا يكون  
 حقيقة الشبهة بل لا يجوز عليها اطلاق الرسالة وهو بين البطلان وانما اعتبار  
 اسم الكتاب والرسالة على خصوصية كنية فغير جائز لانها غير موجودة في الخارج فضلا  
 عن ان يكون محسوسا ومن هذا **الرسالة** الظاهرة جارية عن احد الاحتمالات  
 السبعة التي كانت الاشياء بهذه البنية على وجه التوافق فلا حاجة في تصحيح  
 المحل الى التكيفات التي اختير بها البعض وبها تجلج الاشياء بهذه الاحتمالات  
 من الاحتمالات السبعة بعد استبعاد هذه في جميع هذه الاحتمالات  
 لا يكون محسوسا ومن هذا على نفسنا في هذه الصحيفة والرسالة ان كانت جارية  
 عما كانت الاشياء اليها فلا يحتاج الى التكيف في تصحيح المحل والاحتياج الى  
 التكيف فيه بارتكاب الجازي في الحذف او الجازي المرسل في احد الطرفين  
 او الجازي في النسبة على ما قيل والرسالة والكتاب والمختصر ان الرسالة هي المحل  
 المستعمل على المسائل الفيلسوفية من فنون الفرق بين واحد والكتاب هو المشتمل على  
 المسائل الفيلسوفية كانت او كثيرة من فنون واحد ومن فنون والمختصر هو المشتمل على  
 المسائل الفيلسوفية من فنون وقيل انها مترادفة **في فن المناظرة** اي رسالة كانت  
 في علم لا مزية اختصاص بالمناظرة بان دون لاجلها على ما حققه سعد الدين في اخر  
 المقدمة من المطول فالامانة لا مينة من قبل شجر الادراك لكن لا يظهر فيه اللام لانه  
 من اضافة العام وقال العصام المناسب المعنى والمقام ان هذه الاضافة  
 ببيانها واطرها من قبلها حال من التكيفات الكائنة في اللام فعلى الاول المراد  
 بالمناظرة المفهوم الكلي الاجمالي الذي لا يجمع مزايا الخصوصية الجزئية وعلى هذا  
 تعريف المناظرة بالطريق المعتاد لان الجزئي الشخصي لا يعرف بالتعريف الجامع  
 والمناظرة على ما عرف في اضافة العلوم الى اسمها وعلى الثاني المراد بالمناظرة ادراكها  
 تلك المسائل او ادراك المفهوم الكلي الذي لا يجمع مزايا الخصوصية الجزئية الى الادراكات  
 ببيانها لانه من قبل اضافة العلم العام الى العلم الخاص فتأمل في هذا المقام

هذا الفرق بين الرسالة والكتاب والمختصر

فانه من مزالق الاقدام قيل ان اضافة العلوم الى اسمها ليس من التركيب الاصنافي  
 بل علم جبر او علم شخص لكنه خلاف الجمهور المشهور ويحتمل ان يكون خبر جبر  
 اي بهذه الرسالة وهذه كائنة في فن المناظرة فافهم في الاحتمالات المذكورة  
 في الرسالة فاحتمل منها فحليات احتمال **عندنا** اي الفت تلك الرسالة واستغنى  
 وانما قال تلكها **ك** اي لاجل حصول اتقانك منها بحصول ما فيها حصول الانتفاع  
 على غائبة ثلثا لئلا يفهم هذه الرسالة بانها بالوجود والذمى والحصول ما فيها على غائبة لئلا  
 ايضا بانها بالوجود والخارجي وهذه معنى قولهم اول الفكر اذ العمل في اللام يحتمل الحصول  
 والتحصيل فمن قصر على الحصول لم يحصل التحصيل فافهم **يؤمل** بالعلم على انه منادى نصا  
 ويجوز الفتح والضم والمراد منه الولد المعنوي لا الصلبي اذ لم يوجد له ولد صلي في اوان  
 تاليف هذه الرسالة فافهم من هذا ظاهرا كمال الشفقة لئلا يكون باخنا لنت مله قيل  
 المراد من الولد الناضل التقى الحاج احمد بن ولي الدين القرصى مولد او القرصى مولد  
**ولامتنا** معطوف على الضمير المجزوءا عادة الجار لانه هو الذي كتب المختار والكتب  
 على انه كما كان انتفاع الولد بها مطلوب بالذات كذلك انتفاع الامتثال بها كان مطلوب **بالمبتدئين**  
 مفعول لفعل مخدوف بعبارة المقام او بل اوصفه بزيادة اللام **بارك** التورية تضمن  
 اي جعل المبدأ كونه وتحقيق الحكمة الدعائية قد سبق وفيه مبالغ في حرص على القبول  
 وانتهى الى الحصول **فيها** اي في ذلك الرسالة من القواعد بحصولها ونشرها  
**ك** اي اياك ويحتمل ان يجعل الكلام على القلب اي جعل السد تلك الرسالة  
 مباركة فيك فمبدأ به **ومن اراد** اي اراد تعلمها او تعليمها او مطالعتها او اراد  
 ميل يعقب اقتفاء النفع كما ان الكرامة نعمة تعقب اقتفاء النفع وهي مبتدئة ثلث  
 للافعال الاجبارية وتسمى الارادة المستوية كاتسمى الكرامة الغضب وبها هما تفرج  
 احد طرفي الفضل والترك الذين نسبتهما الى القادر سواء فيه اشارة الى ان الولد  
 مشتاق مريد قادر لتحصيل وغيره مشتاق مريد على الاطلاق جعلت المبدء من اهل  
 الوفاق **فيمر** خطاب للولد ايضا وفي جعل المبدء غير الولد كئنه قد تدر بسبق من

بمسألة نظام المصنف  
 وانه قد حصل لان اللام الاعلى  
 نعم الحصول والتحصيل في فهم

يحصل هذه الرسالة  
 من القواعد السابقة  
 في ذلك



وهو ان نوعنا كية للضمير لم نوع في ارادة قول منه او عطف بيان له وانما مجرور  
 بدل من الموصول ومنسوب على الحال او على المدح وفيه رعاية للسمع **وهذا الحق**  
 اي فن المناظرة **الثالث في استحباب تحصيل** اي في كون تحصيل مستحبا يعني ان  
 كون تحصيل مستحبا متيقنا او مضمونا لقوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة اي  
 البرهان والموعظة الحسنة اي الخطابة وجاد لهم بالتي هي احسن اي المجاداة  
 او لا تلتفت في افادة الامر النذوب والاستحباب فظهر من هذا وجوه كونه مستحبا لان  
 المستحب امره النبي عليه الصلاة والسلام او فعله او قوله عليه واصل هذا الفن كذا  
 لان كل الانبياء عليهم السلام اذ دعوا النبوة وظهروا بالمعجزة واقام الحج القاطعة على  
 الحق حتى عاج خليل السبع عمرو ولحين وقال في اخرها جات ان السرايا في الشمس  
 من المشرق فأت بها من المغرب فبهت الذي كفر اي تحية الكافر وانقطع كلامه كذا  
 في الكواشي او غلب ابراهيم عليه السلام الكافر كذا في التفت فلا يرد كيف يكون تحصيل  
 هذا الفن مستحبا وهو غير مدون في زمن النبي عليه السلام ولا في زمن الصحابة رضوان  
 الله عليهم **واثالث** او الوهم في وجوبه اي في كون تحصيله واجبا **كفاية** فغير مدون  
 الوجوب ويحتمل ان يكون مضوبا على المصدرية اي في وجوبه وجوبا كفاية فمحتمل  
 ان معرفته جازد لاثبات الفرق الصالحة واجبا كفاية يقول ان تحصيل هذا الفن  
 واجب كفاية اذ به يعرف كيفية الحجة ولا يعرف كيفية المناظرة وما يتوقف على  
 الواجب واجب كما في الحاشية فانه سبب بعض مستند لا يقوله تعالى وجاد لهم بالتي  
 هي احسن على تقدير كون الامر للوجوب وقد سبق ما فيه لان دفع الضر الذي  
 هو في الوقوع الاقفا والسود من المسلمين واجب كفاية بل فرض عين لمن لم يظن به  
 الوقوع في الاقفا والسود ومنه البرازية حيث قال دفع الخصم واثبات المذهب  
 يحتاج اليه وهذا يؤيد الظن في وجوبه على ان قول من ذهب الى حرمة غريب كذا  
 فالاولى ان يقال انما الظن في وجوبه كما في ترتيب العلوم واجوب ان الظن بمعنى  
 الاختلاف او بمعنى عدم اليقين فشميل الظن او ان الغرض اصنافي وذهب بعضهم

قوله او مضمون رد لما في ترتيب العلوم وانما الظن في كونه  
 فرض كفاية او كثر في احكامه اليه في العلوم الالهية استي  
 واجبا كفاية ههنا بان الشك هنا حال فيه والظن في ترتيب  
 العلوم حال فيه او لا شك بمعنى الاختلاف ويعني عدم  
 اليقين فشميل الظن وانما وقع في الترتيب في الترتيب من  
 الاول الى الاخر ولا يظهر انك

على الترتيب المشهورة وهي كون  
 ترتيبها بمجموع  
 على كون ترتيبها  
 متاعل

وانما احتاج اليه في التفسير هنا وفيه  
 انما لان الشك والوهم لا يتعلقان بالعلم والضمير  
 بل بالالمعروف والقصبة فيحتاج الى جعل التفسير  
 مصدقا وقصبة فانهم

الى انها صرام لان العلم تابع للمعلوم فلم ينجح من التبعية مانع وما ذكره البعض في وجوب  
 معرفتها انما يدل على الوجوب في السبل التي باث فيها وشاع عقايد اهل السبع والسبل  
 التي لم تشع فيها فلا يكون في مقابل حراما وهذا السبب لانه مخالف لما ذكرنا في افادة  
 حجج الانبياء عليهم السلام مع ان الكبر على المتكبر صدق على ان شيوع اهل السبع والخلاف اكثر  
 من ان يحصى في جميع السبل فكذا ذكر الفقهاء انه لا بد لكل مذهب السفر شخص عالم لجميع  
 العلوم العقلية ويحرم على الامام اخذ المذهب عن مثل هذا الشخص بل اخذ المذهب  
 القصبة كما يحرم عليه اخذ مذهب العبد من العالم العارف بطوايع يجرم عليه شريعة  
 خصوصاً في زماننا قد كثرت الاحمال وارباب الضلال في سيرة الرجال فغويهم من  
 ذلك الحال **المفردة** في اللغة انما من النظر بمعنى الشبهة والمقابل اذ كل من الخصمين  
 شبيه للآخر في الرتبة والادب المتعلق شبهة واحدة ومقابل له بمعنى يوافقه كلامه  
 لا بمعنى يتوجه اليه السببية لانه معنى النظر بمعنى الشبهة او من النظر بمعنى الاستبصار  
 والانتظار لان كلاهما مبرأ في كلامه ويتنظر لآخره فظهر وجوه المناسبة بين المقام  
 اللغوية والمعنى الاصطلاحية والغرض من هذا بيان الاطلاق لا بيان الاستشفاق  
**وفي العرف** اي المناظرة **الدافعة** مصدر من المفاعلة ثلث ركنين الاول اثنين  
 والمراد بهما المعلن والسبب حقيقة عرفية فلا يرد ان العام لا يدل على الخاص بحدوث  
 الدلالة الثلث فظهر ضعف قول من قال فان كان المراد بهما المعلن والسبب  
 فلا يحتاج الى التفسير الا في جعل على المعنى الا انتم تدرى **المفردة** اي الغرض حصول ظهور  
 او تحصيل الظاهر والاول موافق لحال السلف الذين يقصدون ظهور الحق في  
 برحمته دفعا لحظ النفس والثاني موافق لما هو المشهور بين الجمهور في الخصم  
 راجع الى المذكور في الدافعة التمهيد الاول المشهور والثاني السلف  
 وظهروا الحق انهم من ان يكون في يده اي في يكل واحد من الخصمين مع ارادة  
 كل واحد منهما غلط الاضطر فلا يرد عليه انه لا يصح في المناظرة التي يظهر الحق  
 في يده مع ارادة غلط الخصم اذ كون اظهار الحق غاية للمناظرة لا ينافي في كون احد

اي انك ادعوا بوجوب جرحي



اضرعه غايته في الباب سبترم ان لا يكون الا صابة غرضنا ولا يلزم منه عدم غرضية  
 اظهار الحق بل كل المواد تستند على اظهاره قبل هذا سبترم غلط الخضم اي الخادم او كسكانه  
 فيه نظر لان حال السلف ليس كذلك اجيب بانه كذلك في الواقع الا ان السلف  
 يقصدون ظهور الحق في بر حضمه وغلط النفس كما سبق وقيل ان قصد اظهاره مع  
 ارادة غلط حضمه باني كونه غرضنا للمناظرة لاستمرار اجتماع النقيضين الحاصلين  
 من الغايين احدهما اظهار الحق وتانيهما تغليب الخضم وكسكانه اجيب بانه لا نسلم  
 كونهما نفسان لغاير وجهين لان قصد اظهار الصواب بالنسبة الى نفسه وازادة  
 الغلط بالنسبة الى الخضم فيجوز الجمع بينهما مع ان فيه اثر الى الغرضين على المذهبين  
 فافهم وبالحكمة الاحتمالات العقلية هنا اربعة احدها ان كل واحد من المصلين هو كل  
 يريد اظهار الحق في بره سواء كان مرده غلط الاخر او لا وتانيهما ان كل واحد منهما  
 يريد اظهاره في بر الخضم فقط سواء كان مرده غلط نفسه او لا وتانيهما ان كل واحد  
 منهما اظهاره في بره ويرى الخضم معا ورابعها ان كل واحد منهما يريد عدم اظهاره في بره ويرى  
 الخضم معا والاولان من اقسام المناظرة والثانيان باطلان لاستمرار اجتماع  
 النقيضين او ارتعاها فلما كان الاولان من اقسام المناظرة يحتاج الى التعميم ظهور  
 الحق واللا يلزم كون التعريف غير جامع لافراده وانما حصص باظهاره في بره فقط  
 بدون ارادة غلط الخضم حتى يحتاج الى التعميم باني على كون اظهار الحق من ثم التعريف  
 في حصص اظهار الصواب باظهاره في بره فقط فيحتاج الى التعميم لتخلص التعريف عن الفرد  
 فتأمل وعليك السداد وهو احتراز عن الجدل فانه مدافعة لكسكانه الخضم لان غرض  
 المجادل ليس الا تغليب الخضم واظهار الفضل سواء كان مقالا حقا او باطلا وانما الاحتراز  
 عن المثمرة والمثاقبة والمغالطة والمعاينة والمكابرة في الطريق الاول وانما عن  
 الخطابة فغير نظر لعل انها غير داخل في المناظرة والحق هو الحكم المطابق للشرع ويقابل  
 الباطل وقد يخلق على الحكم المطابق للواقع وهو الصدق ومقابل الكذب فلهذا قال  
 سعد الدين ان الفرق بين الحق والصدق اخباري فيجوز ان ذاتا اذ هما جاران

ظهور الحق سبترم  
 غلط الخضم

قوله الى الغرضين الى المذهبين يعني الى الغرضين في المذهبين  
 غرض المناظرة هما اظهار الحق والصواب والغرض في المذهبين  
 الى ان الغرض من تغليب الخضم غرضه كسكانه كسكانه الحق  
 ان غاية المناظرة هي الاتمام والاكسكانات اللازمة لاظهار  
 الحق وغاية الجولة هما الكسكان مطلقا حقا او باطلا  
 فانهم

عن المطابقة للواقع لكن المطابقة لا تعتبر في الحق من سبب الواقع اياه كخلاف الصدق يعني  
 ان الحق كون الواقع مطابقا للحكم والصدق كون الحكم مطابقا للواقع وانما قال الظاهر كقول  
 دون الصواب وهو المشهور عند اولي الالباب لعضد المطابقة في بيان غرض المناظرة كخضم  
 فلهذا عدل عن التعريف المشهور ولانه يخص مفارقة الاشياء من الحكم على تقدير ثبوت  
 المدافعة منهم بالمفارقة ولما فيه من شدة دور ولا نه غير صادق على المناظرة التي اضطر فيها  
 منع جرد الحكم لا يشمل على المناقضة التي بناء على زعم المانع وغرضه فافهم ولما كان المدافعة  
 لاظهار الحق ثلثا لمدافعة الشخصين سواء كانا خصمين او لا وسواء كانا مسلمين او لا  
 وسواء كانا في النسبة او لا يادور الى التعريف لقوله **الحق باذنه** بل هو من نصب  
 نفسه لهدم الحكم ودفعه اما بالمطالبة او بالابطال فيشمل المنع الثلثة مطلقا حقيقة كانت  
 او مجازية بالدليل او بالسند او لا فافهم قبل هو الهدم للموضع بالمنع ودفعه برفع مسائل  
**قول المصل** هو من نصب نفسه لاثبات الحكم وقيل هو الاحتفاظ للموضع باقائه الحق ويؤيد  
 الاول القول لانه يعنى الداعي والدليل والمقدم بل يعنى على التعريف والتعريف فتأمل  
 وانما قدم دفع المسائل لان المناظرة تحقق برهنة او لا اولان دفع المصل يتوقف  
 على دفع المسائل فتأمل ومن طائفت هذا التعريف اشتغال على العمل الاربعة او المدافعة  
 اثنتى الى العلة الصورية والنسبة المعنوية من المدافعة الى العلة المادية والعمل الاربعة  
 الى العلة الفاعلية واظهار الحق الى العلة الفاعلية فالعمل الثلاثة مذكورة بالمطابقة على ما  
 قيل او العلة الفاعلية والصورية بهما مذكورتان بالتضمن او العلة الصورية مذكورة  
 بالمطابقة والفاعلية بالاستمرار والغاية بالمطابقة والنسبة المعنوية مذكورة بالاستمرار  
 على كل التقادير فتأمل والمجادلة يستعمل على العمل الاربعة اشتغال على الالفاظ التي يمكن اثبات  
 بها الى هذه العمل على ما شرناه واللا يلزم التعريف بالمباين اذ نفس العلة متغيرة  
 لمعول فتدبر اعلم انه لا بد لكل طالب لكثرة ان يعرفها قبل الشروع فيها بحجة واحدة  
 ذاتية حقيقية او اجنبية او جهة واحدة عرضية فالاول تحديد ذلك الشيء بموضوع  
 والثاني تعريفه بغايته لكن الظاهر من اطلاق القوم ان الجهة الوحيدة الذاتية  
 كونه نافضا وانما التعريف بالغايية ثم فصل لانه فافهم

ان هذا التعريف هو العمل بالحق والباطل  
 ان هذا التعريف هو العمل بالحق والباطل  
 ان هذا التعريف هو العمل بالحق والباطل

**دفع المصل** هو ان كان مقي معلقا او انقلب مثلا  
 لان النظر الى الاول **قول المصل** هو ان كان مقي معلقا او انقلب مثلا  
 لان النظر الى الاول **قول المصل** هو ان كان مقي معلقا او انقلب مثلا

اعلم ان تعريف العلم بالموضوع صدق بالغاية وهو الظاهر  
 من كلامهم قبل المشهور من طلاق منهم وانما هذا التحقيق فكلما  
 التعريفين رسم لانه الموضوع وان كان كلام من الذاتية فكلما  
 التعريف بالاعراض الذاتية فغيره فافهم فافهم فافهم فافهم



تعلم على الذي ترجع اليها من ذلك العلم من انبساطها كاست من موضوعه ومن  
 محموله وكذا الجهة الواحدة العرضية هي التي ترجع اليها من ذلك العلم من عرضية سواء  
 كانت من غايته او لا حتى عد واجهة الجهة الواحدة العرضية كون العلم انه مقبول في تعريف  
 من المناظرة بافتراجه الواحدة الثانية الا في المناسبة في تعريفه هو من حيث فيه  
 من الامراض الثانية للامكانات الكلية من حيث انها موجبة او غير موجبة او بحيث فيه عن  
 وضائف الجانبيين من حيث انها مسمومة او غير مسمومة ويحتمل ان يكون الوجه من ذاتها  
 الاكاشات الكلية وكذا المسموع وغير المسموع كالميل الذي هو جيب الكتاب والسنة والامام  
 والقبس التي موضوعات العلم اصول الفقه فيكون من الاغراض المناسبة في امر ذاتي  
 على ما عرف في تلك ويحتمل او اول للافتراضية الذاتية والثاني للافتراضية العرضية  
 فتأمل وبافتراجه الواحدة الثانية الحقيقية فمن حيث فيه عن الذاتية للمناظرة  
 فافتراجه او من افتراجه الواحدة العرضية فمن يعرف فيه صحيح الدفع وفاسده  
 ولما كان مدار هذه الرسالة على الاختصار وكان معرفة الشيء بالغاية اسهل بالنسبة  
 الى فهم المبدء من الكسبي بالتعريف بافتراجه الواحدة الثانية والتعريف الاول بافتراجه  
 الجهة الواحدة الثانية ايضا الا انه من المناظرة والتعريف المتعبر به هو الجانبيين لا  
 يكون الا بتعريف العلم من جهة كونه قواعد او غاياته لا من جهة كونه منه العالم فلهذا  
 عدل عن التعريف الاول وبادر الى الثاني فقال **في المناظرة** اي علم القواعد  
 المحصورة بافتراجه البحث وصناعة التوجيه والمناظرة فالمناظرة اسم القواعد  
 والاصول على ما هو المتعبر في اساليب العلوم المعرف بالاطراف المعقولة كما سبق فيسأل  
 ويحتمل ان يكون اسما للملكية والادراك المتعلق بالقواعد فيكون امثاله العلم  
 بانيته وانما حصل ان المناظرة تطلق في تعريف على معنيين احدهما صفة المناظرين  
 وهو المعروف سابقا والآخر العلم المحصور وهو لما لان تعريف العلم باحدى  
 الجانبيين وهو لا يكون الا بالتعريف المتعلق بالعلم المحصور لا بصفة العالم من حيث  
 شغل الجميع فنون اي قواعد واصول ويحتمل الملكة والادراكات المتعلقة على سبق

اي نظرية الموضوع  
 ام لانية

فيه بحث الى سبب في الغرض لا في المطلق  
 عليه واجب البحث وسأفقه  
 التوجيه والمناظرة

يعرف اي في ذلك الفن **في المناظرة** اي الدفع الصحيح من المثل والمعلول  
 الى الدفع الفاسد لذلك فالاضافة من قبل مجرد تضييق واختلاف في باب  
 فصل خرج به ما عدا هذا الفن والادعاء بصحة الدفع وفده ما هو ملوثة وغير ملوثة ومن قال  
 المراد بها المطابقة للموضوع وعدم المطابقة له وان كان مناسب الحق لكنه لا يشمل المناظرة  
 التي بناء على زعم المنازع وطرفه من التعريف على المعنيين شرع في التفسير مورد  
 المناظرة وصدر بكلمة تدل على ان ما بعده مما يجب حفظه فينبغي ان مع وصفي فليس  
 ويتوجه اليه بالكلية لتلخيص الكلام وحصيل المرام فقال انما ثبت انه وتقريره او تشبيهه  
**في خطاب** عام لمن يستفيد ويحتمل ان يكون خاصا بالاولاد وعلى الاول يكون مجازا  
 مرسل من قبل ذكر الخاص واردة العام وعلى الثاني من قبل اطلاق اكاظرس على  
 الغائب او تشبيهه بالناظر على الغائب فيكون استعارة مصدرة **في** مقبول لا علم فاقم  
 مقام مقبوله والخطاب كالمخطاب في العلم **في** اذا لاهمال الالكلية والقول  
 المدلول عليه في قلت هو مركب مطلقا تاما او ناقصا بقرينة تقديرية به وان البناء  
**في** كلاما كان او غيره ولم يقل كلاما نظموه الكلام الاصطلاح في خصوصه اذا تعدي  
 بالبناء وان لم يكن وقد يمنع الكلية والحمل على المعنى اللغوي على انه يستلزم ان يكون  
 قسم الشيء قسما منه وفيه شيء الى نفسه والى غيره في هذا المقام فطبيكت الالهام  
**في** اي ذلك الشيء المقبول **في** تعريفه على التفسير لان التعريف بصورة  
 حقيقة وصورة بخلاف التفسير هكذا قيل ولان التعريف تمامية التفسير لا في الاداء  
 وكل وجه هو ملوثة بها **في** قد تدل على التصديق فانه تصور مضي وان كان  
 تصديقا صورة وتصور مقدم على التصديق **في** اي مركب تام اذا التصديق  
 والقضية منه او فان يجب الحرف وهو الاوجه او التصديق بمعنى التصديق فلهذا  
 من قبل تسمية المتعلق باسم المتعلق بكسر اللام انفعالا فقط وهو من حيث التحقيق للامام  
 او انفعالا وفلا وهو ملوثة به المستور منه اذا حكم فعل عند الامام كالمثا خرج من  
 قبل اطلاق المتعلق بغيره على الكل وهو من حيث القدا مقدم على المركب الناقص

في المناظرة

ان من الممكنة في تخصيص الخطاب الذي هو في قوله بالمراد كما في  
 قوله تعالى ولو ترى اذ اخرجهم من مكة  
 في قوله تعالى ولو ترى اذ اخرجهم من مكة

لكن يحصل منه الامام كون الحكم انفعالا كما في قوله تعالى  
 قد يصدق منه كون التصديق مركبا من الادراكات  
 والارادة والادراك الرابع هو الحكم فيكون الحكم  
 انفعالا لان ادراك والادراك انفعالا  
 على ما في المنطق



لتعلق المناظرة بطلان الجواب المركب الناقص فإنه يتحقق به الخطأ ان كان فيه  
 للقصبة والافعال وسبباً في تعريف كل منها في مقابلة **المركب ناقص** وهو ما يقصد  
 بجزء منه الدلالة على جزء معناه ولا يصح السكوت عليه كراي الجاهل والجهل  
 انما يطلق قدره على المفرد لتعلق المناظرة به اذا كان فيه للقصبة فهو مقصود في معنى  
 على اني الحاشية فيه نظر لان نظر المباحثين اثبات نسبة المقبلة لا القيد **اجيب**  
 بان القيد تابع للمقبلة فاذا تعلق النظر الى المقبلة تعلق الى القيد ولو بالواسطة وهذا  
 سقط ما في الحاشية بان الواجب اربعة ابواب وهما بحث لان المركب الناقص  
 اما داخل في المفرد وهو راي سعة الذين في المختصر او داخل في القصبة وهو راي  
 سعة السند في حاشية على ما في المثلث وكونه قيد ليس منها اذ القيد خارج عن  
 عنهما كما هو في راي وتبعه المصنف فتأمل فلا تغفل وفي بعض النسخ او تصديق مركب  
 ناقص دون او في المركب الناقص له وجه فافهم والمعاد يكون فيه للقصبة فيقابل  
 الشبوح والاطلاق لا بما في العموم وتفضل الشراك كسقية الان يكون نوعاً  
 فانه يتم من وجه ويخص من وجه وهو المسمى دون الاخر وعلى ما تقدمه الخصال في حاشية  
 الجلال حميد الله **ومفرد** وهو الذي لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه  
 قدره على الان لا يكون جزءاً منه وان كان الان منتهى كجميع المركبات الباقية  
 في التركيب **والثاني** وهو الذي يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه ولا يصح السكوت  
 عليه ولا يحتمل الصدق والكذب قبل هذا ليس من مثله الفرض لانه لو كان من  
 مسائل الفرض لكان موجبة كلية كلية والتالي باطل والمقدم مثله ثبت انه ليس  
 من مسائل الفرض وطللان التالي بين معلوم مما سبق والاعيان الملازمة فلان  
 مسائل العلوم الالهية كليتها محليتها على ما صرح الشيخ وغيره والجواب ان هذه  
 القضية ليست بمسئلة في هذا الفرض بل توطئة لمسائل وليس مسئلة لانها توطئة  
 في الحقيقة بل موله بكلمة ورويان هذا ينبغي على الاغم الا على ان قوله هم ممكنات  
 العلوم كليتها محليتها ايضا فاجاب الصحيح ان مسائل العلوم لا يلزم ان تكون كليتها

وانما قد يكون كلية وقد يكون جزئية على ما صرح به بعدوا الشرح في حاشية شرح المطالع  
 هذا التمراد من الرقيق في الطريق **والثاني** في جميع هذه الصور الى وان حال كونها  
 في صورة التلطف بكل واحد من هذه الصور الست فاعلم ان من غير حال من المبدأ والمختل  
 كونه حالاً من التغيير المستند وعلى تقدير ان فاعلم فيه طارئة ويحتمل ان يكون محمولاً على القلب  
 اي وجميع هذه الصور الست كانت فيك اما منقول او لا ويحتمل ان يكون انظر في خواصه  
 لتأمل اي وانما في جميع هذه الصور او لا **والثالث** اي الكل واحد من هذه الصور  
 الست والمراد به هو الكلي الشئ من غير هذا التزام محتمل باي وجه كان سواء كان بالاجزاء  
 او بالسلب وسواء كان بالجمع او من الكتاب وسواء كان بعبارته او بمعناه وسواء  
 كان بواسطة او لا بواسطة اي او لا تأمل ولم يقل او مع كافي غير تخصيصه  
 بالتصديق لكنه غير تأمل في جميع هذه الصور فيكون الترديد في المال بين المنقول وغير  
 المنقول لا بين النقل وغير النقل اذ الترديد لا يكون الا بين المعاني المختلفة وبعض  
 هذه الصور لا يحتمل ان يكون نقل فلا يقال الا ان انما تطلق او مجرد ثم قد يقع بين  
 المعاني في الغير المختلفة مع كونه بعيداً في الواقع ومنه العقل فائدة وهي سد باب كلام  
 الحكم حتى لا يكون له حال الى كلام آخر فكن تلك الفائدة لم تكن مطلوبة هنا لانه انما  
 مجادلة اومت فيه واعلم ان الترديد الاول يحتمل ان يكون منفصلة ويحتمل ان يكون  
 عملية شبيهة بالمنفصلة ويحتمل ان يكون نفسياً والثاني لا يحتمل الا الترديد  
 الكلي لكون موضوعه جزئياً حقيقياً فالمقبلة هو الترديد في المال كما سبق فيكون الموضوع  
 هذه الصور لا الخاطب فاما ان يرتبها ان الترديد يحتمل ان يكون انفصالياً وحلياً  
 شبيهاً او صفاً ونفسياً فالترديد الانفصالي هو الذي لا يشبه في قضايا محليتها  
 صدقها وخففتها في نفس الامر وهذا الاشبه بالترديد الكلي والتقسيم اذا كان موضوعاً  
 جزئياً او كلياً مسوراً بل لا يشبه مطلقاً على ما هو الظاهر من كلام السيد السند في حاشية  
 المقدمات والترديد الكلي والتقسيم هو الذي لا يشبه بالمفهومين في شبيهة صديهما  
 بالاخر اذا كان موضوعهما كلياً غير متفرق بينهما بان الترديد الكلي وان كان

وانما لا يشبه في غير هذا المقام  
 في حاشية على المطالع  
 في حاشية على المطالع  
 في حاشية على المطالع



وانما بين مفهومين لكن بفتح وان حكم احدهما على ما صدق عليه الموضوع والتقدير  
 انفسه بفتح راء راجع كل واحد منهما تحت مورد القسم وهو جبار عن المفهوم  
 انفسه بفتح راء راجع كل واحد منهما تحت مورد القسم وهو جبار عن المفهوم  
 التفسير بالترديد الطبيعي فيعرف بان الانفس في الطبيعي عبارة عن حمل احد  
 الاف ام على مفهوم الموضوع واذا كان الموضوع جبريا حقيقيا او كليا مسورا لا يكون  
 الترديد الاحتماليا والظاهر من كلام بعض الماها لايكون الا انفصاليا فتدبر  
 فظهر لنا ان المفاهيم اذا اختلفت بين القضايا لا يكون الترديد الا انفصاليا  
 وانما اذا اختلفت بين المفردات بحسب صدقها ومقدارها على ذات واحدة وبحسب  
 وجودها في محل واحدة فيجوز ان يكون مفصل شبيهة بحكمة وحكمة شبيهة  
 بالمفصل ومعلية صفة وان كان الظاهر من كلام السيد الشريف في تلك  
 الحاشية تخصيص الاشتغال بها فثبتت بين المفردات بحسب وجودها في محل  
 واحد واختلفت على العظام وفي بركة الكلام وعليك الدقة في تحصيل الحكم من هذا  
 المقام **التمهيد** اي وجب على الشروع وكذا ان يكون الكلام ملائمة **في بيان**  
**التمهيد** التي هي صفة المناظرين **في قوله** قد مر على الاول ان  
 بانه شبيهة وكثرة مماثلة **في قوله** دفع للتوهم الثاني من سابق **في قوله**  
 اي المفرد والاثان الغيبة تغليب او اشتراك الى دخول المركب الناقص في احدهما  
 على ابناءه **في قوله** لا يمكن فيها المناظرة لان المناظر انما تتعلق بالنسبة الشاملة  
 التجربة حقيقة او كليا وكل ما يتعلق بها لا يمكن فيها المناظرة اذ في المفرد فليس له  
 نسبة اصلا وانما في الاثنان وان كان له نسبة تامة لكنها ليست بحقيقة كتحتمل  
 الصدق والكذب والمناظرة انما تتعلق بما يجتمع لهما لا يمكن انظر الصواب  
 فيه مع انه غايه وانما السؤال بمعنى الاستفسار وان جاز فيها لكنه ليس باضل  
 في المناظرة على ما سيجي في آخر الرسالة فافهم واذا لم يكن المناظرة فيها **تمهيد**  
**في قوله** ومنع الملازمة بان في الخبرين اربعة فضع الاربعة اربعة لا  
 ثلثة فجوابة سبق منا وفي الحاشية ايضا لعل ان يقول لم لا يجوز ان يكون المفرد مثل

والمراد من الماها بعض استزنا  
 به شبه الوفا جرحا على الماها

المركب

المركب الناقص في جرح المناظرة او كان فيه المقصود وفي عدم جرحها او لم يكن  
 فيها لعلنا ان مدار المناظرة يوجد في المركب الناقص وفي نسبة الجمل المفرد  
 ومن قال ان قولنا ان المركب الناقص محمول على التمثيل ليس له مثل **باب**  
**التمهيد في التعريف** اي في بيان الالفاظ المتعلقة بالتعريف او الواردة  
 على التعريف وانما بيان احوال التعريف قد كور بانواع واعلم ان التعريف اما لفظي  
 او تشبيهي او حقيقي او احتمالي واللفظي ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ بانه موضوع لذلك  
 المعنى كان كجمل لغوي خارج عن المطالب التصوريه وهو مدسب سببه الشريف لان  
 التعريف اللفظي عذره من المطالب التصوريه او بانه تصور للمعنى فيكون من المطالب  
 التصوريه وهو الخار عن النفاذ اني هكذا مما حقه تحقيق الدواني يعني هذا الاختلاف  
 في الاغراض لانه اذا كان الغرض من التعريف اللفظي معرفة حال اللفظ بانه موضوع  
 لذلك المعنى كان من المطالب التصوريه واذا كان الغرض منه تصوير معنى اللفظ  
 فيكون من المطالب التصوريه لكن اللابقي في تعريفه على الغرضين ان من ذهب  
 الى كونه من المطالب التصوريه عرفه ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ وتفسير مفهومه  
 لمن لا يعلم انه مدلول ومن ذهب الى كونه من المطالب التصوريه عرفه ما يقصد به  
 تعيين معنى اللفظ من بين المعاني المحلولة له كاعرف بالمصنف والتشبيهي  
 ما يقصد به اختصار صورة مخزونة في الخزانة بلا جسم الى كسب جبريد والحقيقي  
 ما يستلزم الصورة تصوريه كليا او وجها واما من المطالب التصوريه اتفاقا  
 فالتعريف يشمل الاخيرين بالاتفاق ويشمل الاول عذره من المطالب  
 التصوريه وانما القول ان في هذا التمثيل لا يحققه بين التعريف والقول  
 ان خارج عموم وخصوص مطلقاته وقيل بهذا المسأله والتعريف انما هو الحقيقي والاحتمالي  
 ما يقصد به افادة صورة غير حاصل فان كانت تلك الافادة ملازمة معلومة الوجود  
 في الخارج سواء كان قبل التعريف او بعده فهو تعريف حقيقي حدها كان او لم يكن وان  
 كانت الملازمة غير معلومة الوجود فهو تعريف احتمالي حدها كان او لم يكن

والمراد من الماها جرحا على الماها

**تمهيد** في بيان على قياس ما ذكره كون العنايات في المعاني  
 المذكورة وانما اذا اراد انساب المعاني فيجوز ان يتوجه  
 مثل يلزم طريقة التي في النسب وانما ان مراد بان  
 المفهوم كذا او اذ كان على معنى هذا المفهوم الكافي  
 منحصر في هذا الجرحي او تحصيل تلك الادراكات  
 في هذا المعاني تقابل

وهو في المصنف



الاول الحرف التام والحقيقي والثاني الحرف التام الذي لا يشك  
 الحرف التام الحقيقي والرابع الحرف التام الذي لا يشك  
 الحرف التام الحقيقي والرابع الحرف التام الذي لا يشك  
 الحرف التام الحقيقي والرابع الحرف التام الذي لا يشك

لكن التحقيق ان القول الشارح يعنى الحقيقي والاشارة لكل واحد منهما يكون صدقاً او خطأ  
 تاماً او ناقصاً فالقول الشارح يطين على الاقسام الثمانية والتعريف على العشرة  
 هذا عند اهل الادب واما عند اهل المنطق فلا يطبقون التعريف المرادف للقول  
 الشارح الا على الاقسام الثمانية ولما كان التعريف المرادف للقول الشارح على عشرة  
 شروط والمساواة عند المتأخرين والحلو عن الحاشي كونه اجلي من المعروف لكن النقص  
 نادى الوقوع على ما في كاشية سقط هذا عن درجة اللاحق رغبة اهل النظر فباتت كل  
 من الاولين بطلان كل فعل **سبب ان حقيقة** الى التعريف **ومعناه**  
 الى معنى نقض التعريف **ان يبطل** من الابطال وهو بيان بطلان الشيء سواء  
 كان بالذليل او بالنسبة قبل الابطال مع بيان احداهما آفة الذليل على بطلان  
 الشيء والثاني وهو بطلان الشيء **بجموع** لافراد المعروف او ان يبطل **بجموع**  
**منه** عن اخبار المعرفة هذا رفع الایجاب الكلي المتحقق في ضمن الجزئي ويجوز  
 السبب الكلي كمن القضية معدولة فتدبر **ويبطل** **بجموع** الى استنظام التعريف  
**الحال** كماله وراؤسلس واجتماع التقضين وارتفاعهما سلب الشيء عن نفسه  
 وظرفية الشيء نفسه غير ما من الفاسد والجاز فيها سببية متعلقة بالابطال ويجوز ان  
 يتعلق بالنقض على كون الهوية التركيبية في نقض التعريف موصوفة بالابطال الخاسر  
 ويدخل الباطل الى الحد الاوسط قبل كلمة او لنفس المحدث ولا تنقسم الكلمة  
 منع اكله فقط لا يمنع الجمع كسباني من المصنف سورة الاجتماع اقوال هذا قول  
 ضعيف رواه البعض عن شمس لائمة الاصفهاني وعلى تقدير حقيقته لا يجوز  
 الا في مقام التخيير والتعريف وهذا ليس كذلك **سبب الاول** الى سبب  
 عدم الجمع الذي هو السبب الاول لسبب الابطال لعدم الجمع لانه سبب السبب  
 الاول **كون التعريف** **اصح** **مطلقاً** في تحقيق رفع الایجاب الكلي في ضمن  
 سبب الجزئي **تعريف الذات** **بجموع** بان يقال الذات هو الجزئي واما  
 التعريف بالمباين فلا يجوز مطلقاً فلما جاز الى حقيقة في ضمن سبب الكلي

فانما لا يخرج مطلقاً من غير ادر مدى والمراد من  
 البعض عدالة الفاعل عليه راحة  
 الباري

**قول** فلا يجوز مطلقاً فبه نظر اذا شئنا الرئيس فوجد  
 التعريف بالمباين لكنه خلاف  
 المحذور فقل

والتعريف

والتعريف بالمباين قد يكون بالحقيقة المبانية المتحدة في الجنس القريب كتعريف  
 الانسان بالفرس او المتحدة بالاجناس العالية كتعريف بالملك لانه المتحدة مع الانسان  
 باجوبة هدية الحكماء وبالنسبة عند المنطقيين وكلاهما لا يجوز مطلقاً **سبب**  
**الثاني** الى سبب عدم المنع او الابطال بعد كونه اي كون التعريف **مطلقاً**  
 من المعروف **تعريف** اي الانسان **بجموع** في تحقيق الرفع الایجاب الكلي  
 في ضمن سبب الجزئي واما حقيقة في ضمن سبب الكلي فلا يكون الا التعريف  
 بالاجناس العالية كتعريف الانسان باجوبة هدية الحكماء وبالنسبة عند المنطقيين والظاهر  
 من استعمالهم انه لا يجوز مطلقاً كالتعريف بالمباين **وقد يجمع الاول والثاني**  
 الى الحدين او الابطالين **وذلك** الاجتماع يحصل **اذا كان التعريف** **مطلقاً**  
**من وجه** من المعرفة في كما يبطل لعدم المنع يبطل لعدم الجمع لان كون التعريف  
**مطلقاً** من وجه من المعرفة يستلزم كونه انفس منه من وجهية تامل قائل في تحقيق  
 الرفع الایجاب الكلي في ضمن الجزئي لا في ضمن سبب الكلي مجا ومنه فظهر ضعف  
 ما قيل من انه لا فرق بين ان يتحقق عدم المنع في ضمن سبب الكلي او في سبب  
 الجزئي فافهم **تعريف** اي الانسان **بالبيض** الذي كان ابيضاً فاما تعريف  
 في حكم بانه بياض وابيض كالوجود ولو اجب اذا كان فاما تعريف كان وجوداً  
 وموجوداً بحقيقته تعالى وكذا الضوء والحرارة لانها اذا اجب رتافاً فاما تعريف كان  
 ضوءاً ومضيئاً وحراراً واما انما المراد بالذات هو البياض الذي من الاعراض  
 والعرض لا يجعل على الذات وان معنى الابيض الناطق وحده او مع النسبة  
 والذات المنقوتة به خارجة عن معناه على ما حقه التعريف قدس سره من ان  
 الذات غير اصله في مفهوم المشتق لا عاماً ولا خاصاً والآن نرم دخول العرض العام  
 في الفصل او النوع فيه فنحن من معنى المشتق النسبة ومبدأ الاشتقاق هذا اذا  
 اريد بالابيض معناه الاشتقاق واما اذا اريد به المعنى الذي يطلق على السيف  
 جمعه بغير فيكون تعريفاً بالمباين فامل اعلم على المعنى الاول ان الانسان والابيض







المطابق للصفة لقيمة المناسبة للمناظرة بل المناسفة **معرفة** الذي هو التعريف  
 فليس فيه ترتيب امور معلومة القادى الى مجهول بخلاف التعريف الحقيقي فانه لا  
 فيه من تصور شئ شئ فيكون مركبا كائنا وهو للمناظرة المتعارف انما المصنف  
 على ما ينبغي **وامتنع الدلالة** الى حال كونه واضحا للدلالة **على ذلك المعنى** الذي هو كونه  
 المعروف **بالسببية** الى **اسمع** كما في المعاني المطابقة او فخرها واجب قطعاً عند العلم  
 بالوضع ومنع غيرهما وبوجود الوضع وانما بالسببية الى العلم بالوضع بل يوجد بها  
 بالسببية الى المعاني في الضمنية والدلالة امية والمعاني المجازية مع انما غير معتبرة في التعارض  
 اللفظية فلهذا قال بالسببية **اسمع** من حل الوضع على اللغة المشهورة وانما على  
 اللغة النادرة في الجوانب المفترس انهم لم يقطعوا الى مراد فافهم **وهو** الى التعريف اللفظي  
**طريق اصل اللغة** قبل المراد باللغة جميع العلوم العربية كذا قال المصنف في التقرير حيث  
 قال في قولهم وما الى التعريف اللفظي الى الضميمة بان هذا اللفظ موضوع كذا اللغة واطلاقها  
 انتهى في قول ان التعريفات الاسطلاحية يراد بها تحصيل المجهول من المعلوم فلهذا لا بد ان  
 تكون مركبة وبها يحق حق التعريف اللفظي ان يكون مفردا ولا يشترط فيه المساواة  
 بل **بما** الى التعريف اللفظي **بما** بما هو اعلم من المعروف مطلقا او من وجه **والاخر**  
 كذا كانت كما يجوز ان يرادف **بما** كذا الذي لم يقصد به التفصيل على ما سبق **والاول**  
 الى جواز التعريف اللفظي **بما** كذا التعريف الواقع في قولهم الى اهل اللغة **سعدان**  
 يفتح السبعين شوكا عظيم من كل كواكب يقال له بالتركيب مغيبان او جميع  
 سعدانته هي شيت في مرعى الابل له شوك عظيم من كل كواكب ايضا وعلى كلا التقديرين  
 نوع من البنية فافهم **بما** التنوين الجنب للتعريف الى نوع من البنية فيه نظرا الى جنس  
 البنية او نوع منه لا يكون واضحا للدلالة على معنى المعروف بالسببية الى **اسمع** مع اجيب  
 بان المراد بالدلالة في تعريف اللفظي ان من الدلالة على نفس معنى اللفظ وعلى  
 لازمه ونهاية الدلالة البنية على لازم النوع المخصوص وهو النوع المطلق على تقدير  
 اجنب البنية على تقدير آخر واضحه بالسببية الى **اسمع** من دلاله سعدان عليها

او من راجع لادري

لان سعدان كما كان دلالة على النوع المخصوص اخصى كان دلالة على النوع المطلق  
 وعلى الجنس اخصى وروى بان دلالة البنية على الجنس او على النوع المطلق لا يراد بها  
 بل المراد منه دلالة على النوع المخصوص وهو اخصى سعدان لو قيل دلالة البنية على النوع  
 المخصوص او من غيرية العموم والمخصوص قلنا العام لا يدل على الخاص بالدلالة  
 الثالث فن قل **والثاني** الى جواز التعريف اللفظي **بما** كذا التعريف الواقع في  
**قول القاموس** **بما** كذا فعل ما من حصل له من بسبب **بما** منصوب على انه معقول  
 مطلق **بما** يفتح العين فعل ما من ايضا من بسبب الرابع فبما فافهم ان  
 الى ان التعريف اللفظي كما يجري في الاسم يجري في الفعل وانما في الحرف فلفظهم  
 صلت بالمسجد الى في المسجد وهو مجازي شيت وانما تعلم ان الوضع بالسببية الى  
**اسمع** لا بالسببية الى العلم بالوضع فيخص بالمعاني الحقيقية دون المجازية فتدبر وانما  
 التعريف الحقيقي فانما يكون تفصيل الماينة وتفضيلها فيخص بالاسم فافهم لما كانت  
 الدلالة معتبرة في التعريف اللفظي ايضا والخاص لا يدل على العام ففي جواز في التعريف  
 اللفظي خفا فقال **قول القاموس** **بما** كذا العلم وكسر العين اسم جنس معناه بالتركيب  
 او من **وهذا** البعض يفتح اللام مفردا ويصح اللام وكسر العين مع **نوع من اللفظ**  
 فيكون اخص منه قال في الصحاح **بما** كذا اللفظ اقول اللفظ اخص من اللفظ ايضا لانه  
 بمعنى الكلام الباطل كما في قوله تعالى لا تسبح فيها لافية اي كلاما باطلا وانما اللفظ هو  
 يعنى الافعال والافعال والدوا كما في قوله تعالى لو اردنا ان نخذها لولوا اي ولوا  
 او امرأة فافهم معنى كون اللفظ مراد فاللفظ بمعنى الاخص كما ظن البعض وتبعه  
 الاخرون فافهم **والقسم** **بما** الى التعريف الحقيقي تعريف **بما** الى التعريف  
 الحقيقي **بما** الى تفصيل المعروف لفظا ومعنى يدل عن التعريفات المشددة  
 البنية المشهورة للكون هذا اخصر واسهل ولان البنية الى ان التعريف الحقيقي  
 لا يكون مرادفا للمعروف لكون التفصيل بغير الاجمال والمغايرة تنافي الترادف  
 ولان المعبر عنه باللفظ هو الصحيح عند القاموس ان التعريف لا يفتح بالمعقول بل يكون

قوله فعل ما من اخرج عن المعاني الى جميع المعاني  
 يعني كلمة الدلالة المضافة الى معنى اطلاق  
 وقد يطلق بها على المعاني الصغيرة  
 الخلق منها

وهو من اللفظ







بما ذكره من قال جعل التعريف بالاعم والاضيق  
الرسم ان تصدق الاضيق من غير ان  
يشترط ان يكون في الرسم ان تصدق في التام  
ولا في كونهما يتفقان في شرط التام والاضيق

ان لا يكون التعريف بالاعم  
بالاعم من وجه اخر  
مسألة

المسألة في التعريف انما قد اشتمل الكلام وتم اطلاقه في ضبط المقام  
بالاعم والاضيق اي بما هو اعم من المعروف وبما هو اضيق منه والمراد بالاعم مطلقا وبالاضيق  
ما هو الاعم مطلقا او من وجه وصوب السبب حيث قال لا شك ان كذا يكون مقصودا لشي  
بالكسبة كسبها بالاعم التعريف كذا كانت مقصودا بوجه ما سوا ذلك مع ان  
جميع ما عداه او من بعض مقصودا للمعرف بوجه اعم او بوجه اضيق اذ كان كسبا لا  
يلتزم الا بالاعم المطلق والاضيق المطلق او من وجه فمثل **انما القول** يجوز بهم  
التعريف الحقيقي بالاعم او التعريف بالاعم من حيث هو اعم **منه** موضع **براهينه**  
**بالتعريف الحقيقي** **منه** **المعرف** **عن بعض الاشياء** **المخاطبة** **للمعرف** **لأن** **جميعها**  
**لا يشترط** **اي** **كون** **المعرف** **مشتبا** **وقبيل** **اي** **بعض** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي**  
الاخبار وكفي هذه الازادة لان المراد بالاعم مطلقا كسبق مع ان في الازادة الثانية  
فمثل فمثل **انما** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي** **بعض** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي**  
فيكون في ان من سطح الخط وقد يطلق على الخط المحيط به على ما بين في محله **بالازادة**  
وهي بعض الاخبار وهي اعطاء به خط واحد مستدبر وفي داخل الخط لفظه والخطوط  
الخارج منها اليه يكون متساوية كما في سطح الكرة **منه** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي** **بعض** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي**  
**منه** **اي** **من** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي** **بعض** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي**  
والخط المستقيم كمثل الحقيقي والاضافي ومن قصر على الاول فقد حصه **بما** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي**  
**الاشياء** **التي** **مع** **وهي** **بعض** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي**  
بالكسبة كما سلم من اعطاء احد الواحد الى النهاية الواحدة كما في الكرات او احد ود  
اي النهاية كما في المضلعات بالمقدار الذي هو عبارة عن الامتداد في الخط والارض  
والعنق **منه** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي** **بعض** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي**  
يقم من المخرج والخمس والسادس لا تضاد وضع **انما** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي**  
مطلقا **منه** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي** **بعض** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي**  
مقصود على ان كاشية فانه يخرج منه جميعا على وجه التام ليس من كبراج كاسب

هذا تعريف من حيث هو كقولهم

والقول والاعرف والاذان والعين وغير ذلك كونه فردا غير مشهور ولا التعريف  
بانه مجرد كونه لا يغفل عن المصنف فانه يخرج منه التام وهو فرد غير مشهور ولا التعريف  
بالاضيق من وجه فهو موضع براد التعريف بيان المعروف بما يشترطه بين  
افراد المشهور وغير المشهور يميز من بعض الاخبار كالتعريف العالم باليمن له فلو  
مطلقة ومما تدور فاته فانه يخرج منه كثر من الفضلاء ويدخل فيه كبير من الجهلاء ولما قصد  
اطماره عن تحقيق التعريف بالاضيق مطلقا او من وجه قال **انما** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي**  
الحال وانما ما خرج عن تحقيق الحال ولو لم يكن المثال له او انشأ له بخره من ترجيح احد  
المذهبين لان لكل وجه هو موليها او بخره من تميزه بالتجزئة بالاعم والاضيق بالنسبة  
الى الموضوعين عن المذهبين يعني ان التعريف بهما بالنسبة للموضوعين كما جاز  
عند القدماء اجازة المذاخرين او انشأه لا ضعف السؤال والجواب انما في مورد  
اذ السؤال مبني على مذهب المذاخرين والجواب على مذهب القدماء واذا عرفت جواز  
التعريف بالاعم والاضيق عند القدماء **منه** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي** **بعض** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي**  
اي كلية **الاشياء** **التي** **مع** **وهي** **بعض** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي**  
من وجه على ما سبق تحقيقه على الغرض من التعريف عند القدماء **انما** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي**  
**منه** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي** **بعض** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي**  
اعم من المعروف او مستند بان الغرض من التعريف ايضا **انما** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي**  
لمعرف هذا اذا كان التعريف خص من المعروف والتعريف بالاعم والاضيق يكون  
الارسوما لا تستد بغير السند انما يصح اذا كان التعريف رسما وانما اذا صرح  
بكونه رسما فلا يلزم الاستد بغيره فانه قال **منه** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي**  
في هذا المقام نوع صعوبة عالمة بان فقال **منه** **الاشياء** **التي** **مع** **وهي**  
وفيه شقة لولاه ولا مثاله من المبتدئين وكيف ان يكون وجاه لا بد من تفضل ان الجواب  
لا يطابق السؤال لانه مبني على مذهب المذاخرين والجواب على مذهب القدماء وقوله  
فتح السد انشأه الى دفعه بان السؤال ايضا مبني على مذهب المتقدمين ايضا او انشأه

وكذا يجوز التعريف بالاعم والاضيق في المذاخرين  
اذ كان الغرض من التعريف توطئة للبحث لا في  
او انشأه الى او لم يميز معرف مخصوص من موضوع  
او انشأه الى او لم يميز معرف مخصوص من موضوع



الى ان اجاب تحقيق السؤال في قوله فتخرج استارة الى عكس او استارة الى ان خليفة  
صاحب التعريف بما ليس محصورة بالمنع بل يجوز ان ينقض والمعارضة لدليل السائل  
بهذا السند لما كثر من ما يمنع الكبر في التعريف بالابن شرع في بيان منع الصغرى  
فيه وان في فصل مستقل اختار اثباته فقال **منه** ان محض ما يتصور لكونه  
للمعرفة على ما في المطلق فتأمل او بالصفة المقدرة اي فصل عظيم اكانه او كونه بناء على  
يجوز المبدأ المكرة اذا حصل الفائدة للمعنى مع جواز العمل على الباب وعلى السطح وكوكب  
انقض ساقه على ما صرح به بعد الدين في المطلق فتأمل عن ابن ديان من القدماء قيل  
هذا جائز فخذ المتأخرين ايضا بناء على هذه الفائدة ويجوز ان يكون خبر المبدأ الموقوف  
في بيان كونه في مثل هذا المقام ظاهرة في النظرية المجازية او الحقيقية فاضم ويجوز  
ان يكون بمعنى اللام اما لتقبل كما في قوله فتأخذ كل الذي لم يمتنى فيه اولها فخصائص  
على ما قاله السيد السند في ثمانية المطلق **منه** ذات الصغرى قبل اللام المحسوس او المستغنى  
فلا تستغرق الكاشنة في التعريف السابق اختار اعلم لم يقع فيه كما وقع فيما قبله ولما  
كان بيان هذا الصغرى محتاجا الى التفصيل اعني اثباته وصدره بكلمة **الخطاب**  
لكل من يصلح له **ان الصغرى** الكاشنة فيه اي في التعريف السابق **فصل** في تقسيم  
القضيتين حليتين بابتها وتقسيمها **فصل** في التعريف الضال  
شكلا غير جامع **فصل** في هذا اذا كان التعريف خاص من المعرف فالرفع الاجاب  
الكافي بما تحقق في ضمن السبب الجرائي واما تحقيقه في ضمن السبب الكافي كما قيل او شئ  
من الادراد فهذا لا يكون الا بآيات بين التعريف بالبيان وان جوزه الشيخ لكنه خلاف  
الاصل على ما سبق فافهم **فصل** في هذا كان بها لتحقيق كونه كان الارض ليس  
بهاية على ما قاله الكونيين والزجاجيون وكمثل الظن شبهت الخبر من غير قصد  
الى التشبيه اكان الخبر جازيا او مشتقا كونه كان زبرا او كونه وقال بعد الدين هذا  
كثير في كلام المولدين وهو الحق وكمثل التشبيه على ما هو لاصل فيه لانه ممنوع لانه  
تشبيه اسم بالخبر ما جازيا اكان الخبر كونه كان زبرا او مشتقا كونه كان قائما او تقوم

بصور هذا السند في سورة  
الزخرف

حيث قال ادخل النور في  
الاثبات سورة الزخرف

الذين طعنوا على ان ثبت  
الاجابة اذا تفرقت  
منها

الزجاج اذا كان خبرا مشتقا لانه يقتضي تشبيها شي لنفس وهو غير جائز في التشكك  
عنه اذا كان خبرا مشتقا اجيب بان المقدر كان كنه شخص قائم او يقوم فخذ الموصوف  
وغيره اني الخطاب يعني لما عرفت الموصوف وجعل الاسم التشبيها كانه خبر بعينه صار  
الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر والاتحاد انما كان بعد التشبيه واما ورد  
بان الموصوف ان كان عين الخطاب فلا يصح التشبيه يقتضي المعايير وان كان غيره  
فلا يصح جعل ضمير كنه للاسم واما الاتحاد بنا في ذكر اداة التشبيه وخبر موصوف  
الجملة خبر جازي الا انه لا يرد هذا منقوضا منها ثبت انما ثبت ان قول ان الشك  
يؤمن امر التشبيه قلنا هذا وهم لان الشك هنا استفاد من الجاهل في التشبيه  
الحاصلة في كان حتى ثبت الاتحاد بين المشبه والمشب به بل يظن وهذه المعنى  
ليست في كاف التشبيه فتأمل في هذا المقام لانه من مجازات الافهام كما حققه العصام  
واذا كان التشبيه فكون التشبيه لخطاب لثقل الاجمال بالخطاب الثقل بالتفصيل  
**ان المعروف صادق عليه** اي على فرد فلا في وهي القضية الاولى **والخبر غير صادق**  
**عليه** وهي القضية الثانية قيل ان قوله ان الصغرى تخرج من قضيتين فيه ساقطة لان  
ما تخرج من قضيتين في الحقيقة دليل للصغرى المذكور وهي قوله ان هذا التعريف غير جامع  
لفرد فلا في لانه لا يصح في على فرد فلا في مع ان المعروف بصدره وكل تعريف شذو  
كذلك غير جامع فينبغي هذا التعريف غير جامع فيه نظرا في سائر المصادرة على  
المطلوب وهو سائر الدور والمهور وكذا الحال في الصغرى الثانية **واذا ثبت**  
**ان** اي التعريف الضال في خبر مانع عن مادة فلا يثبت فقط او من جميع المواد **فصل**  
**فصل** في هذا وهو ان التعريف صادق على مادة فلا يثبت والمعرف غير صادق  
عليه فيكون العكس المعنى القوي وان المعروف غير صادق على مادة فلا يثبت التعريف  
صادق عليه فيكون العكس المعنى النقص القوي اذا اختلف الصغرى في قضيتين  
**فصل** في هذا **منه** ان كل واحد من **تبين** **القضيتين** بان يمنع المعرفة  
الاولى فقط او الثانية فقط او يمنع كليهما لكن على تقدير تسليم الاولى والا ان الرسل

فان سئل عن هذا السند

الاولى فافهم انه من قوله خبر مانع  
وان ثبت من قوله عن مادة  
فلا يثبت منها



الواحد لا يتبع مقدمتين ولزم في النقص بعدم الجمع عدم المنع وفي النقص بعدم المنع  
 عدم الجمع ليس هو والنقص نوع آخر فافهم **مسألة المنع في الغالب** أي في أكثر  
 المواضع وهو قيد للموضوع ويجوز أن يجعل فيه النسبة أو المحمول **محرر المراد بالمعرف**  
 في منع المقدمة الأولى في أصل القضية أو في منع المقدمة الثانية في عكسها فخر تصوير  
 الأولى أو في منع المقدمة الأولى في عكسها فخر تصوير الثانية حاصله تحرير المراد بالمعرف  
 في منع قوله أن المعروف صادق عليه أو غير صادق عليه **محرر المراد بالتعريف**  
 كلاً أو بعضاً في منع المقدمة الثانية في الأصل أو العكس أو الثانية في العكس على قياس سبق  
 وأما قال في الغالب لأنه قد يكون بغيرهما كما تحريراً بزيادة النقص وتغيير المعرف أو التعريف  
 كلاً أو بعضاً وقد يكون المنع محرراً عن السند وهو من الوظائف على ما سيجي وقد يكون الجواب  
 برون المنع من النقص والمعارضة فلهذا قال **فالمعرف** قال في الكاشفة إشارة إلى  
 تفصيل التحرير وهو أن صاحب التعريف أن منع صدق المعرف فخر به أن يرد منه  
 معنى لا يصح عليه وأن منع عدم صدق التعريف فخر به أن يرد منه معنى لا يصح  
 عليه وأن منع عكس المذكور فخر به عكس ذلك كما وبالكلمة أن الافتراض مبني على  
 المعنى المتبادر من المعروف أو التعريف والجواب بالتحرير فيها إلى معنى غير متبادر  
 انتهى قبل لعل هذا مبني على المعنى الغالب لأن الافتراض قد يكون مبني على توهم خلاف  
 الظاهر بسبب من المكاسب فيكون دفعه بالنسبة على المعنى المراد من المعروف أو التعريف  
 أقول هذا القول إلى ما في الكاشفة يعرف بالتأمل فتأمل ولما كان المقام صعباً في نفس  
 أو بالنسبة إلى الولد ولا مثاله بادر إلى الدعاء له ولا مثاله فقال **سئل امرء عليه**  
 ولا مثاله كذا أو الخطب على العموم ولما فرغ من بيان الإبطال بالاوليين شرع في بيان  
 الإبطال بالثالث فقال **فصل في بيان تحرير الأجزاء** **الثالث** أي باستلزام  
 التعريف للحال **وهو** أي ذلك التقرير **أن هذا التعريف مستلزم لدور التوقف**  
 مثلاً سواء كان بين التعريف والمعرف أو بين أجزاء التعريف والمعرف أو غير  
 ذلك مستلزمين لدور وقت له أن ثبت السند قال **وهو مستلزم لتشخيص** الحقيقي

تأويل الشيخ العلامة

قوله أو غير ذلك كان التعريف التوقف  
 به أجزاء التعريف أو به أجزاء  
 الخارج فخر بهذا تيسر

مشترط

مشروط وهو ترتيب امور غير متناهية هذا هو المشهور في استلزام الحال أو مبنى على المثال فلا يرد  
 ما يقال من أنه يستلزم حالاً آخر كسلب الشيء عن نفسه واجتماع التقيضين وارتقاءهما  
 وكل التقيض على التقيض والتعريف على ما مر من غير ذلك من المحال **وهو** أي والحال أن  
 كل واحد من الدور والنسب **قال** الظاهر هذا قيد للصغرى والمراد به ما يمنع وجوده في  
 الخارج قيد على قيد الحاشية بزيادة العقل وتخييل أن يكون مثلاً إلى الكبرى لهذه الصغرى  
 بأن يقال أن هذا التعريف مستلزم لدور ونسب وكل مستلزم لدور ونسب  
 محال فينتج هذا التعريف محال فيكون القياس متعارفاً أو كل دور ونسب محال فينتج  
 أن هذا التعريف مستلزم محال فيكون القياس غير متعارف ونظم إلى هذه النتيجة قوله  
**كل تعريف يستلزم محالاً فهو فاسد** ينتج وصورة السابج أو نفس هذا التعريف فاسد  
 فعلى الاحتمالين الأخيرين يكون الدليل ركباً من دليلين متعارفاً وغير متعارف ويطبق على  
 المركب من مقدمتين صغرى مسانحة كونهما قائمة مقامهما وعلى الأولى يكون بسيطاً فخر  
 ولكل أن تقرير القياس محضول السابج مع قطع النظر عن تقريرنا ومن تقرير الممتنع لما فرغ  
 عن وظائف السائل هنا شرع إلى وظيفة صاحب التعريف فقال **والحال منع الكبرى**  
 المتبادر في المتن والآثار مناقبة لما سياتي في فصل الطلاق الكبرى بوجه الأولى أي الكبرى  
 في القياس الغير المتعارف وهو كل دور ونسب محال فيه نظر لأنه مع قطع النظر عن عدم  
 تعارضه لا تبادره لا في المتن ولا في غيره **قال** أي في تقرير الإبطال بالثالث وهو قيد  
 للنسب فيسوجه الشيء إلى المقيد والصيغة ما وفيه إشارة إلى أن ترك الحال لمنع الكبرى مخصوص  
 بالتقرير بالحق وأما إذا قرر الدليل بغير ذلك بأن يقال أن هذا التعريف مستلزم  
 لدور ونسب وكل مستلزمهما فهو فاسد على ما سبق من المركب المتعارف فصاحب  
 التعريف أن يمنع الصغرى باجراً ومنع الكبرى باجراً وأما حال كون المقيد النسبي  
 أو حيزه بوجه النسب إلى المقيد فقط على أن النسب في دلائل الجواز ليس مما نحن فيه  
 منع الكبرى في غير هذا المقام فافهم يا ذوي التفاهم **بل منع الاستلزام** وهو الصغرى في  
 التقرير مع قطع النظر عن المقيد أو كبراه **مسألة** أي سنده المنع في الغالب أي في أكثر

روى جامع الترمذي







من حيث ترك بيان وخصايف صاحب التعريف بها ولما كان هذا الإبطال متحققا  
 في الواقع وإن كان نادرا أعني ثبته في الجملة فقال **علم أنه في الثاني** **فوقه**  
 أي بطلان أصل التعريف مطلقا سواء كان التعريف حقيقيا أو ظاهريا **أي**  
 التعريف ليس **بمعرفة** لأن هذا الشرط قد يشترك بينهما لكنه في التعريف  
 الحقيقي بالنظر إلى نفس مفهوم اللفظ مع قطع النظر عن دلالة اللفظ عليه وفي التقطع  
 بالنظر إلى دلالة اللفظ عليه مع قطع النظر عن المفهوم وإنما لم يعرف به الإطلاق إلى  
 التشبيه لأنه ليس من المبادئ السببية وهذه المقيدة صغرى وليس الناقص وكبراه وكل  
 ما ليس باحتمال فهو فاسد فينتج هذا التعريف فاسد قوله ليس باحتمال علم من أن يكون للمعرف  
 في المعرفة والجملة والوضوح والخفا بان لا يكون معرفة حاصل قبل حصول المعرفة وإن  
 يكون أخفى منه وهو الذي ذكره المصنف سببا للتميز بين ما يكون ما بالمعرف  
 أما أن يكون ما وأنه ضروريا كالمقتضا فغير تعريف لا بيمين لما بين وبالعكس  
 أو عا ديا مثل تعريف المتحرك بالسبب كنه وبالعكس أو نادرا اتفاقا بالنظر إلى من  
 يعرف المعروف ولا يعرف التعريف كتعريف الزرافة بأنه حيوان شبيه بجلده عليه  
 النمر لم يعرف الزرافة ولا يعرف النمر وبما متفقان معا اتفاقا على وجه السند  
 بكونه قيل ولو كان هذا لما هو أخفى كان أدنى منه **تعريف النار** والمراد به الحرق  
 الساري في الجوف قد يطلق على الحرق والمراد بالحرق بمعنى الحرق أي الحسب للطيف كما رأينا  
 في الحرق كسر يان النار في الورد وظهر وجه كون المراد الأول دون الثاني على ما في كتابه  
 فيكون المراد بالنار الواقعة في وجه الأرض ويحتمل أن يراد بها الكرة النارية المماثلة  
 سطحيا بسطح تلك النيران مطبقة أيضا **أي** النار وتو كية الصمير باجى راجحة شيئا  
**تنبأ** **الف** يكون النار في الحاشية وهي التي الساري في البدن كسر يان  
 ما الورد في الورد وقيل هي الجواهر النجارية لطيف الكامل لقوة الحية والكثرة  
 والحركة الإرادية وسماها بالحكم الروح الحية لثبته في جوهره شرف البدن فخر الموت  
 فيقطع صنوه عن ظاهر البدن وعن باطنه وهو الانقطاع الكلي وإنما في وقت النوم

بان يكون بالعكس أي ان يعرف بالمعرف  
 حاشية قبل حصول التعريف  
 فانهما متعلقان معا  
 فانهما متعلقان معا عاداتا

وإنما قال الشيء لئلا يقال كسر يان  
 تشبيه النار بهي من المتكلمين  
 وحكما واحكاما

فيقطع

فانهما متعلقان معا عاداتا

فيقطع صنوه عن ظاهر البدن وعن باطنه وهو الانقطاع الكلي فثبت ان الموت  
 والنوم من جنس واحد متلازمان وحقيقة هذا الروح فيموتونه قيل ويحتمل معنى النفس الناقصة  
 أقول هي اما عرض كالحاشية المتكلمين وجوهر مجرد كالحاشية الحكيمة النفس المشبهة بالنار أي الجسم  
 على ما شرنا كيف هذا من ذلك مع ان اللطافة ليست علاقة التشبيه بينهما فافهم قال  
 في الحاشية احتريزه عما هو بفتح الفاء على أنه أي القول النفس بفتح الفاء أي النجاة اللطيفة  
 أيضا فلهذا امر بالتأمل اللهم إلا أن يراد به نفس قديمة **اللطافة** أي في كون كل منهما شبيها  
 لطيفا غير متساويا وكذا في الحركة الدائمة على السدادة فان النار الحاشية متحركة بحركة دورية  
 كما أن النفس متحركة بحركة تجسدية وقيل إنها شبيهة بالنفس في أصل اللطافة غير متساوية  
 فان الماء المسخن بالنار أخف من الماء البارد وكذا الكحل أخف من الميت **أقول**  
**النفس أخف من النار** ثبت أن إلى القيد في دليل الصغرى المذكورة وتصوره بان يقال  
 هذا التعريف ليس باحتمال من المعرفة لأنه تعريف بالنفس وهو أخفى منها وكل ما هو كذلك  
 ليس باحتمال من المعرفة فينتج هذا التعريف ليس باحتمال وفي الظاهر والمأخذ تطبق المثال  
 للممثل لعل هذا حقيقة الحال ودع ما قيل أو يقال **ومن شرط صحة التعريف كونه**  
**أي** كون التعريف **أحتمال** **أي** كون المفهوم في نفسه أصليا سواء كان دلالة  
 اللفظ عليه أصليا أم لا كما قاله المصنف في التفرير هي أن لا دليل الكبري المطلوبة  
 بان يقال وكل ما ليس باحتمال من المعرفة فهو فاسد لأن من شرط صحة التعريف  
 الحركة وفيه شبه على أنه لا مجال هنا لمنع الكبري أيضا بل يمنع الصغرى مستند أن تعريف  
 التعريف والمعرف أو غيرهما بحيث يظهر بكون التعريف أصليا ولا ينقص المعارفة  
 التحقيقيين كما سبق لكشها انه لما فرغ من بيان ما يذهب صحة التعريف شرع في بيان  
 ما يذهب حسنه فقال **وأما استعمال الألفاظ الغريبة** في التعريف كان يقال مثقال  
 النار استقصى فوق الاستطفا والاستعمال هنا ما يعبر عنه حقيقة مطلقا والمجاز  
 والكناية وهو ذكر اللفظ وإرادة المعنى منه لا ما في المطول من استعمال الكلمة في  
 المعنى طلب دلالة على ذلك المعنى وقصد إرادته منها انتهى والغاية على ما في المطول



كون الكلمة غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال سواء احتاج في معرفة معناها الى تتبع  
 كتب اللغة كالحكام وافرانفعوا او الى خروج جبريد كخبر جاني قول العجاج وكل منها سواء  
 كان من الغريب الحسن وهو الذي لا يجاب استعماله عند الضمير مثل شربنت واستخرج  
 واقطر منه غريب القرآن والكذب او من الغريب القبيح وهو الذي يجاب استعماله فيهم  
 ومنه غيرهم لانه وحشي مطلقا فلهذا يسمى الحشي الغليظ والمتنوع ايضا لكونه تقبيل على  
 السمع كرمي على الذوق كحش الطعم وحشفت والظاهر من كلام المصنف في عاصيته  
 الطائش كبري ما هو الغليظ لكل منها يودي الى غير الفهم بالنظر الى غير الفصح في كتاب  
 عنهم وان كانت ساقطة عن درجة الاخبار فلا ولى ان يجرزقته لئلا يودي الى  
 الاستفاد الغير المناسب في مقام التعريف **ارادة الدلالة التزاي** من التعريف  
 او من جزء من اجزائه او الدلالة التامة مبهمة في التعريف مطلقا وقيل كمن جازما  
 مع قرينة وكذا اللفظ المشترك والدلالة التضمنية مبهمة بعضها قال العصام الفرق بين  
 التعريف وجواب ما هو محذور اصطلاحا فليكن الدلالة التضمنية مبهمة مطلقا في  
 جواب ما هو محذور في التعريف والدلالة المطابقة مبهمة مطلقا **وقال المصنف**  
**المشتركة** في كل واحد من معانيه على حدة فان هذا وان كان جائزا بين كنفية وان فنية  
 لكنه لا يجزى الى الاستفاد المناسب في مقام التعريف واما ارادة مجموع معانيه من  
 حيث المجموع وان جاز في لا يجوز في مقام التعريف اتفاقا لكل كلام المصنف على وجه  
 الاطلاق فتأمل ما في اشتراط صحة التعريف فافهم **استعمال اللفظ الجازم في القرينة**  
 فيه للاخيرين وهو الظاهر ويكمل الثانية وهو الاول على ما شرنا اليه بقا لكونه قيدا  
 للالفاظ الغريبة بجبريد والحد الجازم بها ما هو المقيد عند اهل الاصول وهو لفظ استعمل في غير  
 ما وضع له في اصطلاح النحاة لعل لفظه بينهما فيم الكناية وهي لفظ اريد به لازم معناه  
 مع جواز ارادته او على اختلاف الراسخين والجواز عند اهل النحاة لفظ استعمل في غير  
 ما وضع له في اصطلاح النحاة لعل لفظه مع قرينة مانعة عن ارادته القرينة اما مطلقا  
 اياها الدال على الشئ سواء كان بالوضع ام لا او مقيدة بكونها مانعة وهي ما يمنع غيره

ارادة المعنى الحقيقي حقا او ظاهرا او شرعا او عادة او بكونها معبته وهي ما يعين المراد ولو لم يكن  
 فالجواز مطلقا عند الراسخين لا بد له من قرينتين مانعة ومعينة واما المانعة فلا بد من نصيبها  
 بخلاف المعبته على ما في حكمة والكناية لا بد له من قرينة معبته للمعنى الحقيقي لانه جائز وان  
 تحلو غير ارادته كما هو شأن السلف **الارادة** صفة للقرينة فالنفي المستفاد من  
 كلمة دون راجعة الى الفيد فقط او مع المقيد فتشمل الصورتين واخرى من القرينة المانعة للجواز  
 لانها داخل في مفهوم الجواز عند اهل المعاني وشروطه عند الراسخين على ما احتار به الذين  
 في المطول فلا يصح الجواز بها فلا يصح التعريف المشتمل للجواز بها **وقال** كل واحد من  
 هذه الامور **ب** من لا يذاب لاسم الوب **حسن التعريف** الحقيقي **لانه**  
 من الاطلاقات اللفظية وهي لا يجزى الى الاستفاد غير مناسب في مقام التعريف فاما في  
 استعمال الالفاظ الغريبة فاعدم علم بالدلول لوجبه واما في ارادة الدلول التامة في كل  
 لكل معنى لوازم مستفدة فلا يتعين للارام الذي اريد في الدلول التامة في بدون القرينة  
 واما في المشترك لعدم تعيين المراد التام معانيه واما في الجواز فظاهرا ومن الاطلاقات اللفظية  
 استعمال التعريف على لفظ مشترك وهو ما لا يفيد مجازا ولا متعاضدا ولا توصيفا وعلى لفظ غير مشترك  
 اى غير مطابق لقوانين العلوم العربية وعلى لفظ ضعيف بناء او اعلاها وعلى التخصيص على التخصيص  
 وكذا استعماله على النقول وكلام المصنف لم يستوف هذا في التعريف الحقيقي واما في التعريف  
 اللفظي فهذه الامور ترهب صحة قطعها وتصور النقص بهذه الامور ان يقال ان هذا  
 التعريف مشتمل على لفظ غريب وكل تعريف هذا شئ غير حسن وجوابه ما سبق ففسر  
 عليه واطلاق النقص عليه مجاز لان النقص ابطال الدليل او التعريف او التقسيم  
 ولا ابطال بها بل اقل لما كانت الاطلاقات اللفظية قد توال الى الاطلاقات المعنوية بان كان  
 المعنى المقصود من التعريف بهذه الالفاظ ليس باجلى من المعروف فيرسل صحة فيستقص  
 بانه ليس باجلى من رادته فقال **هذا** اى اذ ياب حسنة لا صحة **او كان المعنى**  
**المقصود** من هذه الالفاظ **اجلى من المعروف** واما اذا لم يكن اجلى فيستقص باستفاد  
 الصحة لا بآثار حسنة ومن العاجب ما قيل من ان يتحول قوله اذ كان المعنى المقصود

**قوله** تشمل الصورتين الصريحتين ما وجد قرينة كنهها  
 غير واضحة وثانيتها لم يوجد قرينة اصل  
 فافهم منها

بل استعان لان النقص غير الحسن شيبة النقص  
 من اجل الصحة في مطلق الازالة فافهم

**او بعد الوهاب** جري











من العرضي غير هذا غير واجبات هذه الكبرى بان اجنس شبه العرض العام والفضل  
 يشبه الحاشية وتبينها غير مل دون شرط الفتا ولكن هذا انما يكون في الاحتياق الموجود  
 اي في التعريف حسب الحقيقة وانما في المصنوعات الاخرية اي في التعريفات لا كمية  
 فتميزه بسل من له اهل لانه مبني على اصطلاح ارباب الفنون في اشتهاره وداخله  
 فهو ذاتي وما اشتهر به خارجا فهو عرضي مثلا اذا عرف النخلة الكلمة بانها لفظ  
 وضع لمعنى مفرد كما هو داخل في هذا التعريف فهو ذاتي كاللفظ والوضع والمعنى  
 وما هو خارج منه كقول اللام والتون والاضافة فهو عرضي فلذا قال ابن حبيب  
 في مقدمة الاطراب ومن خواصه دخول اللام كجزء من الكلمة ان بالاحاطة الواضع  
 موضع اللفظ بانه فهو ذاتي وما كان عارضا لما وضع له فهو عرضي سواء كان الوضع  
 اهل اللغة او لا فاعلم في هذا المقام فانه مما من خارج الافهام ولما وقع الاختلاف  
 في معنى كلمة من اهل الميزان واهل العربية فاحتاج الى بيان الاصطلاحين لسلا  
 يقع الخلط بحسب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين ويمكن للمعرف ان يرفع  
 المنع المذكور بتجريد المذهب الذي بني عليه ذلك التعريف فاراد ان يبين كلاً  
 منهما واقتضى ان يقول **واعلم ان كون احدنا اونا قاصداً لمعنى التركيب**  
**اي المركب من الذاتيات** سواء كان الذي في جنس قريباً او بعيداً او فضلاً قريباً  
**انما هو بالكسر والفتح** بما يفيد الكسر كما قال الزمخشري وقد اختلفنا في قوله كلاً قل انما  
 بوجه الى انما الحكم الواحد فمن قال ان الثاني لا يفيد الكسر مردود لان سبب  
 القصير الذي اخذته انما بالكسر كما تضمنها معنى ما والا كما اختاره صاحب التخصيص  
 فلذا افسره بعض الثارحين فذلك السبب موجود في انما بالفتح واجتماع حوفي  
 تا كيد فيه ولو كانت في انما بالفتح قبل ان انما ولا والعاطفة انما يستعملان في الكلام  
 المفيد لفظاً فليد دون الافراد وبه يشعر كلام الشيخ في دلائل الامجاز وفي المطول  
 تفصيل فارجع اليه والعصرهما للافراد فلهذا افسره بالفتح والاشتراك **عرف اهل الميزان**  
**وعرف من وافهم** اهل الميزان من غيرهم **وانما كذا في عرف اهل العربية** فهو

اي كذا التعريف **الكل** اي المساوي واقترب من التعريف بالاعم والاضح  
 لانه غير جائز منه هم ايضا فهذا يشعر كون التعريف اعم مطلقاً من كذا فارجع الى الحقيقة  
**سواء كان كذا في الذاتيات** اي مركب من الذاتيات فقط كلاً او بعضاً حقيقياً او  
 اسمياً مركباً وانما او الثرية او كان كذا **الذاتيات** اي مركباً من الذاتيات كذا كانت  
 حقيقياً او اسمياً مركباً وانما او الثرية او المركب من اجنس القرب او البعيد من مع كذا  
 الملازمة مركب من العرضيات كما سبق فمن قال او كان مركباً من الذاتيات والعرضيات  
 فكذلك او منع كلاً فقد ضل عن الوجه الوجه واذ كان الامر كذلك **فلمن قال كذا**  
 اي فليس اذ هي صديقه تعريفه بان قال الاثلاث كذا كذا اي باجتماع الناطق او تعريفي  
 هذا احد اوجه التعريف **من ان يرفع المنع المذكور** الذي اوردنا على الدعوى  
 الضمنية التي هي دعوى كونه مركباً من الذاتيات بان يقول **بان المراد** اي يقول  
 كذا كذا اي باكثر المستفاد من هذا القول **عرف اهل العربية** والادوية ومنها الاصول  
 او المراد اهل العربية الاصول على ما قصده البعض مثلاً اذا عرف الانسان بانه كذا  
 الناطق وادعى انه مركب كذا ادعى ان كذا هو جنس والناطق فضل وكلها هما ذات  
 فليس على ان يمنع كون كذا هو جنس والناطق فضل بان يقول لا نسلم لم لا يجوز  
 ان يكون كذا هو جنساً عاماً والناطق خاصة لازمة كذا كذا والمنع بلفظ  
 التعريف اثبات المقدمة الممنوعة اذا ابطال كسده وكلها هما غير جبراً لما سبق  
 فليس المراد بالرفع رد المنع لانه مقدر بهما المراد منه الكار وجوده ومورد المنع  
 اذ لا يجب في عرف العربية ان يكون كذا مركباً من الذاتيات بل لا يتضمن دعوى  
 صديقه التعريف دعوى كونه مركباً من الذاتيات فلما تحقق مورد والمنع فالمنع  
 غير وارد ولا لعدم المورد اذ المنع لا يرد له من مورد وحاشية الاستدلال على عدم  
 ورود المنع بانه لا يوجد مورد وكل منع لا يوجد مورد غير وارد فلهذا المنع غير  
 وارد فكان موجبه التعريف مستلزاماً للمنع ورود المنع واذ جبر وانما المراد بالمنع  
 المنع ومنع ما يورده كان موجبه التعريف مانعاً ايضا فاعلم لما كان لفظ المنع في هذا



المنع مستغنى في معان مستعدة اراد ان يبين ما هو المراد منه في هذه الرسالة لئلا  
 يشبه الحال على الولد ولا مثاله فقال **ثم اعلم** بابراد كلمة ثم التي هي الترتيب في الزمان  
 ان شاء الله تعالى والتحسين حيث كان ما قبله متعلقا به ان ما صدق عليه مفهوم المنع  
 وما بعده باللفظ المنع في اي معنى يستعمل في هذه الرسالة تعاريف التحسين بمنزلة الترتيب  
 في الزمان فيستعمل لفظه ثم وقد يستعمل للترتيب في الرتبة فهي معنى مجازي لها والظاهر  
 من كتب النحو ان موضوع الترتيب مثل الفاعل مع المفعول اي مع الترتيب في مطلقا سواء كان زمانيا  
 او رتبة فاما بيان تعقبات الترتيب فهو متعلق بلفظ المفرد صرح به الامام المزي في  
 وقوله في المحرر استغنى الكلام ذكره في شرح المتن وقد تجوز الزيادة اليه بالانفصال و  
 الاقويون وقد جرى الترتيب في الاخبار وانما هذه المعاني كلها مجازي في الترتيب ولما كان  
 مظنة ان يقال ان المنع طلب الدليل على مقدمة الدليل والنقض البطلان الدليل ولا مقدمة  
 ولا دليل في التعريفات فكيف يرد عليه المنع والنقض اجاب عنه بقوله **اعلم** اي في افتاء  
 ثبانه ان **المنع الذي هو لا فائدة** لا يعني عدم الاعطاء ولا يعني عدم الاطراء والمنع  
 في التقسيم والتعريف **ايما وقع في هذه الرسالة** سواء وقع في باب التعريف او في  
 باب التقسيم او في باب التصديق او في غير ذلك ومن النقل في كتابه **فما هي** لفظ  
 المنع مما ليس **بطلب الدليل** مطلقا سواء كان على مقدمة الدليل او لا وهذا يتم  
 المدعى بالنقل في هذه الحالة ان يقال ان هذا الحكم الطلب باجبا والمتعلق يكون ثبوت المنع  
 متعلق على المدعى سمي والمكراد بالدليل المبين فيتم التنبه او من قبل الاكتفاء بالاجل  
 عن الفرع او الالابات يكون بالتنبه ايضا فلا يقال انه مبني على عدم جريان المناظرة في  
 التنبه وهذا التنبه مجازي استعمال لفظ المنع بذكر اسم الكل واردة الجواز منه الظاهر منه انه  
 مجازي ليس على سبيل عموم المجاز وهو استعمال اللفظ في معنى عام مثل الحقيقة والمجازا احصاها  
 المقبرة فيه فالمنع يشبه طلب الدليل على مقدمة الدليل وهو المعنى الحقيقي وعلى غير ما  
 وهو المعنى المجازي وكذا ما يستحق من لفظ المنع على ما سيجي في ان قوله طلب الدليل قد خرج به  
 المنع الذي هو المعنى طلب الصحيح مع ان قوله ايما وقع يشبه هذا المنع ايضا على المعنى الظاهر

قوله من نقل في ثبانه لان النقل هو في المنع  
 ليس لا معنى طلب الدليل بل معنى طلب الصحيح  
 من نقل في النقل وقيل وقد يتوهم عليه المنع بطلب  
 بانه ما قال ايضا فاعلم

روى عبد الوهاب بن جعفر  
 في الجمع المكنون

منه فقلت نهضتني على راي من جعل التصحيح دليلا لانه مثبت لما ادعاه الناقل من قوله  
 قال زكريا لو داركون الشيء دليل هذه الالابات لا الترتيب مع قول مثل القياس  
 المنطقي كما قاله فله حاشية على ان يكون تفرع تصحيح النقل بالاقوال المركبة اذ جعل ما قاله الناقل  
 من قوله قال زكريا كذلك ان هذا الحكم مطلقون الثبوت لانه مستعمل ممن يعقده ويظن  
 فيه وكل حكم ثبوت كذا فمطلقون الثبوت فهذا الحكم مطلقون الثبوت هذا هو التحقيق فتأمل  
 بالتحقيق ويمكن دفع هذا على راي من لم يجعل التصحيح دليلا وهو لا يشهد بان يترك  
 حذف العطف مع العطف او من قبل الاكتفاء وكما سبق اننا اذا اردنا ان يقول  
 ايما وقع جميع مواضع الرسالة واما اذا اردنا ان يكون دليلا فاعني ما بعد البحث النقل فلا  
 يرد الاشكال اصل النقل لو قال بل قوله طلب الدليل طلب الدليل لا التام اضر الكلام  
 بادلة اليه ما في نظره اذ الدليل واليهما متوحدان في معنى فمما يقوم اليه لا يشبه  
 التصحيح فمما من لم يجعل دليلا لان التصحيح فمما ليس حكمه ان اليه يقتضيه فتأمل  
 فلا تغفل **والسبيل** طلب الدليل مطلقا مجازا على ما سبق **فما هي** بالفتح والسكون فمما  
 الباء وحل العهد واصطلاحا ابطال الدليل كذا او بعضا **تفصيل** التفصيل سابق و  
 نعيه مورد المنع فمما التفصيل التفصيل سبب الوارد للمورد وقدرته عن النقض  
 الاجمالي لان النقض اذا اطلق يرد له النقض الاجمالي لكونه قد اكله كماله فلهذا لا يقتضيه فقط  
 الاجمالي الا نادرا ويسمى ايضا **مناقضة** اي اخذ ابطال احد القولين بالآخر واصطلاحا  
 منع مقدمة من مقدمة الدليل على ما سيجي التفصيل فمما ان النقض التفصيلي والمناقضة  
 وما يشق منها كلها الفاظ مجازية في طلب الدليل مطلقا او معانيها الحقيقية فمما ان النظر  
 طلب الدليل على مقدمة الدليل واما فمما الاصوليين فمما يعني النقض الاجمالي ايضا كذا  
 ذكره اصوليون في السكوت ولما كان لفظ المنع معني مجازيا في المعنى المذكور في نهض  
 الرسالة مع انه مستعمل في ذلك المعنى في بعض كتب الادب اراد ان يبينه فقال  
**وقد قيل** لفظ المنع في بعض الكتب اي بعض كتب الادب كما تكلم في زاده والقاضي  
 البعض طلب الدليل او المدعى بالنقض التفصيلي او الاجمالي والمختار

روى الشيخ خليل في المحرر



مطلقا او التعريف او التقسيم كذا العبارة والبداهة بقوله **مطلقا** ولما كان الرفع المطلق  
غير ظاهر في الوطائيف الثلاثة بينه بقوله **سواء كان الرفع المطلق** **حسب** **المراد** **على** **المقدمة**  
او على الذي هو المناقضة مطلقا **او** **الاجمال** **باجد** **الشاهد** **من** **الذكر** **سج** **ذكره** **في**  
فهو النقص الاجمالي مطلقا **او** **الاسد** **لال** **على** **اتصال** **الدلول** **او** **الربيل** **على** **اختلاف**  
الرايين كسج في المناقضة حقيقة او تقديرية ولما كان المنع المذكور في هذا الرسالة  
نوع خفاء اراد التفصيل بالثاني في مقتضى ما يقال **فلم** **علم** **ان** **المراد** **بالربيل** **مطلقا**  
**فمن** **ذكر** **السند** **اي** **من** **ذكر** **ما** **يطلق** **عليه** **لفظ** **السند** **في** **عرف** **هذا** **العرف** **على** **ما** **يجي** **تفصيل**  
وهو ظاهر **كان** **يقال** **اي** **مثل** **ان** **يقال** **لا** **اسلم** **ما** **ذكره** **من** **المقدمة** **او** **المدعي** **او** **كان**  
**يقال** **اي** **ما** **ذكره** **فمن** **اي** **مطلوب** **اي** **بالربيل** **او** **بالنبه** **او** **بمثالين** **اشارة**  
الى ان المنع قد يكون بغير ما يستق من لفظه وقد يكون بالاشتقاق منه والاول حقيقة في جميع  
موارد استعماله من النقل والمدعي والمقدمة المعينة والثاني حقيقة في المقدمة ومجاز في غيره  
فلما قدم الاول على الثاني كذا قيل وسيأتي تفصيله في باب التصديق **ولا** **يزال** **المنع** **قيد**  
لكل من القولين بطريق كماله او الحظيفة فافهم **على** **ذلك** **اللفظ** **من** **مض** **عموم** **وخصوصه**  
او كمال حال خبره ومفادته **السند** **فما** **تل** **وسمي** **هذا** **المنع** **في** **عرفهم** **مناجرا** **عن** **السند**  
لخلوه منه ويجوز ان يكون من قبل سجان من كنهه بسم الغيل وسفر جسم الجوض والاول  
اولى والبداهة بقوله قد يكون قبل الجرد من معناه الحقيقي فلهذا لا يفيض ان يكون  
المعنى الحقيقي للمنع هو المنع مع السند في عرفهم مع انه ليس كذلك ولذا قال **وقد** **ذكره**  
اي قلما يذكر مع المنع المذكور **سند** **فيل** **هو** **مطلوب** **على** **مقدري** **اي** **قل** **لا** **يذكر** **السند** **وقد** **ذكر**  
لحر كنه قوله ويسمى هذا المنع الجرياني عنه فذكره ولما كان مقام المنع والسند الباب التصديق  
احال التفصيل اليه فقال **وسمي** **تفصيل** **السند** **اق** **ما** **ومنه** **ما** **في** **المقالة** **الاولى** **من**  
**باب** **التصديق** **فما** **تظن** **فانا** **منتظرون** **ولما** **كان** **بها** **منظمة** **نوههم** **ان** **المنع** **الجرد** **غير**  
صحيح ونوعه بقوله **والمنع** **الجرد** **اي** **الحال** **من** **السند** **سج** **اي** **مقبول** **منهم** **كما** **كان** **المنع** **مع** **السند**  
صحيحا فلهذا فرق بينهما في الصحة فنوههم عدم الفرق بينهما بل هما متوفا وضعف

فان لمولانا خيرة كوابر جوكي

ازال ذلك لوهم **من** **المنع** **من** **السند** **فمن** **من** **المنع** **الجرد** **ولكن** **مكونه** **مؤيد** **اي** **ولما** **ذكر**  
**السند** **لرا** **او** **مرا** **الاحتجاج** **الى** **تقرينه** **بها** **وان** **لم** **يكن** **مضاه** **فقال** **والسند** **منهم**  
اي في عرف علماء هذا الفن فيه اشارة الى ان هذا التعريف ليس بحال المصنف  
وانما هو حال التعريف الذي في باب التصديق لاشتماله على السند الواقعي والزماني  
الظاهر او اشارة الى انه قد تعرف السند **بما** **ذكره** **التقوية** **المنع** **الظاهر** **من** **اللام** **للعاقبة**  
في قوله لرو الموت وابشر المحراب اي ما يذكره عاقبة الذكر تقوية المنع فخص ما هو  
حجب نفس الامر فلهذا لم يجبا المصنف ولكن اشتماله على الواقعي والزماني كافي للتعريف  
المذكور في باب التصديق بان يجعل اللام لغرض اي الذي يذكره المانع لغرض تقوية المنع  
سواء كان غرضه مطابقا للواقع كافي للسند او في الاختصاص مطلقا او غير مطابق له كافي  
السند الا ثم مطلقا او من وجه لان التقوية في الاوليين واقع وفي الاخيرين زعمي فهذا  
التعريف وما وقع في باب التصديق مت وبيان ذلك ما جاء به في تعميم التقوية على كون  
اللام للعاقبة بنا فيه الى حال التعريف على اللفظي او على التنبه اي اوطر مدب القدر ما  
فافهم السند المبين من قبله الاحتمال العقلي الزماني كنه تحقيق وتوهم في كلام المناظرين  
غير معلوم **والجواب** **في** **لفظ** **النقص** **في** **هذا** **الرسالة** **الظاهر** **انه** **عطف** **على** **قوله** **ان**  
**المنع** **الذي** **يحر** **اي** **ان** **النقص** **انما** **وقع** **في** **هذا** **الرسالة** **لا** **على** **قوله** **اي** **انما** **اذ** **وه** **الظاهر**  
**ويجوز** **الاستيف** **للاستدراك** **وعلم** **على** **التقدير** **الاول** **تعبير** **النقص** **تعبير** **الاشارة** **اص**  
**كما** **قيد** **المنع** **به** **فيما** **سبق** **اجيب** **لانه** **مما** **يكثر** **بذكر** **المنع** **فما** **تل** **بول** **فيل** **التفصيل**  
سواء قيد بغير الاجمال او لا **فمن** **اي** **النقص** **الغير** **المفروق** **بقيد** **التفصيل** **كأن** **من** **مجلس**  
**بعض** **البيان** **في** **الربيل** **اي** **اقامة** **الربيل** **على** **البيان** **الشي** **سواء** **كان** **ذلك** **الشي** **مدعي** **في** **كما**  
**في** **المعارضة** **منه** **التحقيق** **او** **وسيل** **كما** **فيها** **وفي** **النقص** **الاجمالي** **او** **تقرينه** **او** **تقيد** **بها** **او**  
عبارة كنه الاقراض الوارد على التعريف او تعميم لا يكون الا بطريق وطوي بطرانه لا يجوز  
باقامة الربيل على اطلاقه فتدبر قبل باقاة الربيل او ما في حكمه من التنبه به وبه اية الفصل  
وقد سبق الكلام مثله هذا هو المعنى المجازي لنقص جلد في العموم والخصوص واما معناه الحقيقي

قد رد لو قدم هذا الكلام على قوله وسجي او آخر  
عن قوله والسند في عرفهم او كافي

رو عبد الوهاب جركي



فهو ابطال الرسل بالتخلف او بخصوص الفاد وقيل ابطال الرسل او التعريف بما  
لما خرج من الباب الاول المبين بين احوال التعريف ارا وان يشترع في الباب الثاني  
المبين بين احوال التقسيم فقال **الباب الثاني** من الابواب الثلاثة في بيان احوال  
التقسيم وانما هو في الواقع احوال التعريف وهو في اللغة تحليل الشيء وتجزئته وانما يعرف  
مطلق التقسيم بتعدد جميع اقسام الشيء المختلفة في تعريف واحد حيث يعرف منه تمام حقيقة كل من  
تختلف اقسامه كما فعل ابن الحاجب في الكافية حيث قسم المشتق الى متصل ومنقطع ثم عرف  
كل على حدة وكذا هنا وهو ان التقسيم على قسمين لانه **اما تقسيم الكل الى اجزاء** جميع  
جزئي الى افراد سواء كانت اضافية وبه لاكثر او حقيقية وهو الاصل وتعريف الكل  
والجزئي في المنطق والحدود بالجزئيات ما فوق الواحد فتشمل التقسيم الى قسمين  
**واما تقسيم الكل الى اجزاء** جميع جزاء وكل ما هو كذلك فهو على قسمين فنتيجة التقسيم على  
قسمين والكل ما يشترك من الاجزاء اذ هي كانت او خارجية او داخلية ما يشترك منه الشيء  
والنسبة بين الكل والجزء عموم وخصوص من وجه فصدقها على الانساق وصدق الكل على كل  
بدون الكل على الجنس العالي لانه ليس بركب مطلقا وصدق الكل بدون الكل على زيد قال  
في الحاشية والكل يحل على كل واحد من جزئياته فقال الانساق الحيوان والفرس حيوان  
ولا يحل كل على كل واحد من اجزائه المتخالفات في الماهية فلا يقال العسل يحلون ولا الشونيز  
يحلون انتهى قوله من اجزائه المتخالفات في الماهية فيه انه الى الكل يحل على كل واحد من  
اجزائه اذ كانت متوافقة في الماهية كما انما وافاته يحل على كل واحد من اجزائه وبما يحل  
ان ماهية متوافقة في الماهية كما اجزاء ان كانت غير ماهية فلا يحل عليه كما به العسل والشونيز فان  
ما به كل منهما غير ماهية المحل وذلك ظاهر وان كانت ماهية الاجزاء عين ماهية الكل كما ساء  
فيحل عليه فمثل السمن والعسل فان كل واحد على جزئه فالظاهر منه ان بينهما عموم مطلقا قبل  
ان ينهما التبين لان الكل من حيث انه كل لا يحل على جزئه من حيث انه جزء المتخالفات في الماهية  
من تلك الحقيقة وانما من حيث انه كل لا يحل على جزئه من حيث انه جزئي فالتشابه الواحد يجوز ان يكون  
كل من وجه وكذا من وجه اخر وكذا يجوز ان يكون الشيء الواحد جزءا بالاجزاء وجزئيا

ما قبل

باعتبار اخر فلهذا ان الفرق بينهما اعتباري لا حقيقي والفرق بين الجزئي الحقيقي والكل  
عموم وخصوص من وجه ايضا فصدقها على زيد وصدق الجزئي بدون الكل على الجزئي الذي  
ليس بركب من الاجزاء كما انقطة المعينة وصدق الكل بدون الجزئي الحقيقي على الانساق والنسبة  
الجزئي الانساني الى الكل كسب الكل الى الكل ولا يحتاج الى غير هذه النسبة هنا بل فاعقل فان  
قلت تقسيم التقسيم لا يجوز كما ان تعريف التعريف غير جائز كاستلزام النسبة قلت ان الخاص يقع  
مقسما باقرب من خصوصه كما انه يقع معرفة هذا الاثر زير وعليه انه يزم تقسيم الشيء الى اقسام  
والغير فلهذا المقسم مطلق التقسيم والداخل في القسم الاول مثلا التقسيم الخاص الذي هو من  
عملية مصدق عليه ولا يزم من تقسيم العام الى اثنين تقسيم الخاص الى اثنين **الشبهين**  
مثلا لا يزم من تقسيم الحيوان الى الانساق والفرس تقسيم الانساق والفرس اليها ان قلت  
قوله زير انما قد افاد من ان قيل يعني غير داخل في **الجزئين** لان زير ليس  
بكل واحد من الاجزاء فبطل كحصر بوجود الواسطة بين الالف لم قلت ان اردنا تلك القول  
الاشك والتدريج في انه قائم او فاد من وقت فلان في تلك ليس تقسيم يعني غير داخل  
في المقسم فلا يصح خروج الالف من ان اردنا ان لا يحل حاله عن القيام والعقود فتارة  
تتعدد وتارة يقوم فذلك تقسيم الكل الى جزئياته يعني غير خارج عن الالف فلا يصح دخوله  
في المقسم **والكل والكل** **الشيء** **مقسما** كونه محلا للقسمه وسبب ايضا **مورد** **والقسمه** لا ورود  
القسمه عليه كمالها واحدا وانما ومخاير اختلفوا في كون احدهما عطف الجارى على التقدير  
لاخر قبل بينهما ولا تراوفا او الترادف لا يكون الا بين المفردين هاهنا من العجائب  
فتأمل **وسبب الجزئيات** بالنسبة الى الكل **والاجزاء** بالنسبة الى الكل **فاما** **الكل** او **الكل** هنا  
شبهل الحقيقي والانسان كما في الجزئي على سبب النسبة بينهما فهو مطلقا اذ الكل الحقيقي يحل  
الكلية الفرضية كالاتي والاما امكان ولا يتصور ذلك في الكل الانساني وكذا الجزئي  
على ما علم في الذوق **وسبب كل قسم** جزئيا كان او جزءا **النسبة الى قسم اخر** كذا  
**فاما** اي مباينة له في حد ذاته وانما ان يكون كل واحد منهما مقسما من المقسم  
يكذا قيل سواء كان التبين في الواقع او في العقل فتشمل التقسيم الحقيقي والاعتباري

قوله يعني غير داخل في الجزئين  
لان كلاهما يكون احدهما مقسم  
فلا يرد على هذا السؤال كقول  
بداخل في المناظرة

فاما

فاما



قال تحقق الشرف في بعض نصابه فسمي شي هو ما يكون مندرجا تحت اختصاصه وسمي  
 الشئ هو ما كان مقابلا له ومنه راجعة تحت شئ آخر مثلا اذا قسمت الحيوان الى اقسام  
 مطلق وجوان غير مطلق كان كل واحد منهما شئنا مندرجا تحت الحيوان وسمي هاتين  
 تحت وتخصيصا بشئ **وسمي العلم الذي دخل في القسم ولم يدخل في ذلك القسم** **اشياء**  
**القسم** سواء كان تقسيم الكل الى جزئياته او تقسيم الكل الى اجزائه **واسم** في الشئ  
 يعني كون الشئ عارضا لشيء اخر لانه لو لم يكن عارضا لشيء اخر لكان مطلقا لا يدرى  
 بواسطة مبدء الفيض لكن الظاهر اننا لم نلست من اقسام المعتبرة في الكتب الحكمية  
 لاننا نفرض العوض ومنها لا يوجد فافهم **بر** **الاسم** مطلقا كقولنا الانسان اما ذكر  
 او انشئنا كمنشئ داخل في القسم وهو الانسان ولم يذكر في القسم فهو واسطة بين القسمين  
**وشروط** **القسم** مطلقا سواء كان تقسيم الكل الى جزئياته او تقسيم الكل الى اجزائه  
 حقيقيا او ظاهريا او اعتباريا او تقطعي او مجعلي داخل في الاستقراء فلا يحتاج الى  
 الترتيب منه والظاهر ان بعض هذا الشرط بتقسيم الكل الى اجزئياته بقرينة ذكر شرط تقسيم  
 الكل الى اجزائه في **الفصل الخامس** اي كون التقسيم جامعا لكل قسم من الاقسام التي  
 دخلت في القسم **والمعنى** اي كون التقسيم مانعا عن دخول كل مادة فيه من المواد التي لم يدخل  
 في القسم **وسمي** الشرط **الاول** **الحصر** هو حقيقي في التقسيم العقلي وامثالي في التقسيم الكيفي  
 على ما سيجي ايضا **وعنه** اي معنى الحصر اللازم لجميع التقسيم **ان لا يترك في التقسيم** مطلقا  
 او في تقسيم الكل الى جزئياته **وذكر** بعض اسلاف جزئياته كان او جزئياته او كان جزئياته  
 فقط **وعنه** **ذلك** التقسيم **المعتمد** اي ان يخرج فيه بان لا يترك فيه ذكر شي من الاقسام بل  
 يذكر فيه جميع ما دخل في القسم وظهر هذا الوجه تسمية **الحصر** **والثاني** اي معنى اللازم للمنع  
**ان لا يترك في التقسيم** مطلقا او في تقسيم الكل الى جزئياته **قال** **بعض** **الاسلاف** **اي** **بترك**  
 فيه كل قسم لم يدخل في القسم فيه مفهوم رفع الاجاب انتم لجزئيات المتحقق في الاجاب الكلي وكذا  
 قيل والمراد ما لم يدخل في القسم مطلقا من القسم حسب كل تحقق كافي تقسيم الكل الى جزئياته  
 او حسب الفصل كالتقسيم الذي اري وغيره ما هو خارج عن التقسيم حسب كل موافق له في المادية كافي

وذكر في الباب

قال لا يترك فيه صورة رفع الاجاب الجزئية المتحقق  
 في الاجاب الكلي وهو قوله لا يترك فيه كل قسم لم يدخل في القسم  
 وما دخل في القسم هو جزئياته وحصر مطلقا كقولنا  
 وانما تحقق كافي تقسيم الكل الى جزئياته او ما هو جزئياته  
 حسب الحصر وهو قوله كافي المادية كافي تقسيم الكل الى  
 اجزائه المتحقق له في المادية او الموافقة له فيها

وقال لا يترك فيه صورة رفع الاجاب الجزئية المتحقق  
 او جزئياته وهو قوله كافي المادية كافي تقسيم الكل الى  
 اجزائه

التقسيم

التقسيم الكل الى اجزائه المتحقق له في المادية او الموافقة له على ما سبق فتأمل **وسمي** **القسم**  
 اي من شرطه **القسم** مطلقا او المقيد بتقسيم الكل الى جزئياته وهو الظاهر ايضا ان يجوز  
 في التقسيم الكل الى اجزائه ان يكون بين الاقسام عموم مطلقا او وجه مشترك المتحقق  
 بحيث تحقق ايضا فتأمل في هذا المقام فانه من محاربات الاقسام ومنه قوله **الاقسام** **بما** **الاسم**  
 بحيث كل فاته اذا تراوكت القسما اوت وبما يزم ان يكون الشئ شيئا لنفسه وان كان  
 بعضا اعم مطلقا من بعض غير ان يكون قسم الشئ فيسما له وان كان اعم من وجه يزم عدم  
 التجاوز بين الاقسام والمقصود من التقسيم هو التجاوز بينها والوازم كلها بالطلقة ثبتت البتة  
 ولو قال وتبين لاقم بالعطف على الجمع والمنع لكان احصا اجيب بان اشارة لشرط اخر  
 وهو ان يكون القسم اخص من المقسم فيه نظر لان هذا الشرط انما يشترط في تقسيم الكل الى  
 اجزئياته لانه تحصيل الطبقة الكلية وهي المقسم على ان يقوم جودا وعموما وخصوصا من وجه  
 ببل المقسم وقته وربما يوجد في كلامهم كذا ذلك والجواب بان كلامهم من قبل وضع  
 قيد القسم موضع بنياني وقوع التقسيم على طريقة الانقسام **الثانية** على ما حقق في محله  
 واعلم ان ابن سينا اصرها ابن في الواقع وهو ان لا يتصادق بالقيام  
 على شي واحد وهذا في التقسيم الحقيقي تقسيم اجزاء الى الالات والفرس وغيرهما تقسيم  
 الالات الى الصفات المتخالفة الغير المتصادمة لتقسيم ذوات القيام والفقود و  
 الاصطلاح بان قال زيدا قائما او قائما او مضطجعا ولا يتصادق هذه الصفات على شئ واحد  
 في حاله واحدة وتبينها ابن في الفصل وهو كما يزم مفهوم الاقسام بحيث لا يكون احدهما  
 جزءا من الاخر ولا تفصيل وهذا في تقسيم الاقسام ولا يفرق فيه تصادق الاقسام على شئ  
 واحد كتصادق مفهوم الكليات الخمس على الملوك على ما قاله المصنف وتوضيحه ان  
 التقسيم ثمان احدهما حقيقي وهو الذي يكون اقسامه مختلفة بالذات كتقسيم كليات  
 الى الالات والفرس وتقسيم ذوات القيام والفقود كما سبق انما وتبينها ابن في  
 وهو الذي لا يكون اقسامه مختلفة بالذات بل يكون مختلفة بالاقسام كتقسيم الكليات  
 الخمس وتصادق مفهوم هذه الاقسام على الملوك بالاقسام المتخيرة على ما في اخبار ابن

في اقسام المصنف لان القسما على وجهين  
 القسم المطلق

او لولا انما استدلنا  
 على غير ذلك

قال المصنف رحمه في تقرير تقسيم الكل الى اجزائه  
 لا يكون الاقساما حقيقيا فلا يزم من ان يكون  
 اقسامه مختلفة بالذات كقوله في نظر  
 فاعرف ما فيه



صفة الاول تبين الاسم الى ما يميزه في الخارج بحيث لا يتصادق على شي واحد من غير ان يمتد  
 الثاني تبين الاسم الى ما يميزه في العقل بحيث لا يكون احدهما جزءا من الآخر ولا يمتد  
 له واما اذا كان احدهما جزءا من الآخر كما يكون في الالان او تفصيله كما يكون في الالان  
 فلا يميز به في الاسم في العقل فيقتضى التقسيم لان المراد بالتمايز بينهما ان لا يخط كل من  
 الاسم بدون الآخر ولا يكون ان لا يخط الكل بدون الآخر وكذا المقتضى بدون الجمل  
 فتأمل فظهر من هذا ان النسب بينه وبين الواقع العقلي محموم من وجه لا مطلقا على ما قيل على ان  
 التمايز الواقع لا يستلزم التمايز العقلي على ما علم في علمه قيل كون القسم حصصا مطلقا من المقسم  
 بشرط في صحة التقسيم ايضا فلم يذكره **واجب** بان يختص تقسيم الكل الى اجزائه اذا لا بد من  
 تقسيم الكل الى اجزاء كونه القسم مبنيا على تقسيمه كحل وان لم يمتد فوجب التحقق ان لا يمتد  
 في القسم حيث كونه جزءا من المقسم والافقوس ولا يجب التحقق مع ان ذكر الجميع يغني عن  
 ذكر البعض كذا كانت وبما ستحصل الاول ان تقسيم الكل الى اجزائه والثاني والثالث  
 والرابع بان المقسم بانفسه كل شرط من الشروط الثلاثة لكن لم يراع الترتيب الاجازي في تفصيل  
 الفصول والخامس بان تقسيم الكل الى اجزاء في الالان **واجب** بان لا يمتد في الخارج ووجه ما  
 يرد في الفصول ان ما لا يمتد في الخارج من التقسيم المطلق شرح الالان تقسيم الخاص كذا كانت  
 تقسيم الكل الى اجزائه اسما بالنسبة الى تقسيم الكل الى اجزاء فقدم الفصول الموقوفة بيان  
 تعريفه وتفسيره وما يتحقق به فقال **مفسر** **تعريف** **الكل** حقيقة او اضافيا  
 يكون على ان يكون تقسيم الكل الى اجزائه الى التقسيم الحقيقي والافقوس في كل قسم  
 نظرا فانظر الى تعريف الكل الحقيقي والافقوس في تقسيم الحقيقي والافقوس في كل قسم  
**جزئية** حقيقة او اضافية لما ثبت في المقوم فافهم ولما كان بيان التعريف مطلقا بالنسبة  
 الى المقام تقسيم قدم التعريف عليه فقال **وصف** اي معنى هذا التقسيم ولم يقل تعريفه او هو او ما  
 يؤدي الى موداه ثبوت ان لا ان هذا التعريف حقيقي لا لفظي كما قيل لكن فيه نظر لانه  
 انما يكون هذا التعريف حقيقيا اذا رتب بالقبول الفصول والخاص بالمقسم الاجناس والجزئ  
 العام واما اذا رتب به ما يعنى بالمبنية او المتخالفه فيشمل الحقيقي والافقوس فيكون التعريف

رد المحتار

في الالان

حقيقة

حقيقيا بالنظر الى الاول فقط فتأمل وان الحق ان تقسيم الكل الى اجزائه  
 جزئية انما هو مفهوم الى مفهوم لتفصيل طبيعة الاسم في كل من هذه المقام **مفسر**  
 مبنية في الصدق بحيث لا يتصادق على شي واحد لتفصيله في مبنية في الخارج  
 وذلك في التقسيم الحقيقي وذلك القيد اذا كانت من الزايات تسمى انواعا و  
 بالعرفيات تسمى اصنافا وبما هي تسمى اف ما هذا الاصطلاح نقل البعض وان ان  
 القيد قد يكون مضمونا وقد يكون لازما او غير لازمة لتفصيل الاسم في القول الشارح  
 منه الحدود والرسوم في التقسيم الحقيقي التفصيلي فظهر منه ان هذا التقسيم من الجاهل  
 التصوري في الحقيقة على ما افاده السيد الشريف في شرح المواقف فاعلم ان الالان  
 الحكر من والفخر في تقسيمه تحريم العلم خلافا للتفصيل في شرح المقاصد او مخالفة  
 في كماله لتفصيل مفهومه اف ام تمايزه باقيا في العقل فقط وذلك في التقسيم لا في  
 والمراد بالضم هنا ما يعنى جعل القيمة صفة للمقسم ومضافا اليه من هذا التعريف المقسم  
 الى القيد كما ذهب البعض والمراد بالقيده بالقيده وتقبل التسمية كالحاصل في الصدق  
 او كجاء المقوم او كجاء الالان والاحتمال يشمل تقسيمه لما يمتد الحقيقة بانواعها وتفقده  
 الحقيقة بانواعها كالحاصل من هذا في القول الشارح وقال ابو الفتح في حاشيته  
 التمهيد في القيد بالخصص يشمل المركبات الناقصة ليس شئ الما عرفت والمراد  
 بالقبول ما فوق الواحد كما هو المشهور في التعريف فلا يخرج التقسيم المشتمل على القيد من  
**الافقوس** وهو الكلي مطلقا وبما معنى شئ من التقسيم الحقيقي والافقوس في كل قسم  
 بجميع القيد والامتناع والامتناع واما منه ان التقسيم قد يكون على طريقة المنفصل  
 الحقيقية على طريقة المانعة اكلوا على طريقة المانعة الجمع لان الغرض من التقسيم صبط  
 جميع الالان وذلك لا يحصل بمانعة الجمع لكن كلام المصنف يقتضي ما ذهب اليه البعض فتأمل  
 وما ينبغي ان يعلم من تفصيل مفسر التقسيم وهو ان التقسيم قد يكون بنية او متخالفه في الخارج  
 يسمى ذلك التقسيم تقسيما لكن هذا غير مناسب هنا لان التقسيم ويكون صفة العام  
 بل المراد بها يكون صفة لالان فيكون الالان نظام كذا انما في سبب المقام

اي انظام قدير او قبيد

في التقسيم الحقيقي

في التقسيم  
 الالان







والتقسيم القطعي لا يجوز العقل فيه كما أقرنا نظرنا  
الربيع والتبيين وان يجوز في ذلك ملاحظة مفهومه  
ومجعل فيكون العقل الجاهل به المستور وما خسر  
غير المستور فيقسم المطلق فيقسم العقل  
والاستقرار في القطعي به

لأن العقل لما ينشئ عقل العقلاء ومنه من  
المنسيات والقباح مح

الناس

الناطقة وما لا يتعلق به المستسمى بالعقول العقل عند الحكماء مراد النفس الناطقة  
 او العقول العشرة المشهور المقارن لتحقيق هو الاول عند الحكماء واما قبل ان النفس الناطقة  
 عند الحكماء فتوان باحد جهات ترك الكليات بالذات وبالآخرى ترك الجزئيات  
 وتسمى الاول عقلا وعاقلة وبصورة والثاني تسمى حواس ظاهرة وباطنة فافهم منهم او ينبغي  
 على مذاهب المتكلمين واذ كان متجزا انا جوهر فمما حصل للكمالات الموجودة في وجود الالان  
 المربوطة بقائها وهو مذاهب لصوفية او جوهر مركب متخيل اي حطيف يتخيل في اجزاء  
 البدن كتحلل المواد في الطرف وهو عند بعض العلماء واذ كان جوهر افراد متخيزة فمتخيزة اما  
 الواحد وهو عند بعضهم والقلب وهو عند جميع الذين ابرع عربى على ما بينه في كتابه المستسمى  
 بتدبيرات الالهى واذ كان جوهر اكرام متخيزة فمتخيزة البدن وهو مذاهب عند  
 الحكماء به حجب او بعض البدن وهو مذاهب بعض وقال امام الغزالي انه جوهر محدث  
 قائم بنفسه غير متخيز وليس براخل في الجسم ولا خارج عنه ولا متصل له ولا منفصل عنه ورجل  
 يتميز بين العقل والروح قال النجاشي في بابية لا يجوز فيه اى في ذلك التقسيم **فما آخر**  
 الذى ليس من محتملات العقل بل كل من الافاق المذكورة فيه لا بد ان يكون كائنا  
 العقل سواء كان جريئا او جزوا او موجودا في الخارج ام لا وهذا القدر تم الاتفاق جميعا ونحاه  
 لكنه اراد ان يبين ما هو اللازم لهذا التقسيم والتزويد المذكور لا لا يتخيز لا ينفك عنه  
 هذا قال **ويكون ذلك الاسم فيه** اى في ذلك التقسيم **باب الثاني** وهو الذي  
 الى مشيئته والآخرى فهو اذ بين الامر سواء كان موجودا او موجودا وحدها  
**باب الثالث** والنفس اى الوقوع واللاقوع اذا الارتفاع والانسراع لا يكونان صفة  
 المحمول على كلا المذهبين مع ان تمسك البر بالاصفا في قال في شرح الطولي ان يقال للارتفاع  
 ايجاب وانبات وللانسراع سلب ونفى او بمعنى المثبت والنفس فيكون التردد بين  
 النسبة الايجابية والسلبية مع ان الشرح بنوعه المثال في كتاب المحمول على ما في **الفوائد**  
**المعلوم** ما معلوم **موجود** لا قالوا اى العلوم اما معلوم موجودا او غير معلوم موجودا فيه نظر  
 لان المقسم وان كان مقبلا في الافاق لكن الكلام ليس معدولة الموضوع فالحق

المحققين وشهد بعضهم فلا يشترط الترديد  
بشيء بل يكفي فيه التجرؤ وعلل خطه مضمون القسمه



ان نفعه المعلوم اما معلوم موجود او معلوم ليس بموجود فيكون الثابت والنفى معني  
 الانفعال والانتفاع المصنوع المطول فتأمل في ترك النسخ وذلك التدرج بها في  
 كنه المثال او غيرهم من كمال كقولك العدد انا زوج او فردان اريد بالعدد مفهومه وبغيره نظام  
 كل من الامر من ذلك المفهوم والاككان اما حكمة تشبيهه بالمفصل او كونه او قضية  
 طبيعية على علم في محله وقول لا يرتفع انه ما ذكره كقول العدد زوج وفرد وبما قررنا ظهر  
 وجهه ووجهه عن التقسيم المشهور في غير المفهوم المعلوم بان المعلوم اما موجود او معدوم  
 فلا حاجة لان يقال التدرج عليه التقصير بالكل عند تشبيهه فانه ليس بموجود ولا معدوم  
 بل واسطة بينهما كالوجود والتقسيم الثابت على النفي ظاهر لمن هو ما هو مع قطع النظر  
 عن كمال المثال فاما عرفته فانه اعلم ان التقسيم العقلي يطبق على ما يكون الاقسام  
 فيه من محلات العقل سواء كانت موجودة في نفس الامر او لا ويقابلها حقيقة نقط فانه  
 لا يطبق الا على ما يكون الاقسام فيه موجودة في الواقع وقد يطبق على ما هو المراد من النفي  
 والاثبات ويقابل التقسيم المستقر في الحقيقة مع المصنف قد التزمها كما عرفت  
 انما وقد يطبق على التقسيم الذي لا ينصاف في شيء ويكون مرادنا الحقيقة  
 كونه مختلفا بالذات ومقابل لللاف اري وبهذا المشهور التقسيم يقال الى التقسيم  
 المستقر في حيث هو ولا من حيث انه تقسيم العقلي الى جزئياته او التقسيم المستقر في  
 بعضها لعدم التدرج فيه بخلاف التقسيم العقلي الذي لا تدرج فيه كما سبق فلا يكون الا تقسيم  
 العقلي الى جزئياته كما قيل اي تقسيم او التقسيم الذي هو **المفصل** اي حكم بجواز القسم الاخر و  
 امكانه مع عدم وجوده في الخارج **فبما** اي في ذلك التقسيم **فما** اي غير الاقسام المذكورة فيه  
**لكن ذكر في** اي في ذلك التقسيم **فما** اي تقسيم يقين وجوده **لاستقراء** اي بالنتيجة الثام  
 فلا بد ما ذكر في من الاقسام من الموجودات الخارجية فاجزم بالاختصاص استقراء الاستقراء  
 التام فعليك الاتهام فخرج بهذا العقيد يكون بالاستقراء التام فان التقسيم بالاصح  
 لا نفعه كونه هو شرط في صحة التقسيم والمراد بالاستقراء معناه اللغوي فلا يراد التقصير  
 بالرد والمعنى على ان ما لم يكن ليس من اجزاء التقسيم فالتقسيم العقلي **فما** اي تقسيم

والتقسيم

قال الحق الذي في حاشيته شرح التدرج لافي كونه المستقر ان  
 مع انه غايب على النظر انتفاء نسبة آخر وان لم يقين به  
 كونه حقيقة خبري وهو لا يجل في حاشيته شرح جيني

العلم

التقسيم الحقيقي الالاف اربعة والعشر معني المادة الى المادة للمركب المركبة  
 وهي المواليد الشائعة من الحيوان والنبات والمعادن فالنوع كالحاج الى ارب واما فاما  
 الاجسام السطحية الى العناصر الاربعة واما واما الاجرام العلوية اي الافلاك او العلويات  
 مؤثرة في السطحية الحكماء والعصره الاستطفا فانه يمانية بها معني اصل المركبات  
 وما دتها الا ان سيماء يفرق بالابق را اطلاق الاستطفا باعت ثلث المركبات  
 منها واطلاق العنصر باعتبار الخلط اليها فانه زال التركيب فاجتبه معني الكون  
 في الاستطفا الف في العنصر فالعناصر باسرها كائنة وفاسدة بتقلب كل منها الى  
 الاخر بان يخلع صورة وليس اخرى وهو الكون والف وذكر في كتاب الحكم ان  
 التركيب كالحاج في وجوده للمادة ولينة رطبة وطينية ليسهل لقبول الصورة ولكن  
 معدلة باليوست لمحافظة الصورة وحينئذ في طبع الصورة في المادة الا حرارة طائفة كائنة  
 عالية حول العناصر ولكن معدلة باليوست لئلا يودي الى الف والاضراق ولم يكتف  
 بسبوت النار وطلوبه للمواد لانهما ليسا في الغاية ولا بخزان الهواء وبرد الماء  
 لذلك فلا يفي الاثنان منها شرط الرابع بقدر الحاجة فاجتبه الى اربعة اقسام وقيل اختصارا  
 فيما استفاد من زواجب الكيفيات الفعلية الى حرارة والبرودة والانتفاع لينة الى  
 الرطوبة واليبوسة وحالة ما ذكره وقيل في وجهه صحتها انما ان يتحرك عن مركزه او الى  
 المركز والاول انما ان يطلب مقعر فلك النار والاول والاول هو الثاني هو الهواء  
 والثاني اي الذي يتحرك الى المركز انما ان يطلب مركزه الاول والاول هو الارض والثاني  
 هو الماء لكن هذه الدلائل كلها اتساق في لا يكون حجة في البقيت فالقول فيها على الاستقراء  
 فان الحكماء لما جئوا من طريق التركيب والتحليل وجدوا تركيب الكائنات متبركاً من  
 هذه الاربعة وتحليلها منتهياً اليها ولم يجدوا هذه الاربعة من تركيب اجسام اخرى ولا مختلطة  
 اليها فخرجوا بان الاصول هذه الاربعة لا غير لكن العقل لا يمنع ان يكون عنصر خال من  
 هذه الكيفيات الاربعة او شتمل على واحد منها فقط لئلا لم يطلع عليه فالقول على الاستقراء مع  
 العقلية على الظن حتى يتم الحصر المستقر ان لا شتمل اربعة فاعلم انما **فما** اي تقسيم

قاله ثم ليس اصغى في فخرج  
 الطوائف ٢٢



مضاف الى الهواء ثم طبقات ارضها الارضية الصلبة وهي ككرة الارض وثانيتها  
الطينية التي فوق الارضية الصلبة وهي ارضية مائية وثالثتها الترابية وهي التي يتكون فيها  
المعادن وكثير من النباتات والحيوان والارضية وهي ارضية او خضراء وهو بارد رطب ثقيل  
مضاف حيث لا يصل الماء الى المركز لو فرض اخراج الارض عن مكانها فلهذا قيل ان الماء طالب  
للمركز لا على الاطلاق قيل ان ثقل مطلق طالب للمركز على الاطلاق فلذا قال شارح المقاصد  
ان مع الارض ككرة واحدة فافهم **خضراء** واختصوا في كيفية قال بعضهم انه حار  
رطب فلذا قيل ان برودة الطبقة الزهرية انما هي بسبب الجبال والهواء من  
الاجرة وقال بعضهم انه بارد رطب او بارد يس في حرارة الهواء الجوار والارض انما  
عرضت بسبب ارتفاع الاشعة المنكسرة ليدور بها رطب طبقات اولها طبقة الهواء  
الجوار والارض والماء وثانيها طبقة الزهرية الباردة المحلولة بالبخار وثالثها الطبقة  
الغالب الخالص من البخار ورابعها الطبقة المحلولة بالزجاج المرفوع من الارض وهذا  
الاني كانت الغاية من كمالها ان السبع وقيل سبع سبع سموا على ما علم في محله **خضراء**  
نارهم حار باس خفيف مضافا لغيره مما سلف فقلت انهم الحكماء اختلفوا في انما هي  
خضراء اسهاك ثم الغاية من كونها باردا رطبا قال المشايخون وجهه المتأخرين  
انها خضراء اسها وقال الروافضيين والي الحق الكندي والي الحق البهروزي وحسب  
الاشراق من المتأخرين انها تكون من الهواء بواسطة حركة النارية لحرارة الفلك السبب  
الحركة العرضية او الحركة الزائدية على ما بين في محله من الظاهر ان هذه الغاية تقبل من  
الكيفية انما لا بواسطة الافلاك اثنان منها لطيفة شفاقة وبها النار والهواء اثنان  
كونها سائرا في الهواء من الكوكب والماء والارض بها جسم ثقيل مضاف مطلق  
على ما مر وثالثها منها طاهرة محلوته لا يحتاج الى البس في وجودها وانما النار حارة لو علمها  
بالشوب وتفصيل في الكتب الحكمية فلو كانت قبل ان المصنف في هذا التقسيم  
داخل في مفهوم الالف كالكلمة الواضحة في مفهوم الاسم والفعل والحرف فلذا يجوز  
تقدير العنصر في الكلام على ان يكون موصوفا وكل واحد من الالف مذكور في صفة له

فان قيل  
او يدعى

فان ان دخول المقسم في الالف انما يكون اذا كان كل من الالف مضافا مطلقا الى المقسم  
واما اذا كان مضافا من وجه فيحتاج الى ان يكون المقسم في الالف مضافا بطريق الضمير او الضمير  
على ما سبق فالالف مضافا الى المقسم مطلقا بل من وجه لان مثل النار والاشوب والمار  
الواقعة في سطح الارض ليست بعنصر كذا الكلام في ما عداها على ان الالف مضافا الى المقسم  
مطلقا من المقسم بل من الالف والمقسم فيه الضمير على ما سبق فافهم لما قرع في غير المقاصد والاشوب  
الطائفي به فقال **والنفس المستقرة** مطلقا اي الطائفي به ومن فسر بالواجب قد اقر  
بالسبب بواجب هذا **النفس المستقرة** اي في التقسيم المستقرة في **الاشوب** والاشوب على ما ذكر  
اف له بين الواجبات على ما سبق **النفس المستقرة** اي في التقسيم المستقرة الذي يقع فيه التقسيم  
الكلي في جزيئاته او الترددية المذكور لا يجري في التقسيم المستقرة الذي هو تقسيم الكل  
الى الاجزاء الا انما جازع التقسيم الكلي الاجزائية بان يدرج كل من الالف تحت مورد التقسيم  
ففي ضمير تدوير استخدام **في موصوفا** العقل فيه ثبوت ان الحكم المقصود من التقسيم انما هو  
في التقسيم العقلي دوران المستقرة فيه نظر لان الحكم المقصود منه انما هو الحكم على المقسم بعدم  
خروج جزيئات الالف مع ان تقسيم الكلي الاجزائية يتم فلهذا قيل ان يحصل مقصود الالف  
ولا يكمل فيه على المقسم شي والتقسيم العقلي من تقسيم الكلي الاجزائية بخلاف تقسيم  
الكل الى الاجزاء لان فيه الحكم على المقسم بان ليس له جود خارج عن الالف ثم تأمل  
في هذا المقام حتى زال غمك الشكوك والادغام وفيه إشارة الى ان حقيقة الحكم العقلي ما يكون  
اف له من محملات العقل وصورة ما هو مذكور في التقسيم والاشوب عال كون ذلك التقسيم  
مبني **النفس المستقرة** او بطريق التدوير بسبب تدوير **النفس المستقرة** اي كالتقسيم العقلي كما مر في  
التقسيم والاشوب تسهيل للتصنيف والاستقراء وتفصيل للامثلة واما ان كان لا يكون ذلك  
**فيكون** **مبني** **النفس المستقرة** سواء وقع الارسال في الاخير وهو لا يسمي انما يسمي انما يسمي  
او في الوسط فلو كانت العنصر اما ارض او لا والاشوب اما في الارض او غير الارض وما وجد في كل  
لان صادق على النور والسماء او في الاول فلو كانت العنصر اما في الارض او غير الارض  
كذلك علم مما وجد بالاستقراء وقد يكون الارسال الشمر في قسم واحد كما في الحسن فالظاهر

فان قيل  
او يدعى











العقلية والواجب في النار وهو الذي وجد استقراء ما صدق عليه مفهوم القسم الاخير  
 اوجز من الجواز او من التجوز معلوماً ونحوه لا **سبب** العقل في استقراء  
 ان الحكم والادراك النفس الناطقة لكن بسبب العقل سواء كانت المدركات  
 من الكلمات او من الحركات وهو مدبب المتكلمين او بقدر العقل قوة وضعفاً  
 فيكون الحكم هو العقل المرادف لنفس الناطقة كما هو عند الحكم قائل **ان** مفهوم  
 ذلك القسم **النار** او **غيره** كالنور والسماوية المبتدئة الصغرى بقوله ان القسم الاخير لا يتصور  
 في النار وكبراه وكل ما يجوز العقل فيه ان يقسم الى النار وغيره لا يتصور فيها نتيجة ان  
 القسم الاخير لا يتصور فيها واذا كان غير محصور فيها كان القسم بطراً لمن المقدم حوت  
 والتالي مشدود وهو المطلوب ومن قال واذا كان لا يتصور في النار يجوز العقل فيه سما  
 اخر لم يتناول حق التناول مع علوم كونه صحيحاً لم يثبت المطلوب فثبت المصادرة و  
 مثله قول من قال حاصل اقتراض على نفس القسم بانه غير حاصل لان القسم الاخير لا يتصور في النار  
 بل هو اعم عليه قائل من العقل واذا اقتراض ان كل على القسم المذكور **هذا** **الجزء**  
 عن طرف من القسم **منه** اي من الاطال المذكور **بالقسم** التي اقتضت عليها  
**استقراء** لا فائدة كانت هذه السلسلة بكل الكبرى المذكورة بقوله وكل قسم يجوز العقل  
 فيها اخر فهو حاصل وما له غير القسم ان القسم استقراءية وهو خارج المصنف ويحتل هذا  
 الجواب مع عقيدة الصغرى وهو قولنا خارج الاقسام وافضل في المقسم اي لا نسلم وقوعه في  
 مقسم هذا القسم الاستقراء في هذا المنع مجاز لان المنع طلب الدليل على مقدرة الدليل لا على  
 قيده فانهم **استقراء** المنع قوله **القسم** **الذي** **لا** **يجوز** **فيه** **المنع** **في** **الواقع** اي غير موجود في  
 نفس الامر يعني غير داخل في مقسم القسم الاستقراءية بل هو داخل في مقسم القسم  
 العقلي وانه غير القسم المجوز وقد يستدبره ويجوز مع الصغرى وسنده تجوز المقسم بحسبه  
 على ما سيجي او القسم يعجز قيل ويجوز المنع بالترديد في صغره بان يقال ان اردت بقوله ان  
 يجوز العقل فيه فما اخر فهو منوع كيف القسم استقراءية وان اردت بانه مقسم  
 استقراءية فالصغرى سنده لكن الكبرى ممنوعة لان القسم استقراءية والقسم الذي يجوز فيه

قسم العقل في النار

راجع الى القسم

قوله لا يجوز

غير موجود في الواقع وكل من التردد بين رد على هذا الجواب على كل ما فهمه واما **الاستقراء**  
**الاستقراء** **في** **الواقع** **من** **الاشياء** **التي** **لا** **يجوز** **فيها** **المنع** **في** **الواقع** **من** **الاشياء** **التي** **لا** **يجوز** **فيها** **المنع** **في** **الواقع**  
 المقسم **في** **الواقع** **من** **الاشياء** **التي** **لا** **يجوز** **فيها** **المنع** **في** **الواقع** **من** **الاشياء** **التي** **لا** **يجوز** **فيها** **المنع** **في** **الواقع**  
 فيه استقراء الى ان سندها واستقصاها المقدرة المنوعة ومن ثبوت مدلت وبين برهم  
 ثبوت الاخر ودرت مما سبق ان التقسيم العقلي والجعلي داخل في العقل والاستقراء  
 والكلام فيها كما الكلام في العقل والاستقراء في ان القسم العقلي في التقسيم العقلي بان يندرج  
 القسم العقلي في القسم الذي جوزه غير متحقق بالدليل او بالتبني والتقسيم العقلي لا يبطل  
 الا بجواز وجود قسم لم يبطل الدليل او بالتبني فثبت وقد برع من كل التقسيم الاستقراء  
 او الجعلي او العقلي فثبتاً فيقتضيه بان يقول هذا التقسيم باطل لانه غير حاصل  
 فيجيب بالترديد بان يقول ان اردت ان تقسم على مفاد كجواز قسم كذا ان الصغرى  
 ممنوعة وان اردت ان تقسم استقراءية او جعلي او عقلي كذا ان الكبرى ممنوعة مستد في  
 كل منها تجوز التقسيم بان هذا القسم استقراءية او جعلي او عقلي في جوزه  
 غير قسمه في الواقع او غير مبين له بالدليل او بالتبني وقد برع من التقسيم الاستقراءية او  
 الجعلي فثبتاً فيقتضيه كجواز مقارنه قسم اخر لم يبطل الدليل فثبت فيجيب عنه باحد  
 المنوع المذكور مستد في كل تجوز التقسيم هكذا قال بعض الافاضل واعلم ان التقسيم  
 مطلقاً مثل التعريف في الارجح الى الروي الضمني من قبل انما هذا اخر ارض عليه  
 بالمنع المجازي الضمني والمعارضة التقديرية بخلاف الاقراض بالنقض التبيين والتحقيق  
 شهادة فساد ما والمعارضة الحقيقية فانها تجري في المطالب الضرورية هذا اذا كان  
 التقسيم من قبل المقصود على ما افاده السيد الشارح في شرح المواظف كما سبق واما اذا  
 كان من المعامد الضرورية مادة وصورة كما حققه التفاضل وحاكم الروايات فلا يجتاز  
 الى الروي الضمني لكن يجتاز الى التقدير بالدليل في المعارضة التقديرية كذا حققه بعض المحققين  
 فاذا عرفت ان التقسيم العقلي يبطل بمجرد كونه العقلية فما اخر والاستقراء في لا يبطل الا  
 بتحققه **في** **الواقع** **من** **الاشياء** **التي** **لا** **يجوز** **فيها** **المنع** **في** **الواقع** **من** **الاشياء** **التي** **لا** **يجوز** **فيها** **المنع** **في** **الواقع**



فصل الاول من قبل الاستفاد وعلى الثاني  
من قبل ذكر الخاص واردة العام بعلامة  
العموم والخصوص

تأخير

**عدم المحرر** وهو الشرط الاول فيما سبق **فصل** اي صار ذا جواب ومنع للصغر في تحريم  
المقسم بخصيصه على ما سيجي **عنه** اي عن ذلك الافتراض **القاسم** او من يقوم مقامه من الزعم  
صحة القسم ويجوز ان يكون المراد منه من التزم محنة مطلقا سواء صدر عنه او لا قبل انما  
قال قاسما ولم يقبل مقسما بالشرع يرفع ان قوله تخصيصا يقتضيه لما اشهر من ان ما في القسم  
ابان مشددا لا تخفارا وانه لا دليل على بل هو واقع حيث قال في القاموس قسم  
وقسمه مخرقا ومشددا فانه لا ينافي من القاموس لا يقيدان ما في القسم من مخرقا  
مخرقا فافهم مستندا **تحرير المردود من المقسم** مطلقا سواء كان القسم عقليا او شرعا  
والمراد بغير المقسم تخصيصه اي ان يراد الخاص من العام مع ان العام لا يراد على الخاص  
باحدى اللات الثلاث بدون المطابقة على الخاص فلهذا احتج الى التفسير بقوله **المتن**  
من تحرير المقسم ان يراد القاسم منه اي من المقسم **معنى** خاص **لا يشترط** ذلك المعنى  
**الواسط** التي وصلت في المقسم بالامكان بالنظر الى التقسيم العقلي او بالفعل بالنظر الى  
التقسيم الاستدالي وحاصل منع الصغر في مستند التحريم المقسم وتخصيصه وقد يمنع الصغر  
مستندا بغير بعض الالف وتخصيصه اي ان يراد منه معنى يشمل الواسطه ويكون ان يجب  
عنه تعبير التقسيم فافهم وقد يجاب عنه بغير ما ذكره ان مقتضى جواز او تحققا اذ لم يكن جوازا  
او تحفظا بربطه بغيره وبان هذا بعد المفيدة للجزئية نال في هذا المقام واستخرج الافتراض  
الوارد على التقسيم العقلي الحقيقي والاف راي التقسيم الاستدالي الحقيقي والاف راي  
والقطعي والاحكامي **الجواب** عن كل منها لا يقال ان وجه المحرر بل على كون التقسيم  
استداليا لا نقول ان المحرر كالتقسيم قد يكون عقليا كعدد في الزوج والفرد وقد  
يكون وقويا كالكلمة في الثبوت وقد يكون عقليا كعدد الرسالة في المصداق والمعالاة  
الثبوتية والخاصة وقد يكون استداليا كعدد الكتاب والابواب والفصول لما فرغ من  
الافتراض على التقسيم باستقاء الشرط الاول شرع في الافتراض عليه باستقاء الشرط  
الثاني لمن كان بعض الافتراض باستقاء الشرط الثالث وهو تبيين الالف مناسبا  
لبعض الافتراض باستقاء الشرط الثاني في تعبير الالف او بعض التعبير باستقاء الشرط

الثاني

المتن وهو التقسيم والاف

ان في يكون قسم الشيء شيئا اذ كان بعض القسم مطلقا من المقسم وبعض التعبير  
بافتقاء الشرط الثالث هو كذا كان بعض القسم مطلقا من بعض اخر من القسم  
جمع بينهما في هذا الفصل **فصل** ولم يأت بطريق الظرفية كما في الفصل الثاني  
لاظهاره وعلى الافتراض ملاحظة العنوان المذكورة فيه واورده على حدة كمال التمييز  
فان قلت لم يقدم الافتراض باقيا الشرط الثالث على الافتراض باقيا الشرط الثاني  
مع ان الاول على كونه اكثر الافتراضات باقيا رتبة الشرط الثالث وسلكا  
يقع الفصل من المقوم الثانية باقيا رتبة الشرط الثاني ولم يأت في فصل على  
حده لتسببه بما شتم مع الاشتراط بينهما **فقد ينقض التقسيم** اي تقسيم الكل الى اجزائه  
مطلقا **بانه** اي بطريق ان يقول ان هذا التقسيم او بسبب ان يقول **يرم** فيه اي في  
ذلك التقسيم **ان يرم** **قسم الشيء** اي قسم المقسم الكل وهو يخرج في **الواقع** متعلق  
بالمضاف وهو الظاهر والمضاف اليه بناء على ان الشيء عبارة عن المقسم كما اشهرنا  
اليه ومتعلق بهما اتفاقا لفظيا ان عبارة **فقد ينقض** معنى الاستفاد او معنويا ان عبارة  
كونه انما هي في الخصوص نفس عليه نظيره كذا قيل في الظاهر ان هذا القيد وقوي والاف  
يرم تخصيص التقسيم بخصي وقيل المراد بالواقع الزعم فافهم **فصل** اي مبيانا وكل  
تقسيم كذا فهو باطل ويجوز ان يقال هذا التقسيم غير جائز والاف يرم فيه ان يكون قسم  
الشيء قسما الى اكثر من اقسام باطل فلهذا لم يرد **وذلك** التقصير والاف واقع **اذا كان**  
**بعض القسم** الذي ذكر في التقسيم مطلقا بقرينة المثال على الواقع كذا كانت لانه لو كان  
بعض القسم مطلقا من وجه من وجه لا يرم ما ذكره بل يرم عدم التمايز بين الالف على ما سبق  
مثلا وسيا في الفصل الرابع حقيقة **من القسم** **الاف** في الواقع اي في الزعم ان كل هذا  
الافتراض بعض من الف وافتقاء الشرط الثالث ويطلب بين بين الالف **في او اطلت**  
في تقسيم الجسم القسامين المذكورين **الجسم** وهو ما يتركب من جزئين او اكثر عند  
المتكلمين او جوهر مركب من الهوى والصورة قابل للانقسام في اجزاء الثلث عند الحكماء  
**الاف** وهو جسم تام حس متحرك بالارادة فافهم المقسم بهذا القسم من جهة الالف

بافتقاء الشرط الثاني وان لم يأت كالمسبق

والمشترج











نقصه ودفعه بتفانته فلا يجد ما في تقسيم الكل الى اجزائه كما ينبغي تحقيقه بسبب  
**ان يقول ان فيه** اي في هذا التقسيم **تصادق** بالصب على انه اسم ان وجهه في قدم  
عليه يكون طرفا **الاقسام** كل او بعضها وكما كان سبب تفاعل ومنع ليدل على صدق الفعل  
من المنة كبر على السواء من غير قصد الى تعلق وقود على المفعول بل في باب فاعل على ما قاله  
لحققق التفتت اذ في شرحه نصه في الزجاني في بيان الفرق بين فاعل وتفاعل وليس  
المراد هنا صدق الفعل من المنة كبر بل وقود مع الاشتراك على المفعول بل ان المراد  
ليس صدق بعضها على بعض بل صدقها على شيء واحد فسر بقوله **اي صدق** اي صدق  
تلك الاقسام كل او بعضها **في شيء واحد** بالذات وسعد بالاقسام وكل تقسيم  
هذا في نفسه باطل **وذلك** النقص والتصادق يتحقق **اذا كان** **بين الاقسام** **عقبا**  
اي كل الاقسام **او بعضها** **مفهوم من وجه** وخصوص من وجه انتهى بمفهوم من وجه لانها  
متكافئة زمان فذكر كرا صدقها بمعنى من الاضواء وانما اختار العموم لالتصادق كالتام منه فانهم  
مثال الاول **اي انما** في تقسيم الكون الى **الكون** **الامات** **واما** **حيوان** **الابيض** وسبب مفهوم من  
وجه لانها اي الامات والابيض **بعضها** **في** **الامات** **الابيض** يفترق الاول عن  
الثاني في الجنس والثاني عن الاول في الشئ وكل ما هو كذلك بينهما مفهوم من وجه ويجعل  
انه ليس للتصادق اي بينهما تصادق الاقسام وهو الصغرى في الكلام لانها صغيرة فان  
على الامات والابيض وكل ما هو كذلك بينهما تصادق ويجعل ان يكون دليل على صدقها  
على شيء واحد كل او كلها واحد ومثال الثاني لقول الامات **واما** **حيوان** **الابيض**  
لما قصد دفع هذا القدر من خبر المراد من التقسيم بان في راي البصرة التصديق لكن هذا  
ليس على اطلاق بل اذا حصل ما هو الغرض من التقسيم وهو التمايز بين الاقسام اذ تحقيق المقام فلا  
عن جنس التقسيم فقال **قال** **قطب الدين** **الرازي** **في شرح المطالع المقصود من تقسيم**  
**التمايز بين الاقسام** **كلها** **او بعضها** **وقد خصه البعض** **بين كل الاقسام** **فقال** **في هذا المقام**  
**ويجعل** **هذا** **بنا** **المركب** **المطوي** **اقربا** **او** **استثنا** **فيما** **تفرز** **الاول** **ان كل تقسيم** **تصادق**  
**فيه الاقسام** **لا يحصل** **فيه** **ما** **هو** **الغرض** **من** **الكلام** **وهو** **التمايز** **بين** **الاقسام** **وكل ما** **لا** **يحصل**

مما ينبغي ان يكون

وانما اظهره في قول لا يجوز ان يكون اضاف الشئ الى  
المطالع لا لا يميل بانه في شرح الطول المسمى بالمطالع  
وهو متصل بالربيع والتمايز بين خبر الرحمن الصفا في  
صاحب الجوزب المستخرج في التصديق منه

فيه الغرض فهو باطل فكل تقسيم يتصادق فيه الاقسام باطل وتفرز الثاني ان كل تقسيم فيه  
تصادق الاقسام فهو فاسد والالم يكون المقصود من التقسيم التمايز بين الاقسام لكن الثاني  
باطل بنا على ما قال شرح المطالع فثبت ان ما فيه تصادق الاقسام فاسد ولما كان معنى التمايز  
خفيا فيجعل ان يكون ما لا تمايزا للواقعي والعقلي ويجعل ان يكون حاشا للواقعي او خفي فقال  
**اقول** **اي** **عقبة** **القطب** **في** **التمايز** **بين** **الاقسام** **واقعا** **كان** **او** **عقبا** **فيجعل**  
التقسيم الحقيقي والاقسام على ما احاطه في كاشته والآن الظاهر هنا خلافه فتأمل ولما  
توهم ان التصديق بينا في البين مطلقا فيكون مضمرة التقسيم مطلقا فبقوله **كل**  
**التصادق** **كلها** **او** **بعضها** **انما** **يصل** **اي** **بالتصادق** **المطلق** **التقسيم** **الحقيقي** **مطلقا** **سواء**  
كان تقسيم الكل الى اجزائه او تقسيم الكل الى اجزائه عقليا او استقرائيا فانهم هذا ثبت  
الذي دفع النقص المذكور بكل مراد في التصديق بان يمنع الصغرى باق ولو لم يكن باق  
اخر تقريره هكذا ان اريد به التصديق في الذهن والخراج فلا تم الصغرى وان اريد به  
التصادق في الخارج فلا تم الكبرى او تجوز التقسيم بان في راي البصرة التصديق في الجملة  
لكن الظاهر انه منع الكبرى وسياتي ما هو المناسب هنا فافهم **وهو** **اي** **التقسيم** **الحقيقي** **جعل** **المقسم**  
**كلها** **او** **كلها** **اشياء** **خارجا** **او** **جزءا** **اي** **الاقسام** **مفارقة** **اي** **بنا** **في** **الواقع** **اي** **من** **جهة**  
**المصادق** **بان** **لا** **يصدق** **الواقع** **كل** **واحد** **من** **الاقسام** **على** **ما** **صدق** **عليه** **لا** **خروج** **هذا** **التمايز** **لست** **بم**  
**ان** **يخرج** **من** **جهة** **المفهوم** **والا** **بالتصادق** **التقسيم** **الافخاري** **وهو** **نقص** **تقسيم** **الكل**  
**الى** **اجزائه** **مطلقا** **او** **تقسيم** **الكل** **الى** **اجزائه** **لا** **يكون** **الا** **حقيقيا** **لانه** **ليس** **فيه** **مفهوم** **وتركيب**  
**بل** **الاقسام** **فيه** **مفهوم** **مفردة** **على** **ما** **يجي** **اي** **التقسيم** **للاقسام** **اي** **التقسيم** **الحقيقي** **كان**  
**او** **اضافا** **فيه** **اشياء** **لا** **ما** **فلسا** **من** **ان** **نقص** **تقسيم** **الكل** **الى** **اجزائه** **لانه** **المفهوم** **اي** **خارجا**  
**مطلقا** **في** **كل** **الاقسام** **لاني** **الواقع** **سواء** **كان** **بعضها** **بنا** **في** **الواقع** **ايضا** **اولا** **وقد**  
**جعل** **البعض** **من** **شرطه** **فانهم** **ومن** **شرطه** **ان** **يكون** **نقص** **مطلقا** **من** **المقسم** **حسب**  
**النقص** **للاقسام** **فان** **يكون** **من** **وبال** **حسب** **الواقع** **لكن** **لا** **يجوز** **الترادف** **فانه**  
**لا** **تغاير** **بين** **مترادفين** **في** **المفهوم** **وان** **وصلية** **كانت** **الاقسام** **مصادرة** **على** **شيء**

فيكون التقسيم الافخاري من التقسيم  
الحقيقي فانهم مصادرة







يتبادر الى الالف م الخارج اذا كان بين الالف م موما من وجه وان امكن اجاؤه بالعموم  
 المطلق كالتساوي والتماثل فلهذا المصنف النقض بالقصد على العموم مفهومه ولما  
 كان في هذا المقام تفصيل يحتاج في تمام الكلام كمن الصنف الكبير منع المصنف من ذلك  
 اخذ بقوله **فان** ابراهما لطلبه الكلام كيفية كفاية تماثل الالف م او كيفية التصافد وفي  
 ودخوله في الامور المتعددة بالامكان او التصفاها بالمعرفة في كل حين وان وهو خطاب  
 للمستفدين اولوله لما بهر باخ راتصافه باوصاف متعددة حاصله من تعليم هذا الكتاب  
 على ما هو لا يبق لهذا الباب او التفتن في التعرّض مع مشهور **ولو** كلمة لو سبقت في المقام  
 الخطابى لاكتشاف تقيض المقدم لان الغرض منه بيان الواقع لا الاتساع وهذا معنى قول اهل  
 العربية ان كلمة لو لا تمنع الثاني لا تمنع الاول فتاؤل فلا يرد ان استلزام تقيض المقدم  
 لا يمنع شيئا على ما في الميزان ولا يرد ان لو لم يسبق في الكلام الفصيح في القياس لاكتشاف  
 ولولا معنى طرف غير مناسب لهذا المقام **ان** اي تحرير هذا البحث او تاليف هذا الكتاب  
**او ان** كالتماثل لفظا ومعنى واكجج آوان كمن الهمة كذا في القاموس او جمعة او كذا منته  
 فافهم **فان** سبب صنف القوى من شيبتي والهمة قوة دائمة الطول وكما لم يكن  
 في رسالته المسماة بتقرير القوانين اذ هي في اوان الهمة والهمة التثاقل **فان** اي  
 تفصيل لا شيبين جميع طرق النقض واجوبته وتام الثاني رسالته المسمى بتقرير القوانين المتناظرة  
 فان اردتم الاستقصاء فارجعوا اليها فانها مؤلفة في اوان النسب وعلينا الاتهام في هذا الباب  
**فان** اي طرق السداد في المناظرات وفي سائر المتكلمات المتفرقة من تقيض الكل الى  
 جرحه لا يمنع في بيان تقيض الكل الى اخراته فقال **فصل** في بيان تقيض الكل الى اخراته من تعريفه وبيان  
 شرطه صحة والوطايف المتعلقة به **وتقسيم** الكل الى اخراته **فصل** في بيان تقيض الكل الى اخراته  
 الاق م كما في تقيض الكل الى اخراته من تعريفه المشهور وهو تقيض الكل الى اخراته  
 تفصيل الكل وتخليصه الى اخراته على ما قاله بعض الافاضل فعلى هذا ان تعريفه باللائم لان  
 تعريف المصنف لائم لتعريف المشهور وجوابه سهل لمن له اهل لا يصير في المقسم فيه على  
 اقل ضرورة ان الكل لا يخلو بالاجزاء فلهذا تقيض المقسم في اقل بطرق من الطرق الستة

الذكورة

المذكورة بقاء من الذكر الصحيح والدخول في المفهوم واكتشاف مع الارادة بل يكون كل قسم  
 واضلا في مائة المقسم **فصل** في بيان تقيض المقسم **فصل** في بيان تقيض المقسم **فصل** في بيان تقيض المقسم  
 الاق م فلهذا مودعة لان اجزاء من حيث هو جزء مطلق مباين لكل فلا يرسل المقسم في حقيقة  
 اجزاء فلا يكون فيه قسم وتكسب فلا يكون داخل حرف الترتيب فيه على اقله الا ان يرجع الى  
 تقسيم الكل الى اجزائه بان يراد ما ينضمه الكل فان كانت الاجزاء وان كانت اجزاء لكل  
 لكنها جزيئات لما ينضمه على ما سبق تحقيقه في اول الباب قبل هذه الارادة انما يراد ان كانت  
 مائة الاجزاء متخالفة لما به الكل كالحاصل والتوزيع بالنسبة الى المجموع وانما اذا كانت  
 مائة مائة مائة مائة الكل كالماء فيرجع الى تقسيم الكل الى اجزائه بدون هذه الارادة لا كما  
 في المائة اجزاء لا يكون في الكل الاتحاد في المائة ولا لكل زير على مائة وورد ان القسم والتقسيم  
 لا يقتضي لكل ولتقسيم فلهذا ان معنى لكل اي والكل للمناصل على ما في شرح المطالع  
 لا الاتحاد في المائة مع مائة احد بها لكل على مائة الاض لا اتحادها في المائة المقفولة و  
 التعاريف لحوادثها رتبة على ان قياس مائة على مائة قياس مع الفارق اذ يقال  
 المقطرة من الماء انها مائة هكذا قيل لكتة نقول ان الاتحاد في المائة المقفولة لا يقتضي  
 لكل بل يخالفه لان التعاريف لا يمتد في كل فاعلم فاذا لم يوجد فيه الضم والتدوير لا يكون  
 الا حقيقيا واستقرائيا غير واقع على صورة العقلي ولما كان الجمع والمخ وتباين الالف م شرط  
 لمطلق التقسيم فلهذا الكلام وان كانت جهة الالف م متعارفة بين التقسيمين عند اوس  
 الافهام قال تعالى المقوم **فصل** في بيان تقيض المقسم **فصل** في بيان تقيض المقسم **فصل** في بيان تقيض المقسم  
**فصل** في بيان تقيض المقسم **فصل** في بيان تقيض المقسم **فصل** في بيان تقيض المقسم **فصل** في بيان تقيض المقسم  
 المقسم مع ان الغرض من تقيض مائة المقسم **فصل** في بيان تقيض المقسم **فصل** في بيان تقيض المقسم  
 لكل فلهذا لا يكون هذا التقسيم زبنا وتباين كل قسم مقسم عليه ظاهره السق وانما يجب  
 التحقق فيه المقوم مطلقا لانه كما تحقق الكل تحقق اجزاءه برون عكس كل اذا ريد اجزاءه ذات  
 اجزاء واذا ريد اجزاءه من حيث هو جزء فلهذا ما واه يجب التحقق فاستفاد كل منها يتقضى هذا  
 التقسيم على ان راسخ فلهذا ان كل قسم من الالف م في تقسيم الكل الى اخراته بالنسبة

الان تقسيم الكل الى اجزاء

فصل في بيان تقيض المقسم الى اجزائه المجموع  
تقسيم اقله في كل







نحوه كجاست  
المراد من قوله  
نحوه كجاست

الان لا يربط عليه بان لا يربط على حقيقة السند في حاشية فخصه  
المتن في ظاهره من ان هذا الاطلاق حقيقة باعتبار عمومه ومجازا بان خصوصه على ما قالوا  
ان الان لا يربط او اطلق على فرد واحد من حيث انه فرد له فهو حقيقة واذا اطلق  
على فرد بعينه العموم والخصوص فهو مجاز وكذا المستفاد من كلام التفارقي في المطول  
حيث قال في الاطلاق لفظ العام على الخاص لا يربط خصوصه بل بان عمومه فهو ليس من المجاز  
في شيء كما اذا رتب رتبة اقلت رتبة اكثر او رتب رتبة اقل على رتبة اقل او رتب رتبة اقل على رتبة اقل  
الا فبما وضع له كونه قد وقع في الخارج على زير انتهى ويزعمون قولهم لا يتحقق العام في الخارج  
الا في مجزأ خاص فيمكن ان دلالة تسمية من قبله **تسمية المقابلة** اي بقرينة ذكر العام  
في مقابل الخاص مثلا اذا قلنا المتكلم في الان والحيوان فانهم من بانه يترجم ان يكون  
فسمي تسمية مقابلة ويجب بان المراد من كونهما معا الان بقرينة ذكر كونهما في مقابل  
الان وبما كلام قد سبق حقيقة فيه حيث لان القرينة بالنسبة المتكلم للارادة على مقصده  
فلا بد من العمل في تقييدها مع بقية اولنا على ان المتكلم لم يرد ظاهره والمقابل ليست  
كذلك لعل هذا الكلام منسب على كون هذه الارادة حقيقة على ما قيل كونه بقرينة ان حقيقة  
لوضع فيه مدخل القرينة ليست كذلك فترتب حتى زال الكدر ولما توهم ان هذه الارادة قد  
لمت بدون العلاقة مع ان العلاقة لا بد منها فاعلم بان من ملاحظتها ايضا والآن يمكن  
مجازا ان يخطأ وقد يقول **المراد بالمراد** او مستلزاما للمعنى **المراد** في قوله  
انما في المعنى المجازي تسمية المدلول باسم الدال بان المجازي هو المجازي وخرج موضوعه  
الاصلي فيكون مقابلا لحقيقة بمعنى المنبث فيه يكون كل منهما صفة للفظ دون المعنى المراد  
السند قال ان المجازي منقول عن معنى المكان لان اللفظ على تقدير المتكلم خرج عن حقيقة المعنى  
المجازي فانظر من ان المجازي اما صفة للمتكلم او المعنى دون اللفظ فتلفظ بلفظه اما مصدر بمعنى  
على معنى الفاعل المبني على ما قبله انما في تسمية مقابله بحقيقة لانه بصيغة الفاعل  
الموضوع للمبني لانه واما بقرينة النسبة فالجواب عن المجازي ان الكلمة المعقولة مكانها الاصلي  
او على معنى المعقول الى الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي فيكون مناسب للفظ

فانما يسمع الكثر وادراكه  
وجوه

الطبعة

الحقيقة المشتقة من الفعل المعقولة بالتصغير من حقيقة او انت بناء على يقين الى حقيقة  
بمعنى المعقول المنبث في مقامه ومعلوم الدلالة عليه وكيف ان يكون اسم مكان من قولهم  
حصلت كذا المجازي الى ما جازي اي طريقا كذا فان المجازي طريقا الى المقصود ومعناه وكيف ان يكون  
بما قبله معناه الاصلي فيكون من قبله من اجل عدل تحقيق الحقيقة ليس حقيقة في هذا المقام  
**بدون العرف** اي بدون ملاحظة على ما سلفها من التبع يستعمل في المقصود لا لكونه  
الحب والخصوص وبالكسر في الحسب كذا في السيف السهم ما قيل في الحسب في المناسبة  
المصلحة للامتنان من المعنى الحقيقي الى المعنى المجازي كما ذكره ان ثمة للموصل الى المطالب  
**المعقولة** بين العبرين كاشجاعة بين الرجل والاسد فلا بد ان يكون قرينة حقيقة بها **المعقولة**  
والا فلا يعبر عنها ارادة المعنى المجازي لانه لا ينقل بوسط العلاقة الخيرة الحقيقة من المعنى الحقيقي  
الى المعنى المجازي كما قيل وجبة انما يكونا على ما اشترطنا اليه او يكونا مسموعا من  
العرب فيتمثل المجازي المعقولة والعقل والكد في السمع من العرب يعني استعمالا لا يجب  
استعمالا خصوصا حتى لو سمع منهم اطلاق اسم السبب على السبب يعني به الاستماع ولا يجب ان  
يكون مسموعا منهم اطلاق الغيب على البت والفصل من كونه **في علم الله** والعدة في بيان  
انواعها الاستعداد كذا قد تفرغ على ما ذكره في خمسة وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين  
وهي لزوم المعنى المستعمل في الموضوع له في الجمل فلا ينقل الى المجازي لان المجازي لا يلزم له اللزوم ولكن بانه  
بالعكس وروى بان اللزوم ما لم يكن مذكورا لم ينقل منه اجيب بان اللزوم في باب المجازي  
الكنية ليس لزوم الدال ولا المجازي بل المعنى الخاص والفعال ينقل بسببه من حده الى الاخر  
في الجملة وفي بعض الاجزاء وهذا تحقيق في كل امرين بينهما علاقة وارتباط في الجملة فلا وجه لكون  
قال انها منتهى كان في الانتقال من اللزوم الى اللزوم على وجه القرينة في ما منتهى كذا كذا  
في الرجل الشجاع واما مصدرية كذا في النسخ او مظهرية كذا في يد السرفوق او يترجم اذا المراد  
بها القدرة على فعلها لا مظهرية على ان كجارية الخصوصية اما بمنزلة العلة الفاعلية في المصداق  
او بمنزلة العلة الصورية كذا في المظهرية والا لا يكون اطلاق اليد على النسخة او القدرة لا يكون  
مجازا من سلال ما تشبها كذا في الجوز او استعاره كذا في النسخ مجازا فاعلم ان هذا هو الجواز

فانما يسمع الكثر وادراكه

المراد بالمراد

اي العلة المعقولة كناية او بقرينة او  
العلاقة المعقولة بقرينة  
مسألة



كالزاوية في المزاوية وهي خربة كالعرب في الرقب او كنية كالصابع في نحو يجلبون اصابعهم  
 في اذانهم في الاصل او كنية كالغيث في ريف الغيث او كنية نحو امطر السماء بناها او كنية  
 نحو واو البت الى امالهم او اول نحو اني انصرم او كنية نحو واسئل القرية او كنية نحو  
 نفي رمة امروا اليه نحو واجعل يدك صدق اي ذكر او اطلاق او تقييد او عموم كالزانية  
 في الفرس او خصوص كالفرس في الزانية او قوة كالسكة في نحو اول زانية نحو اوت زيدا  
 في ضربته وضربته في اذنه او كنية كالزانية في الحارة والحارة في النار او تعلق  
 كالضرب في الضارب او بالعكس او شرطية كالزانية في الصلوة او شرطية ككلمة او كنية  
 او مودولية فيل يترقى الى كنية وعشرين وقال صاحب التوضيح انها لغة الكون والاول  
 والاستعداد والمقابلة والخرقة والحلول والسببية والشرطية والتمسك بالاعتقاد وعلى  
 ما قاله سعد الدين في المطول واذا كان لا يصح الزادة الجازية برون العلالة **فلا بد من**  
**منه** لا لعدم العلالة المعبرة بينهما والعلالة السببية غير معتبرة **فلا بد**  
 للفرس والكتاب معا اول صدهما **القرية** به الفصل لما اجل في الذهن وهي ما يوضح  
 عن المراد من المتكلم بصبغة دلالة على مقصده فلا بد من الموضوع فيه فلا بد من علالة على  
 ما قيل في كنية القرية ما هو الظاهر فلا يفتقر الى اتفاقه ولا الى ما كان به في الاصل  
 صفة على وزن فاعيل بمعنى مقرونة ثم ادخل التامر من الوصفية الى الامة فالتامر  
 لا التامر وتسمى بالانف في الاول الى كناية والمقابلة وبجارية اخرى الى التامر  
 والمعنوية وبالانف التامر الى المانعة والمعينة واليه يفتقر بقوله **المانعة** **زادة**  
**المعنى** **الحقيقة** يعني ان الحقيقة والجاز من صفة الكلمة والكلام به في اللغة اهم لما اريد  
 ما وضع له في الاصل فيصير من حق الشيء اذا ثبت فيكون بمعنى فاعل او من حقيقة الشيء  
 اذا اثبت فيكون بمعنى معقول فعل الى الكلمة التامة او المتبنة في مكانها الاصلية محسوسة  
 الالالة عليه فعل كمال التقديرين ان الحقيقة صفة اللفظ اما بحال نفسه او بحال الالالة  
 عليه كما اشرنا اليه فيحتاج في ربط المعنى الى كلف ان كنية التامر وهو اي من ارادة  
 المعنى الحقيقي من اللفظ او من ارادة المعنى الحقيقي من اللفظ الحقيقة لكن كنية اما يطبق على المعنى

فيل المعينة هي القرينة المقابلة والممانعة هي كناية وقيل بها  
 مستند والحاصل ان القرينة قد يطلق على الالالة كونه كناية  
 وقد يطلق على الالالة كونه كناية وقد يطلق على الالالة كونه كناية  
 كونه كناية كونه كناية كونه كناية كونه كناية كونه كناية كونه كناية

فلا بد من

فلا بد من

المقدمة

المقدمة كما يقال حقيقة الشيء في الشيء هو كونه كناية الساطق لان الساطق على المعنى المطبق  
 وعلى ما يقال المعنى في الالالة والسببية كالصفات الحسية والعقلية على ما يترجى في علمه  
 لا يحكي هذه الصفات كما اشرنا اليه **فلا بد** تلك القرينة اي اتيانها **عليه**  
 اي على المحرر كما لا يجب اتيان القرينة المعينة للمراد سواء كان في الجازية او في المشتركة على  
 قيل فيه نظرا للقرينة في المشتركة لرفع فرائض الغير للمعنى المعنى كما في الجازية رضى قالوا اللهم  
 في الجازية بواسطة القرينة وفي المشتركة بنفسه والقرينة فيه لرفع هذه الممانعة فانهم اذا  
**كان** **الحجب** اي الحجب بغير المراد سواء كان نفس الحجب او تحصيله **فلا بد** او اما اذا كان  
 مستندا وجعل خبره مقدمة من دليل فلا بد من كنية مانعة عن ارادة الحقيقة  
 كذا في كناية كنية ترفع بلا مرجع فتأمل هذا اذا كان الحجب بغير تحصيل الحجب او اما  
 اذا كان نفس الحجب فقولنا بان مراد من قوي القرائن عند المناظرين هذا في المعنى  
 الجازي والتجيم المعنى الحقيقي الظاهر بغيره فلا بد من المراد من الجازية مستطاع  
 الاصوليين في كناية انهم يقولون يجب في كناية اتفاق القرينة الممانعة عن ارادة المعنى  
 الحقيقي اتفاقا كناية عند الجمهور فلا يصح الخبر بزيادة المعنى الكسوى لصحة ارادة المعنى الحقيقي  
 في كناية وهي غير مانعة لان مني خبر المراد عدم صحة ارادة المعنى الحقيقي **فلا بد**  
 ان كناية من حيث انها كناية يجوز فيها ارادة المعنى الحقيقي كناية في جميع خصوص ما ذكر في قوله  
 ليس كناية في قوله لا حرج على العرش استوي والقرينة الممانعة مانعة في كناية  
 لا كناية في منها قلنا هذا السكالي او المعينة فلهذا جواز ارادة المعنى الحقيقي في كناية  
 ولو في محل آخر يستقال خبره فلهذا عدم جواز ارادة في محل الزيادة استقلت فيه  
 فتأمل **لان** **الحجب** **فلا بد** اي جواز السند عقل فلا يجب عليه ثبات وقوله وان  
 كان في صورة الجرم وكل من كفيه الجواز لا يجب عليه القرينة الممانعة فلا يجب على المانع  
 المحرر القرينة الممانعة ولما ورد على كبرى هذا الدليل بانه لا يجب عليه القرينة الممانعة  
 بغيره لان لا يكون القرينة الممانعة شرط في الجازية مطلقا او جزاء منه والتالي باطل لانها  
 شرط عند الاصوليين على ما اشرنا اليه عند الذين في المطول وجزء عند اهل البيت فلهذا مقدم

فلا بد من

فلا بد من







حكيم وقد يكون حكيما فاللائق تميم الصديق من الغني والفقير والكل في مثل قال قطب  
 الكيلاني في المحلل هذا كلف للمصنف بقاءه الحجة وهو المناسب لما قلناه وقال بعض  
 الافاضل نقلا عن تحقيق الطوسي في شرح الاشراق ان الوضوح يقال لكل راي يقول به  
 قائل ويفرضه فافرض فيكون العلم من ان يكون مقرونا برسل او لا فلهذا قال المصنف  
**فان لم يكن** المضيق المذكور ومن العجب ان ذلك الفاعل علم التحليل بالفعل والقوة  
 وجعل اسم لم يكن جازما على الرسل فانهم **مقرونا برسل ولم يكن** ذلك الذي في نفسه  
 او بالنسبة الى السائل **بريت حيا** وهو الاوليات والفطريات والنباتات واما  
 المتواترات والحجرات والحراريات فهي البرهانيات التي لا تستلزم الاستدلال ببرهانه  
 الناس والاشياء التي لا تتحقق بالبرهانيات كجليات فالبرهانيات كجليات الاوليات والفطريات  
 والنباتات والبرهانيات التي تستلزم ببرهانه الناس وما لم يكن ببرهانا جليا كان نظريا  
 ابتداء او برهانيا جليا كذلك اي غير مقرون برسل او تنبيه او مقرون بالتنبيه كالمقرون  
 بالرسل فلعل الاكتفاء بالرسل مني على مدعي من لم يجوز المناظرة في التنبيه كما برل  
 على السابق او الاكتفاء بالاصل على الفرع كما برل عليه سابق او تم الرسل تنبيه كنه  
 غير ظاهر وبعض من الافاضل قد يبالغ في محلو ما لا طالب لانه لو كان معلوما لكان لا يفتق  
 بحاله ان يطلب الرسل عليه المصنف لم يذكره لان علمنا ما ابتداء في البرهانيات او تنبيهها  
 فيكون ملحقا بها فلا يحتاج لان يقال ان غرضه بيان الرفعات الصحيحة والفاصلة مع انه  
 لا يكون وجها صحيحا فلهذا **قلت ان** **نقط** يعني كجور منع الذي في الخبر المحلل  
 ولا يجوز نقضه بنسباده فسادا فخصه كانه في المنهيب والتخالف للامام ولا معارضة  
 باثبات نفية ففقيه رد لمن لا يجوز منع الذي في الخبر المحلل بان على المنع الحقيقي انما يرد  
 على مقدرته مجتبه من مقدمات الرسل لا على الذي ومن يجوز ابطاله بالنقض تنبيه في المعارضة  
 التقدير بزمونه البرهانيات حيث يجوز ابطال الذي في الخبر الدال على كجور نفسه واما المصنف  
 رد بها كونهما غصبا فلهذا سمع اتفاقا لانه الغضب استدلال السائل على بطلان ما صح  
 منعه ومنع الذي في الخبر المحلل صحيح فلهذا كان المنع الاصطلاحي في المشهور

يعني طلب الرسل على مقدرته الرسل لا على الذي كما سبق قال **منع** الى المعصود من منع  
 الذي في الخبر المحلل **الرسل** اي على ذلك الذي كما كان المنع الاصطلاحي طلب الرسل  
 على المقدرته فهاستحان في طلب الرسل ومتغيرا في المورد واما مقدرته الرسل لطيف على  
 متغيرين بهما خبر الرسل ونه ط لا في خبر الرسل في اللغة المرشدة واما بالارث واقول  
 المرشدة هو الدال على سبيل الخير والارسل العلم منه وكذلك عاب الارث واما الرسل  
 الذي بمعنى ما يستدل به الى شيء آخر العلم فآية الارث فعليك الرثا وفي عرف  
 اهل الحقول هو قول يكون منه قول اخر فيعلم البرهانيات وغيره ما من في القياس  
 بل يتم الاستدلال او التمثيل او اقول يستلزم نفسه قول اخر فيخص بآية القياس  
 ومن قال بخص بالبرهانيات فقد خصص بالتحصيل فانهم ومنه لا مولى بين  
 فالرسل تحقيق خبرهم ما يمكن التوصل صحيح النظر فيه او في احواله المطلوب خبري او  
 العلم المطلوب خبري فعلى الاول ان التوصل به في المعلومين وعلى الثاني بين العلمين  
 قولهم فيه او في احواله ليتم المقدمات البرهانية المركبة والمقدمة المنفردة كالعالم  
 فانه دليل على وجود الصانع المشهور في خبرهم ما يمكن التوصل صحيح النظر في احواله الى  
 مطلوب خبري فيخص بالرسل المفردة فالاف مستهاتان لاهل الحقول واربعة  
 لاهل المنقول اثنتان تحقيقات وانسان مشهور باو اى صل عقيب النظر الصحيح عاوي  
 عند الاثارة توكيد في خبر المقترنة اعداد في خبر الحكماء وروى في خبر امام الحرمين  
 والقاضي ابو بكر الباقلي وكذا عند امام الفخر من الاثارة مرة في بعض كتبه لكن المشهور  
 عند الامام ان الحاصل عقيب النظر لزوم غفل نظري للاحقة الدواني في شرح الحضرة  
 عند بحث النظر فانظر **ان كان** ذلك المضيق او الذي **بريت حيا** حقيقة او حكما  
 وهو النظري ابتداء والبرهاني الخفي **صحيح** **منع** اي منع ذلك الذي **والمعنى** **منع**  
 الى منع الخصم ذلك الذي في البرهانيات الكلية **مكبرة** غير مسموعة اتفاقا وهي في اللغة بمعنى  
 العظمة اذ هي ما خوذ من الكبر وفي الاصطلاح هي المنازعة في المسئلة العلمية لاظهار  
 الفضل والكبر والزام الخصم لاظهار الصواب فيسبب المناظرة فهذا لا يصل

قد يكون في الخبر  
 المنع

واما الذي في الخبر  
 الذي في الخبر  
 الكلام فيه مخصوص بالبرهان واما خبر الكلام فيه  
 فان الرسل اعم من القياس المنطقي وهو التحقيق  
 عندهم او مخصوص بالمسئلة المشهورة من  
 الاثارة فيات فاعلم

قبل المكبرة عدم قبول الحق بعد العلم به  
 فسادا او استنكافا



قيل البديهي الجلي هي الاوليات والفطرية والبديهي الذي يشترك من اهل بلده  
بين عامة الناس لقولك الشمس مشرقة والنار محترقة واما الجربيات فليست مشتركة كما بين  
عامة الناس وكذا السمعية واكدت فظهر من ان الجربيات والمستورات واكدت  
لانكون الا بديهي فبقا لعدم ختمنا بين عامة المتفق انما ليست كذلك على ما سبق متنا قال  
العصف في المواقف المقصود ان القطعة سبع وهي البراهين الست مع الوهميات في  
الحسوت فان حكم الوهم في الامور المحسوسة صادق نحو كل جسم في جهة نظافيا في الواقع  
كانت العلوم كما رتبة فيها فخرى اكدت السدرة الوضوح حيث لا يكاد يقع فيها  
اختلاف الاراد كما وقع في غيره بخلاف حكمه في الجرد والحقول الصرفة حيث  
كان حكم الوهم فيها كما كاذب حكمه بان كل موجود في جهة وفي مكان فاصد في جهة وفي  
مكان وبغيره قلنا ما قاله السيد السدنها واعلم ان العمدة في هذه الجبادي الاول  
السبعة الاوليات اذ لا يتوقف فيها الا ناقص الغزيرة كالليل والصباح او مدر  
الفطرة بالعقائد المضادة الاوليات كما لبعض العوام واكبرها ثم القضاء بالفطرية  
القياس ثم المتبدا ثم الوهميات الخمس واما الجربيات واكدت والمستورات  
فهي وان كانت حجة للشخص مع نفسه لكنها ليست حجة على غيره الا اذا ثبت ركن في الامور  
المقتضية لها من التجربة واكدت والتواتر انتهى **وان كان الصديق والكذابي**  
**مقروا بالابوتية** **سائل** في اي حين يكون مقروا بالابوتية **والجواب**  
موجبه وسخية غير النظار والوظائف جمع وطبقة وهي اخوة فاجيب لافراد الالان  
في كل يوم او شهر او سنة من طرف السلطان او غيره سواء كان درهما او دينار او غيره  
ذلك من الطعام واصطلاحا ما يعين للمعطل والسائل حين مناظرتهما بحيث لو خرج  
كل واحد من ذلك المعقين لهما لم يقبل مناظرتهما على الالاداب وهذه الوظائف  
يمتاز لكل واحد منها على الاخر بحيث لا يطبق اسم احدهما على الاخر وهذه الوظائف المعقبة لهما  
من اركان المناظرة **المنع** اي الاول منع مقدمة معينة من مقدمة الاول فبذلك على الاخيرين  
لانه اسلم منها ولا يجب فيه سخره والاشهر ولانه متعلق بخبر الواسل غلا وانها لانه عار عن

لا تخرجوا من كالمهوام والوعاش  
الف عام منكم

ثانية العصب وادخل في اظهار الصواب اذ المعلق يجب عليه اثبات مقدمته الممنوعة  
فقد اثبتنا بطريق حقيقة ما دعاه بخلافه الاخير لان المعلق ربما ينقل صاحبها سائلا  
فيجعل ما فعله سائلا فقد يظهر حقيقة مدعاه قاطن الظهور ولانه اكثر وقوعا من الاخيرين هذا صفا  
وعليك الوفا ومن اطلق المنع فقد وقع في الاطلاق **المقالة الثانية** في التسمية المحارفة مطلقا  
في اللغة هي القابلية مطلقا واما المقابلة على سبيل المجازة فهي المعنى الاصطلاحي على ما سيجي تخفيف  
قصرها على النقص لكونها السبب بالمنع من جهة تعلقها بالمدعى بالمنع والوجه بانها واردة على  
المدعى على ما اثبتنا المحققون ومنهم المصنف والدخل فيه من الاقران على السبيل لان معنى  
اللازم يستلزم في المعلوم في نظرنا على تقدير تسليمه يستلزم خلافه اذا لاو الى ابرار المنع  
اولا على المقدمة المعينة من السبيل ثم على السبيل ثم على المدعى ومن اراد التفصيل فليراجع الى  
**المير والنقض** اي الوطيفة الثالثة النقص بالفتح والسكون لغة صلات والاحمد  
واصطلاحا ابطال السبيل نفسه بخصوص الف واد كان الام له لك فاللحاق **بها**  
اي في بيان وظائف السائل ان يورد **ثلاث مقالات** على الترتيب المذكور **المقالة**  
**الاولى** في بيان المنع سواء كان من المدعى او من المقدمة ولما اراد ان يبين ما يصح  
ان يكون موقرا والمنع ما لا يصح ان يثبت فقال **العلم ان السائل** اي يجوز له منع مقدمته  
**السبيل** والمقدمة في اللغة اما من قدم اللزوم او من قدم المسخوفى بمعناه او بمعنى تقدم  
فيجوز فيها فتح الدال وكسرها وهو لا يشتر في الحرف اربعة مقدمه الكتاب وهي طائفة  
من الكتاب فرقت امام المقصود لا رابطا بابه ونفعه فيها ومقدمة العلم وهي ما يتوقف  
عليه شروع في العلم على وجه البصيرة ومقدمة الكلام هي ما يتوقف عليه تحقيق الكلام وتوضيحه  
ومقدمة السبيل هي ما يتوقف عليه صحة السبيل بشرط او شرطا لينا او اينا وادخله  
المصنف التقریب وهو سوق السبيل على وجه سبيل المطلق قيل عليه انه يستلزم  
توقف الشيء على نفسه والاشتراف من عين صحة السبيل اجيب بان المتوقف معناه احدهما  
خاص وهو عدم حصول الموقوف الا بعد حصول الموقوف عليه ويستلزم تقدم الموقوف  
عليه واخر الموقوف وتاثيرهما عام وهو لولا لا مانع الموقوف وهو شمول السجدة

۱۰۷

فأما إذا لم يكن كذلك  
فإنه لا يضره شيء من الفتوى



والمعنى فنوقف الصفة على الاستزاد انما هو بمعنى العام وكيفية المعنى الخاص بناء على ان  
 الصفة عبارة عن اجتماع الشرائط والاستزاد يحصل بغيره ويتوقف عليه في الخارج كما  
 يتوقف عليه في ذلك الاجتماع عليه في الذهن على ان التعارض لا يخفى في التوقف  
 فانه على تقدير كون صحة الاسباب عبارة عن الهيئة كما حصل من ذلك الاجتماع يقال  
 لتلك الهيئة صحة الاسباب من حيث حصولها من ذلك الاجتماع واستزاد من حيث  
 كونها سببا بهي الاسباب ودلوله فبما نل **وان لم يستدل المعلق** اي اذ لم يورد دليل  
 اي على تلك المقدمة واما اذ استدل عليها فلا يمنع من تقبل مجازا في السببية على سببها فنلفظ  
 المنع مستعمل في معناه الحقيقي وكيفية المجازا كذا في والقوى على ما سيجي ان شاء الله **والمنع**  
**بشيء عليه** والا كان منها كإبرة فلا يسمع اصلا على ما سبق **ولا يمنع مع المدعى**  
**حينئذ** اي حين استدلال المعلق عليه بان معنى المنع في العرف العام **طلب الدليل** مطلقا  
**والمطلوب** هو الدليل **حاصل** وكما كان المنع طلب الدليل مع كون المطلوب  
 حاصل الا كان منع المدعى كالمثل من قبل فحصل الحاصل وما هو من هذا القبيل لا يمنع  
 فينتج منع المدعى المقرون بالدليل لا يمنع قبل في غير الصغرى نظرا لانا لا نسلم ان  
 المطلوب محصل لم لا يجوز ان يكون المطلوب دليل آخر بطرق متعددة وان  
 سلم فلا نسلم ان منع المدعى كالمثل من صحيح لانه يجوز ان يكون الطلب للامتحان  
 قلنا فحصل التي بطرق متعددة وطلب الامتحان خارجا عن المناظرة وقول  
 اكليل الرحمن ولكن لا يطمئن قلبه ليس منه على ما سيجي فافهم ولا يمنع منع المدعى كالمثل  
 بشي من الاشياء **الا ان** **براد** يمنع ذلك المدعى **منع** مطلقا فانهم واما قال  
 منع شيء ولم يقل منع مقدمة للامتحان الا كالمذهب اي مورد والمنع اما المقدمة المجنة  
 على رأي وهو الرابع او غير المعينة على رأي وهو المشهور **منع** **مقدمة** **دليل** اي دليل  
 ذلك المدعى كالمثل او المتيقن **وذا** اي منع ذلك المدعى بهذه الارادة **بما في السببية**  
 ويسمى ايضا مجازا عقليا وجزا في الانبساط واستنادا لاجازة ووجه التسمية مذکور  
 في علم المعاني هذا اذ لم يرد من المدعى المقدمة بعلامة الزوم اولا فيقدر شي من مقدمات

قوله بدليل  
 مضمون  
 وسواء كان المجاز عقليا او ضربا  
 او لغويا فلهذا

وليس فوق المدعى واما اذ اراد من المقدمة او قدرت فالمدعى لا يجوز له استعمال غيره ما منع  
 له اوصاف في خارج السببية قبل اذ اذ المقدمة من المدعى غير متحقق في الخارج وان  
 لم ياب منه العقل لتسليمه الاستدلال في المعاني الاصطلاحية وكذا النقض او المعارضة  
 على المدعى كالمثل بالارادة او التقدير كالمثل كذا الارادة كالمثل كذا سبب فيما بينهم واما  
 الشرح في اطلاق المقدمة على المدعى في الاصطلاح والارادة غير الاطلاق فلا يشبه في المعاني  
 الاصطلاحية فليتأمل ومن جعل متعلق المعارضة الدليل قد افرق عن الرقيب في السبيل  
 واتبع المشهور بل دليل فبما نل **وان لم يستدل المعلق** اي عظيم القدر وان كان  
 بالشيء في وقت وان وهو صاحب المواقف على ما قال في بحث الامكان كما قال في  
 الحاشية وسبب تحقيق **منع المدعى** بر دليل غير مسلم فلهذا الحكم **بشيء** بغير نقض  
 المدعى كالمثل فترده من هذا المنع ليس المجاز في السببية واجامه الى شيء من مقدمات دليل  
 ولا المجاز في الحرف والاما ذكره سند بغير نقض المدعى وهذا ظاهر ويؤيد منع مقدمة من  
 مقدمات دليل فبما نل مراده من المنع الحقيقي ولا يرد من قبل كالمثل الدليل المطلوب  
 عند منع المدعى كالمثل هو الدليل التام عن المنع وهو غير الدليل الذي ذكره المعلق **اولا**  
 منصوب على الظرفية بمعنى قبل في غير منصرف لا وصفية له ولذا دخل التنوين مع انه  
 افضل التخصيص في الاصل بهي الاول والاول كالآخر والاول اخر واذا قلت لفته  
 عاما او لا معناه لفته قبل هذه العام يعني في اوله فعلى هذا معناه منع المدعى كالمثل قبل منع  
 مقدمة دليل فهذا ايضا اجزائية اي منع المدعى كالمثل في اول منع مقدمة دليل وليس  
 كذلك لعل هذا الثلاث في الفصل شدة منع المقدمة لمنع المدعى كالمثل وللزوم لكن  
 لفظة ثم ياتيها وان اولها بالتنوين بمعنى اول منصرفا اذ اولها بالتنوين بغير التعينية  
 المنفصلة كما تقول بقيت عاما اوله في اول من هذا العام فتأمل في هذا المقام قال في  
 الحاشية بفتح الواو وشدة به نقض الاخر اقول ان اولها ليس نقض الاخر فقط بل  
 نقض الاوسط ايضا قبل كثر به عما هو يسكون الواو مع لا النافية عطفا على قول السند  
 في كون المعنى او بالسببية نظر فبما نل **منع** **مقدمة** **دليل** اي دليل

قوله شيخ  
 قائل  
 قائل



اخر كسب من **مقتضى** دليل المدعى او المعلق فافهم في ذلك دليل الاول  
 جازع في الثاني حقيقة عقلية فافهم قال صاحب المواقف في مسكن بعض المتأخرين  
 في اثبات الصانع جميع المكنات من حيث الجميع على كل حال وهي لا تكون نفس ذلك  
 المجموع او العقل متقدمة على المعلول ولا يكون ايضا جزءا من الكل على كل حال منه  
 واخر من عليه بان اذا اراد العقل في قولك فلعل على العقلية التي لم لا يجوز ان يكون  
 نفس المجموع وقولك او العقل متقدمة على المعلول قلنا ذلك ممنوع في العقلية الثانية الى  
 اخر ما قال قوله لم لا يجوز تقريره ان قولك وهي لا تكون نفس ذلك المجموع ممنوع  
 غير مسلم نحصل منع المدعى طلب الدليل المسلم او الدليل المذكور غير مسلم هذا المانع فقول  
 صاحب المواقف او العقلية كوجوب من سؤال مقدر تقريره من طرف المعلق كيف  
 تمنع هذا المدعى وتطلب له دليلًا وتقرير الجواب ان مرادى من طلب الدليل الدليل  
 المسلم ودليل المذكور غير مسلم لان بعض مقدماته ممنوعة كما نفل عنه في كائنه ففهم  
 من هذا التقرير ان المدعى المدعى المالكين وليس مسلمًا يجوز منه بشرط ان يمنع مقدماته من  
 مقدمات دليل على ما اثرنا اليه قيل ان قول صاحب المواقف فلم لا يجوز ان يكون نفس  
 المجموع لا يكون سندًا ولا مؤيدًا له اذا السند اما اخضع او ما لتفويض المقدمة للمجموعة وهذه  
 المقدمة تفويض المقدمة لا باب وبيل يكون تصوير المنع على ما سبقت في كائنه المتقولة  
 عنه اقول هذا انما الى نذهب من جوار التمسك ونفس تفويض المقدمة او المقصود ما قل  
 في اول الامر مع ان المجموعة ليست هذه المقدمة بل قوله فلعل على المدعى في الدليل وهذه المقدمة  
 فيه والدليل لا يقبل للمدعى تفويضه فمن على المصنف فتأمل المانع من بيان ما يقع منه  
 وما لا يقع شرع في بيان قسمي المنع وان بعض مسئلة فقال **فصل** في بيان اقسام المنع  
**المنع مطلقا** سواء كان حقيقيا او ظاهريا مطلقا منقسم الى قسمين **لان** **المنع** **مطلقا**  
**السند** اي حال ومادته يعني بغير مقرون بالسند قد تكون كالحجر بالسند الى المنع مع السند  
**او منع مقرون** به اي بالسند فالباقي اما للمصلحة او للمصاحبة فافهم **السند** اظهر موقع  
 الضميمة قطعًا لئلا يقال وكيف لا لا لا المفاخرة به بل السند البني واللاحق بنا على ان

تقرير الدليل جميع المكنات من حيث  
 الجميع على كل حال وهي لا تكون نفس  
 المكنات له على

الاخر من منع المدعى  
 المالكين منه

وهي منع مقدماته من  
 مقدمات دليل

فانما صاحب المواقف  
 انتهى

المراد بالشرح

التفهيم

ان التفهيم لا يرد كما هو المشهور وان اعادته معرفة بغير العينية يجب بان صدرت  
 اعادته الشيء معرفة براد به عين الاول اصل بعدى عنه كثيرا فلما هذا او وجدت القرينة  
 للعدول فابن القرينة هنا قائل وهو في اللغة ما يستند اليه العصب والكايط وفي الاصطلاح  
**دليل** قيل من حيث هو مانع فخرج به دليل العارض قول اطلاق السند على الدليل  
 خرجت به في كلامهم كما لا يتعارف اطلاقه على ان هذا في النقص الاجمالي بخلاف اطلاق  
 ان به عليه مع ان فيه ترجيح بل مرجح لانه كما خرج به دليل المعارض فخرج به في النقص  
**لان** اي لزوم المانع واخطاه الرجح انما في ما ذكره **استند** **نقص** **ممنوع** **فمن**  
 التعريف على اقسام السند كما لا يتناول كل في التعريف البني في آخر باب التعريف  
 وفيه اثبات لان السند لا يقبل المقدمة المجموعة لا لاختلافها كما اختار البعض  
 لان خفاء المقدمة المجموعة من قبل المصور ولا حجة فيه يستلزم كون السند من قبيل  
 المصورات ايضا مع ان ميرابو الفتح البشقي قال في كاشفة الخفية ان السند لا يكون ماصيا  
 لخفاء المقدمة المجموعة بل مبانيها فبين وبين الاستمرار من حيث الظاهر والاشتمال  
 السند لا يتم الاستمرار من حيث الاقتصار والواجب فيكون خاصا بالاستمرار السبب بسبب  
 برون كس ولا يقالوا النار مستندة لحرارة دون الحس وان عظمة تستند الى احوالها  
 محمود بن عبد الرحمن الاصفهاني في شرح الطولوع فاذا عرفت هذا فلا يلزم التكرار فيه وفيما  
 سبق من تعريف السند **وكيف** **في الاستناد** به اي بالسند ولا يحتاج الى الاستخدام  
 في هذا المقام او السند في مقام التفهيم والتعريف واحد ولا احتياج الى ما هو لا وفيما  
 على ان مقتضيهما واحد على ما سبق اننا ومن فسر يكون ذلك الشيء مستندا به فقد حل  
 المصدر على المبني للمفعول مع انه منفذ الفاعل فتأمل **جواز** اي جواز السند **مقتضى**  
 اي من جهة العقل تميز فكلوه على احوال اجواز مساحته العقل لان ما يعرف به قدر  
 الشيء لا يتخير له العدد والكيل والوزن بل له صفة والمقياس منه على ما بينه مجرواني  
 مع ان التمييز عن مفرد قديمي من غير المقدار لا يتم حديدا وان كان لا يستلزم خفض فيه  
 على ان المحققين خذوا المفرد والمقدار والسند عن تعريف التمييز فقالوا ان التمييز

فانما صاحب المواقف

وانما صاحب المواقف

وانما صاحب المواقف

قال ان كان جازع في شرح المفضل ان الاصل في التمييز  
 هو كونه كائنه العقلية وليس في ذلك اشتراك  
 ان التمييز في موضع موضع الواحد  
 الذي هو بالاصل



ما يرفع الارباع من ذات مدونة فانه باخر حجة انما ذات مقدرة في حجة اولها  
 انما من الصفات المشتقة ولكن ان جعله تميزا عن ذات مقدرة في حجة كما جعله مولا ما جسد  
 الحكيم سلكوا في حاشية المطول عند قوله لا بد لشيء العقل قيام السند بالذات العقل اي من  
 جهة العقل وحاصل ان التميز الذي يرفع الارباع من ذات مدونة يجب ان يكون التميز  
 عابر للذات محمول عليها موافاة كونه من درهم وعلوه غسل واما الذي يرفع  
 الارباع من ذات مقدرة فلا يجب ان يحمل عليها بل يكفي اشتغالها على المحمول اي يكفي كونه  
 فاعلا في المعنى حقيقة كخطاب زيد نفس ان خطاب نفس زيد كما يكون مشهورا ونحوه  
 كما هو التحقيق او مجازا كخطاب الارض حيوانا والحيوان فاعلا في المعنى وان كان تميزا  
 من المعقول ظاهر الا ان الفعل السند التميز قد لا يكون الفعل المذكور جسيما بل بالاقرب  
 في الاستفاد في الفاعل في المعنى كما في خبرنا الارض حيوانا التي فخرت حيوانا في الجاني  
 او فخرت حيوانا بصيغة المحمول كما في شرح السبيل فلهذا معنى جواز محمول اي جواز العقل  
 على ما ذكره بعده لعله قد يذكر على سبيل التوضيح فترقا وادعرت هذه الحقيقة فلا يرد  
 ما قاله بعض النفاست من انه واما من جعل تميزا عن الجواز فقد غفل عن حجة التميز وتحويل انصاف  
 على الطريقة او الوصفية اي في العقل او جواز انفعليا فتعقل ولا يلزم كقصة في نفس الامر  
 قيل قبل ان لا ان السند من قبل الصدوات فيه نظر لانه قد اخذ في تحريمه الاستمرار  
 بتقييد المنوع وتقييد المنوع قضية واستمر المصروف في المصروف كما اختاره العصام  
 والتميز بالفتح في تحقيق هذا المقام فافهم واذا لم يكن الاستناد به جواز العقل **فقد ذكر**  
**السند على سبيل التوضيح** اي على طريق تجوز العقل وجوده لا على طريق قطعية كما تقول  
 هذا الشيخ ليس بان وكل ليس بان ليس بضامك فاراد ان يلزم منع الصغرى  
 مع السند الذي ذكره على سبيل التوضيح يقول لانه ليس بان لم لا يجوز ان يكون مطلقا لانه  
 انما بقوله **ان يقال لا نسلم** ان هذا الشيخ ليس بان **فقد ذكر** اي لا ياتي  
 نفي واسب لا يجوز ان يكون ذلك الشيخ **فقد ذكر** اي لا ياتي نفي واسب لا يجوز ان يكون  
 نفس عليه التميز واحصيه مطلقا او من وجه اللام لم تميز لغيره نسيم وما استغنى عنه

قوله لا التميز كبر الارباع  
 منه

رواية ابو جعفر  
 في قوله لا يجوز

الكتابية طرقت العقل قول الجارة عليه المستقيم عند سبب عدم جواز وقوع خلاف المنع  
 فاني لطلب التميز عن حقيقة السبب ومن اسد وبأية الجواز العقل بقوله لا نسلم بان  
 لطريق المنع فقط وقوله لم لا يجوز ان يكون الجواز ان لطريق السند فقط ونحوه مما ياتي لهما  
 لكن السند بدون المنع لا يوجد والمنع بدون السند لا يغير **فقد ذكر** **السند على سبيل القطع**  
 اي قطع العقل وجوبه بوجوده سواء كان موجدا او لا وفيه صورته الاولى **كان يقال**  
 عند منع الصغرى في المثال المفروض لا نسلم لانه ليس بان **كيف** تقول ان ليس  
 بان فيه اشتراك لان ما بعد كيف يجب ان يكون خلا وانه ليس لمفاده التحقيق  
 من طلب الحال والوصف لمفاده الجازي من التعجب والاستعداد او التنبه على الضلال  
 في الميعاد وعلينا الرشد **الحال** اي الشيخ المرفى من عبير **ناطق** وان اطلق  
 الثاني بقوله **كان يقال** عند منع الصغرى المفروضه **انما يصح** **ذكر** من ان ليس بان  
**ان كان** اي ثبت وتحقق ذلك الشيخ **فقد ذكر** **ناطق** كما قلت من ان ليس بان انما  
 احاطت وبير يستلزم انفاء الاخر يعني انما يتحقق ما حيث ان يتحقق ما وبه اختصاصه  
 ان هذا الشيخ **ليس بان** اي ليس غير ناطق بل ناطق فيتحقق تقييد ما ذهبت ثم ثبت  
 ما قلت فانما بالسرقة الغلب مع التبيين فيه موضع الخلط فلا خلط على ما سيجي وكل منها  
 سندس وتقييد المنع ومنه السند الاخص فغيره في واما انما سبق ان السند الذي  
 على سبيل القطع فغيره فيحتاج الى الاثبات حتى يصح المنع **فقد ذكر** **السند**  
 مطلقا **الجواز** العقل وهو الظاهر والعقل والواقع او الواقع فقط على ما علمه البعض وخصه  
 الاخرين وفيها رد ظاهر لا يخفى على من هو ما هي **لا يوقف** **المنع** مع السند الذي ذكره على  
 سبيل القطع والمراد بوجه المنع كونه موجبا فلا يحتاج الى ان يقال وكونه موجبا **انما ثبت**  
**السند الذي ذكره على سبيل القطع** اي قطع العقل وجوبه سواء كان مطابقا للواقع او لا فيشغل  
 السند الذي ذكره على صورة القطع على السند الرضي والواقع الظاهر فسميه **الشيخ المنع** **الذي سنده**  
 اي ذلك المنع **في الصورة الثانية** من صور السند مطلقا والاصور ثمانية بالسند في الصورة  
 القطع **على** بفتح كاف في اللغة صدقات والعقد والاسمي به **انما** اي في المنع الذي سنده

رواية ابو جعفر  
 في قوله لا يجوز







المنع حيث لم يقصد طلب الدليل على الخلط ومنه ففهم ذلك أو بجمله في الكل  
 تحت اقوال الأول عموم الكل المستدل والثنائي اطلاقه على النقص الاجمالي  
 والثالثه المبانيه بين الكل والنقص والمنع كما يلاحظ من كلام المتفكر في مواضع  
 من المنوع والرابع صرح بكل على النقص الاجمالي والخامس ما ذهب اليه من ان  
 الكل منع ولكنه استحال عند الاصوليين وهو غير موطن الخلط وهو ان كان نوعا  
 من المنع كمنوع خصوصية فلهذا قال بعض أهل المتن ومنها نوع مني بكل وهو تعيين  
 موطن الخلط فكل منوع المعينة نصفه عرضية كمنوع مع السند هذا مل به الاشكال  
 لان شكل الاصل في كل نوع من المنع وطلب الدليل على مقدرة الدليل مع بيان منته  
 الخلط فيكون شبيهة صلا تسمية لكل باسم آخر فافهم وانما كان النقص وتوعد بعد النقص  
 الاجمالي لما فيه من بيان الف والمستمزم لنقص الدليل كما يقال لان من هذا الدليل  
 وخلف حكمه وانما يجري وانما يختلف بين هذا وذاك ففرق او يقول ان كل النقص  
 انما يصح ويسل نفسك لو كان مني ليري ذلك صحيحا مع انه ليس كذلك وبالمقدرة الثالثة  
 في مقدرات كل ما سبق تحقيقه وقد يقع بعده في في الاصل الثالثه المتقدمة ولما كان  
 اكثر وتوعد بعد النقص الاجمالي توفيق معرفة كل على معرفة احوال الفرق **وسند في النقص**  
**الاجمالي** في المقالة الثالثة انما استدل كما مر من بيان وظيفة المحلل في كل نوع وانما  
 شرع وظيفة المحلل في منعه تعالى **فصل** في بيان وظيفة المحلل عند مع السند مقدرة دليل  
 المحلل او دعاه **الواجب** بالواجب العرفي في كل الشئ في كل ما حقق في محله **على المحلل** هو من  
 نصب نفسه لاجل التعديل والاستدلال **فمنه** **سائل** من الشئ **يدعاه** معقول المنع اي  
 منعه من كل المحلل سواء كان ذلك المعنى نظريا او بديهيا خفيا كما سبق **الخبر** **للمحل** او  
 منعه من كل من لا يقض **او مقدرة** **دليل** اي دليل المحلل او الدعي بالمنع الاصطلاحي  
 تحقيق في هذا المنع من قبل عموم الحار في الاستدلال باستزمام الجميع بين حقيقة والحار  
 والحد من المقدرة بما هو ثم سواء كان بالذات او بالواسطة فتشبه مع الدعي في التفسير  
 بالقيمة الحقيقية بما فيه سواء كان في الاطلاق والتفسير بالاطلاق فتدبر **انما** **سند** **الكل**

وذلك

وذلك الاثبات على ثلثة اقسام احد بانكر الدليل المنع غير المجموعه ان كانت  
 نظرية وثانيه بانكر التنبية عليها ان كانت بديهية وثالثه بانكشاف السند وى المنع  
 وتعيم ذلك الاثبات بتحرير المراد من اجزاء المنوع بحيث سقط المنع وبين المذهب  
 الذي ين عليه المنوع وتحرير اجزاء الدعي او الدليل فتكون المنوع تقريرا ليس على ما ينبغي  
 مع ان التقريب داخل في مقدرة الدليل كما سبق على انهم لا يطلقون الاثبات في  
 عرفهم على ذكر التنبية فضلا عن التحرير وبيان المذهب يعني اثبات فامنع واجب  
 على المحلل **لان** **هذا** **الاثبات** **مطلوب** **للمانع** وكل هو مطلوب المانع فهو واجب  
 على المحلل ينتج من الاثبات واجب على المحلل فيه ان لا ان المكشوف فافهم ان  
 تعريف الموضوع باسم لاثة او لا من تعريفه بالموصول كمن المشهور في ادراك المراد  
 بيان الواجب اول الكلام فذا ذهب الى رجوع في حصول المطلوب الى **ذلك**  
**وذلك** **الاثبات** الذي يجب على المحلل في منعه **سائل** **لنوع** **لان** **انواع** ثلثة لما ذكرنا  
 من ان الاثبات بانكر التنبية لا يطلق على الاثبات في عرفهم **احد** **ان** **اثبات** **بالذات**  
 فلهذا قدمه على الثاني وهو **ذكر** **الدليل** **حقيقته** قبل اوجها ليتم التحرير بين المذهب كما سبق  
 ومن العجب ان ذلك الفاضل لم يلزم الدليل التنبية مع ان على المعقول والمقول يطلقون  
 الدليل على التنبية ولم يطلقون الدليل على التحرير وبيان المذهب **نتج** **عنه** **المنوع** او ما  
 يورده او احسن منه مطلقا اذ التقريب انما يتم باصدا على ما سيجي وان رجوع قالوا اذ  
 التقريب يوجد في كل منها ولم يفرقوا بين تمام الشئ بها وبين وجودها فيها فظنوا ان  
 ذكر الدليل المنتج هو لتقريب مع ان التقريب عبارة عن استزمام الدليل المطلوب على ما سيجي  
 حقيقة **والاخر** **اثبات** **بالواسطة** اي بواسطة **البطل** **السند** **وي** في نفس الامر وبويع  
 قوله فها سبق انه يستلزم تقويض المنوع كمن استلزم بهنما مني على الرغم كما سبق فتدبر **للمنع**  
 اي تقويض المقدرة المجموعه اذ باطله ثبت بالمنوع كذا قبل اذ كما يقال ان المسألة او سائر  
 النسب بين السند والمنع تقوية القياس لا تخالف المقدرة المجموعه سواء كان مع تقويض المقدرة  
 المجموعه او لا ويحتمل ان يكون سببه المسألة الى المنع مجازا فعليا وانما قيل السند المسألة او كما

روى عن الامام

فيه من

فانما هو الواجب

روى عن

روى عن







وتأنيها كونه كونه اعم مطلقا من عين المنوع ايضا وهو يضر المعلق في تأنيها واربعا كونه  
 مابا او ميانا له وبها لا يوجد **الرابع السند الا اعم** من قبض المنوع وهو اما  
 ان يكون اعم من وجه من غير المنوعة ايضا وهو لا يضر المعلق **والخامس السند المبين**  
 لنقض المنوع تانيا واقعي لا عقليا وهذا القيد لا يبرهنه بها وانما في ما عداه فلا يحتاج اليه  
 لان الاستدلال اعم من هذه الارقام الاربعة واما مطلق الاستدلال فهو مخصص بالمسوى  
 والاختصاص من قبض المنوع لانه يعني الاقتصار على سبق في تعريف السند او اختصاص بالمسوى  
 فقط على ما استعملوا الاستدلال في الارزاق البتة بالمعنى الاختصاص فلا يبرهن ان السند في زعم المانع  
 انما ان المسوى والاختصاص لانه لا ياتي الا بزم لا يستلزم نقض المنوع وهذا لا يكون الا  
 ان يكون مساويا لنقض المنوع او اختصاص منه انتهى فتأمل في هذا المقام فانه من محارات  
 الافهام **والشك** يجوز فيه سكوت الآدم وفحة **المعلق** اي الكل واحدا من الارقام الخمسة  
**فدقق** مثلا **هذا السند** يفتح الباب والمنقطة بنقطة واحدة من تحت وقد سكر في الطراد  
 بها السواد الذي من جدير **ليس** **بما** **كانت** **الظاهرة** **محصلة** لان الظاهر من سبب الحكم  
 ويختل معدولة المحمول **بالا** **ب** **هذا** **الصغرى** **في** **الشكل** **الثاني** **في** **شكوك** **سالية** **بسطة** **وكبره**  
 وكل مناهك انت فينتج هذا السند ليس ايضا حاك واما من شرط في الشكل الثاني في سالبه  
 الكبرى واما فلما يكون هذه الامور معدولة المحمول لانه صغرى الشكل الاول وكبره وكل ما  
 ليس بان ليس ايضا حاك فينتج هذا السند ليس ايضا حاك **فان قال** **سند** **مربو** **بالمبغ**  
**الصغرى** **لا يستلزم** **الى** **السند** **المذكور** **ليس** **لان** **لا يكون** **ان يكون** **ذلك** **السند**  
**معلقا** **فقد** **السند** **السند** **من** **المنوع** **اي** **نقض** **الصغرى** **في** **المذكور** **وهو** **اي** **نقض**  
**المنوع** **ان** **ان** **هذا** **يؤيد** **كون** **الصغرى** **في** **المذكور** **محصلة** **لان** **نقض** **الشي** **سببه**  
 لا عده وله لان الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الاثبات فلا سبب من قال نقض  
 كل شيء ارفع فاعلم من بعض العلماء في توازن الصغريات مع ان ما ادعاه الشرحه من ان  
 نقض سلب هو لا يجب ونقض لا يجب هو سلب ليس بمشهور في تناقض لاني القضايا  
 ولا في المفرد فافهم **ان قال** **السند** **لان** **ان** **ليس** **بان** **لان** **لا يكون** **ان يكون** **ذلك**

روى صاحب المنوع

السند

الشيء **فقد** **السند** **من** **نقض** **المنوع** **ان** **قال** **السند** **لان** **ان** **ليس** **بان** **لان** **لا يكون** **ان يكون** **ذلك**  
 ليس بان لان لا يكون **ذلك** **السند** **لان** **ان** **ليس** **بان** **لان** **لا يكون** **ان يكون** **ذلك**  
 نقض المنوع ومن وجه من العين وهو غالب في سبق انما السند الا اعم من العين والنقض  
 وان اذ في البعض وجوده وجوده موضوعه لكنه ليس بوجوده فافهم **ان قال** **المانع** **لان** **ان** **ليس** **بان** **لان** **لا يكون** **ان يكون** **ذلك**  
 ان ليس بان لان لا يكون **ذلك** **السند** **لان** **ان** **ليس** **بان** **لان** **لا يكون** **ان يكون** **ذلك**  
 فتبين وان قال لا يستلزم ان ليس بان لان لا يكون لان جلا هذه السند اعم من  
 وجه من النقض ومطلقا من العين وكلها لا يقبل على ما سيجي فافهم **ان قال** **لا يستلزم**  
**ان** **ليس** **بان** **لان** **لا يكون** **ان يكون** **ذلك** **السند** **لان** **ان** **ليس** **بان** **لان** **لا يكون** **ان يكون** **ذلك**  
 مطلقا من العين وان قال لان لا يكون لان يكون لاضحا كما في ابيان للنقض مساو  
 للعين وهذه السند المذكورة في صورة الجواز وفرض عليه صورة القطع **والسند المبين**  
 في الواقع **والسند الا اعم** من نقض المنوع وسببه يدين السند من العين قد سبق  
**لا يجوز** **الاستدلال** **اي** **لا يصح** **في** **منه** **ان** **يكون** **في** **نفس** **الامر** **لان** **المانع** **لان** **ان** **لا**  
 يستلزم ان نقض المنوع فلا مانع فتأمل **والا** **من** **المعلق** **من** **دفع** **من** **السند**  
**ابطال** **الى** **السند** **المباين** **والا** **ان** **من** **وجه** **لو** **كان** **سند** **بها** **سائل** **لان** **لا يبرهن** **من** **ابطال**  
 احد البتين ابطال الاخر وكذا الا اعم من وجه بل يضر المعلق ابطال المباين ومن وجه  
 اذا كانا مساويين للعين واعم مطلقا منه او يبرهن من ابطالهما ابطال العين فلا تعين  
**والسند المبين** **اي** **نقض** **المنوع** **والسند الا اعم** **مطلقا** **منه** **لان** **الاستدلال** **بها** **لا يستلزم**  
 كل منهما مقصودا **ان** **قال** **الابطال** **السند** **الا اعم** **مطلقا** **لان** **انتفاء** **الاخص** **لا يستلزم**  
 انتفاء الا اعم وهو ظاهر بل اضرب عن قوله لا يرفع على ما ذهب الجمهور من الحاجة على ما علم  
 في محله اي بل يرفع المعلق **الابطال** **السند** **الا اعم** **لان** **ان** **اصركم** **وبين** **يستلزم** **الاخر** **وجودا**  
 وعدما قيل هذا سببي على ما هو لتحقيق من ان الروايات لا يفتك من الضرورة اقول هذا يشعر  
 ان ضرورة العام مساو لضرورة ان الكلام في الضرورة اخاص حيث قالوا في اثبات  
 مساواتها انها لما واما وامت عليها التامة فاستغنى انك انك احد بها من الاخر فاصد

فان لم يكن

حيث قال لا اعم ان ليس بان لان لا يكون لان يكون  
 ان تجر هذه السند اعم مطلقا من العين و  
 النقض لكون موضوعه موجودا انتهى  
 مسهل

وهو نقض المنوع **فك** **استدراك**  
 مما سبق **لا يرفع** **المعلق** **في** **مقابله**  
 دفع السند

فان لم يكن



فثبت وبما مع انه رد بان علمتها وان كانت متحققة في نفس الامر لكنها في الائمة لم يثبت  
 بمقتضى كماله في الضرورية فلا يمكن بالضرورة وجود الائمة فيروح انه لا يبرم من ابطال احد  
 المتساويين ابطال المسمى الا ضرر لم لا يجوز ان يكون بينهما دولم بالضرورة والروايم يمكن  
 التمسك به على الضرور فلا يثبت المقدمة المنعقدة قيل بان كلام الميت وبين من حيث انه من حيث  
 يستلزم الاخر كان الاخص من حيث يواضع يستلزم الاعم فتأمل في هذا المقام لانه من حيث  
 الاقحام **والا السند الاعم مطلق** من تقييد المنوع **فلا يجوز ان السند** اي بالسند الاعم لان  
 الاعم لا يستلزم الاخص كما مر فلا يحصل المطلوب **لكن منع مطلق** اي ابطال السند  
 الاعم مطلقا **لما استند به** اي بالسند الاعم مطلقا **السند** لان السند الاعم مطلقا يستلزم  
 استواء الاخص وما هو مطلق من تقييد المنوع الاعم من وجه من وجهه في الغالب كما سبق  
 فلا يصح لمصلحة ابطال السند الاعم مطلقا على ما في كاشفة مثاله كما اذا قلت هذا ليس باطلاق  
 لانه ليس بان وكل ليس بان ليس باطلاق فلو منع الصغرى بان يقال لانه ان ليس  
 بان لم لا يجوز جوابا فهذا السند الاعم مطلقا من تقييد المنوع وهو لان السند الاعم مطلقا من  
 وجه من وجهه وليس بان السند وقفا في الفرس والفرد احيوا عنه في الائمة وانفراد  
 ليس بان من الحيوان في كثر مثله فابطال ان حيوان لا يوجب ابطال ان ليس بان الحيوان  
 ان يكون حجر مثلا فلا يطل بطلان التقييد عنه **والا السند الاعم مطلق** من التقييد  
 والعين فلا تكاد تجدر مثاله لانه لا يكره الفصل سدا له على ما في كاشفة كما قيل يدل ذلك  
 السند لما لا يجوز ان يكون ما يمكن ان يذكر هذا السند كما ان السند الاعم مطلقا من تقييد المنوع  
 من حيث ايضا وهو ان ليس بان اذا لا ينفرد وانه ليس بان ما يمكن ان يذكر اذا لا يوجد  
 شيء ليس بان ولا يمكن ان يذكر فابطال ما يمكن ان يذكر في يستلزم ابطال كونه ان  
 يستلزم ابطال كونه ليس بان كاشفة مثل هذا لا يكره الفصل الاستواء السند الاعم مطلقا  
 المقدمة ولا يجب كونه اعم مطلقا من كل منهما كماله في الاعم مطلقا من تقييدها واعم من وجه  
 من عنها فانه اقرب الى تقييدها لعدم نظر وتقييدها منه كونه اخص مطلقا كماله في عنها فانه  
 ينفرد عن ذلك السند كما ينفرد ذلك السند كونه اعم من وجه وعمل هذا اقترافا على المتن

في باب السند وتقييد  
 المنعقدة منه

بما بان

بما بان المعارضة التقديرية بواسطة اثبات مساوي التقييد وهو كون الابطال مطلقا  
 للمحلل لان تقييد ما في المتن عدم نفع ذلك الابطال للمحلل وهو مساوي لكون الابطال  
 مطلقا له وما ذكر من الجواب بقوله فلا تكاد تجدر مثاله كاشفة لصغرى المعارض ويجوز ان  
 يكون السؤال المذكور اقترافا على طريق المناقضة المجازية والجواب المذكور اثباتا للمنعقدة فالتهم  
 على ما قال بعض الافاضل ولما بقي بعض الجواب من المنع غير الاثباتين المذكورين اراد ان يثبت  
 عليه ما ثبت به فقال **ولما استند به** بالسند او مطلقا **لما استند به** اي بالسند الاعم لان  
 لان هذا الوصف لا يجري فيه وقال بعض اصحاب المتن ان اثبات المحلل مدعاة فتأمل **لما استند به**  
**وصيفة اخرى** غير الاثبات المذكورين وهي موجهة ايضا **لما استند به** اي بالسند الاعم لان  
 عن ذلك الوصف والتدكير بافتراجه او مبني على ما هو المشهور من ان التاويل في الوطيفة لازمة  
 له فيجوز تدكير ما وثابته او على التاويل بما به الرفع **اثبات المدعي** اي في مخرجه للبرهان الاول  
 من جهة المادة وهي كذا لا وسط في القياس الاقترافا في وكذا كذا كذا في اثباته في الاستدلال  
 سواء تغاير في الصورة وفي الجهة او لا لان الدليل المتعلقان من جهة المادة غير ان في الواقع  
 والمتحدان من جهة الصورة فتشأن في المعارضة بالمثل على ما سبق ولكن الاخرية يشعر انها متحدان  
 من وجه ومختار من وجه آخر كما في دليله في الصورة وتغايرهما في المادة والاتحاد في عين  
 النتيجة والتغاير في الحكمة والشريطة والاتصالية والانفصالية غير لازم وسيجيء لزيادة تحقيق  
 ان السند **لما استند به** في اثبات ذلك المدعي بليس **افرا** **لما استند به** اي بليكيت السائل والسكينة  
 للمحلل وهو مصدر مضاف الى مفعوله وللازم لقوله لم يصب حتى فمحموما اذ امكن حتى ينقطع  
 صوته ومن هنا غلط الشرحون وفسروا المسند في اللازم حيث قالوا اي جزم من المحلل  
 فاعرف وكجوز بانها الوجه لكن المشهور بالمصلحة **من وجه** بافتراجه لانه ليس بان ثبات المنوع  
 وهو واجب عليه وليس بان من وجه حيث نفع في ثبات المقصود الاثبات باثبات ما سبق للمنوع  
 وهذا الاثبات من باب تغيير الدليل كباية اننا ومن باب الانتقال على ما به بعض الافاضل  
 والفرق بينهما على ما قالوا ان التغيير يكون في موضع كان ما يتغير الدليل الثاني من المادة  
 وهي كذا لا وسط في الاقترافا في وكذا كذا كذا في الاستدلال في كاشفة لانه لا يكره في الاستدلال

ان في قوله اثبات المدعي حيث لم يعل  
 اثبات تلك المنعقدة منه

قوله في قوله  
 ان في قوله  
 اثبات المدعي  
 حيث لم يعل  
 اثبات تلك  
 المنعقدة  
 منه

اي من دليل الى دليل اخر  
 مسهل



الاول لانه لو تحقق ما يتحقق ما يتحقق الثاني عند تحقق ما يتحقق الاول واذ بان يكون  
 بينهما المساواة لو كان ما يتحقق الثاني اعم مما يتحقق الاول والانتقال يكون في موضع  
 لم يكن ما يتحقق الاول الثاني لما يتحقق الاول واذ بان يكون بينهما تساوي او اعم من وجه  
 او كان ما يتحقق الثاني اخص مما يتحقق الاول كذا فرق المصنف بينهما في التفرير وبأجل التغير  
 شعر كون الدليل الاول غير متروك بالكلية والانتقال غير كونه متروكا بالكلية لانه  
 كلامهم اقول ان غير الدليل برسل اخرافا من جهة المادة وهي التغير الواقع في وجه  
 الصورة وهو التغير الاصطلاحي لان مطمح نظرهم صورة الدليل دون مادته فاقبالوا لازم  
 بهي ما في الدليلين في التغير واقف بعدم التزم في الانتقال وصف زائد مني على محذور  
 الاصطلاح مع ان التباين الكلي بين الدليلين المشتبه بنسبة واحدة متروك بالكلية فاقبالوا  
 فاعرف ان اشارة الى ان ليس في اعم من وجه مقبول لان تغير الدليل والانتقال متغير بل مرجح  
 باستدلال الحاجة الى تحليل صكوا امد على بناء عليه مع غرور التعبد حيث قال عليه السلام  
 ابي الذي يحيى ويميت يعني قال الخليل ابي جسد وحق لانه يحيى ويميت ومن يحيى ويميت  
 معبود اخر في معبود فعارضه التعبد يحيى هذا الدليل مادة وصورة بقوله انا جسد واميت  
 فاني جسد سبقت قبل اصد بها وارسل الاخر يعني قال العبد ابي معبود لاني احيى واميت وكل  
 من يحيى ويميت معبود فاحليل عليه السلام خاف على قوله من التباس في انتقال الدليل اوضح  
 منه فقال ان السد ياتي بالشمس من المشرق الالية يعني ان السجود لانه ياتي بالشمس  
 ومن المشرق ومن ياتي بالشمس من المشرق فهو معبود فاحلته معبود واخيل وان المكن له  
 اثبات مدعا به غير بعض اجزاء الدليل وهو بيان معنى الاجابة بان الاجابة عطافا كجودة  
 لا ارسال كحي في فعل كمن انتقل الى هذا الدليل الاوضح فثبت الذي كفر فظهر من هذا ان  
 تغير الدليل وانتقاله كما يكون موحدا او كان المعلق قادرا على اثبات المنوع بتحرير الدليل  
 او بعض اجزاء الدليل او شراطة وانتقل الى دليل اخر غير من الاغراض في الحاجة الى تحليل  
 وانما لم يحرر قادرا على اثباته وانتقل الى دليل اخر فهو ليس بموجه لانه غير من اثبات المنوع  
 ولعل قوله فاعرف ان هذا فافهم **فصل** في بيان وظيفة اسئلة اثباتات

في هذه الاشارة الى السجود في ان يكون الانتقال الى دليل  
 اخر غير من اجزاء الدليل بل انتقالا الى دليل اخر في البحث لانه انتقل  
 الى دليل اخر لان الاغراض لما كان اهدا في البحث والاهتمام

المعلق **وهو** هو طرف مستقرا ما حال من المبدء الموقوف وهو قوله ان يمنع ومن الصغير  
 المستقر في قوله السائل هو غير مقدم او طرف لغو متعلق بقوله السائل واما تعليقه بقوله ان يمنع  
 قيل لا يجوز لانه في خبر الموصول فتدبر **المعلق** وهو علم من ان يكون بالذات او بالواسطة  
 او بتغيير الدليل او بالانتقال الى دليل اخر على ما اشرنا اليه فيما سبق فقل ان بعض المتون  
 مع اشارة المصنف **ههنا** اي مدعي المعلق عند منع السائل بالمنع الحقيقي او المجازي  
 فاعرف **او** **فقد** اي مقدمة دليل المعلق او دليل المدعي في التعليل في الصغير والاضافة  
 للملحاة لالادبها فافهم **برسل** ينتج عنه المنوع **او** **بإبطال** السند المسوي او الالاف مطلقا  
**سائل** ان يمنع منعاً مطلقاً بالمنع الحقيقي فالنتج المجازي بعيد فافهم **شيئا** معناه من  
 مقدمة الاثبات او جزء المقدمة على ما يشره بقوله **من** **مقدمة** **الدليل** او شيئا من مقدمات  
**او** **بإبطال** اي من مقدمات سيف لا بإبطال السند المسوي او الالاف مطلقا **فالممكن** تلك المقدمة  
**برهنه** **حديثة** كما سبق تفصيله **او** **مسئلة** **فقد** **اخصم** **فادامع** **سائل** شيئا من تلك المقدمة **بأني**  
**فيه** اي في هذا المنع **التفصيل** **السبق** وهو اثباتات منع بالذات او بالواسطة والانتقال  
 الى دليل اخر وكذا التغير والتحرير واهم جرائها ان يقع العجز عن اصدار الطرفين والانسلس  
 او برور وهما حال العلم ان تصوير ثبوت المدعي من ابطال السند يكون اذا بطل هذا السند  
 بطل النقيض للضرورة بينهما واذ ابطال النقيض ثبت المدعي كاستحالة ارتفاع النقيضين  
 ينتج اذا بطل هذا السند ثبت المدعي كالمقدم حق والسائل مثل قبل فقل ان يمنع الضعفا  
 بان يقول لا سلم استقام بطلان هذا السند بطلان النقيض لحوال ان يكون السند  
 المدكور غير **معلق** فاعرف ان اثباتات الصغير المدكورة كما اشرنا اليه او ابطال هذا السند  
 وليس سائل منها كلام اخر وهو ان هذا الكلام على السند وكل كلام على السند غير مفيد هذا الكلام  
 غير مفيد **معلق** ان يرد ويقول ان اردت ان كلام على السند الغير المسوي فهو ممنوع  
 وان اردت ان كلام على مطلق السند فكبري منقوضة وقدر دلي كبري ويقول ان  
 اردت ان الكلام على السند المطلق غير مفيد فمنع وان اردت ان الكلام على السند  
 الغير المسوي غير مفيد فالتكرار لا وسط وفي الشارح المسعودي في كلامه غايته ان هذا

وقوله ان يمنع

فاعرف







فصل في بيان المنع الذي يسمى غصبا وقد جوزه بعض المحققين لصاحب المطالع والتوضيح  
 فلهذا اتفق في حال المنع ان جهة توجز صاحب التوضيح ان يبرأ المنع مع السند بما ذكرته في صورة  
 الابطال والاستدلال كما سيجي في المتن **لا اجل السائل بالدليل** اي باقاة الدليل فيه  
 البتة لان التبيين في مراتب المقام السند قد تكرر **والدليل** الذي لم يكن بديهيا بليغا  
 ولا سلكا عند الخصم لان كل منهما لا يقبل الابطال كما لا يقبل المنع **ومقدمة الدليل** اي دليل  
 المدعي او المعلن كذلك **قبل ان يستدل العقل** **بما كانت المقدة** وانما لم يقل في قوله بدل  
 قوله قبل ان يستدل معناه حصوله بالبرهان في المقصود فافهم **فد** اي ذلك الابطال والاستدلال  
 عليه **يسمى غصبا** سواء كان صدره طلب الدليل او لا وبعد اثبات المعلن لهما اولاهما  
 صورته كلها فغصب على ما قالوا لغيره فبانه المصنف لا يشيئ الثاني حيث قال قبل ان  
 يستدل هو وجز السند عند الخصم بالفد المنع مطلقا والنقض الاجابي والغصب  
 في المدعي غير المذكور في سائر المتن لان الغصب المذكور في كتب هذه الفروع موقوف  
 مقدمة معية قبل الاستدلال عليها ولم يذكر موقوف في الدعوى الغير المدللة لندرة لانه المعلن  
 لا يذكر الدعوى النظرية في الغالب بخلاف المقدمة لكنه لما كان في الدعوى الغير المدللة  
 وابطال غصبا في نفسه فمقتضى المصنف اليه اولا **لان الاستدلال مصب المصنف** **والدليل**  
**قد غصب** **سائل** وكل شي استنه كذا يسمى غصبا فيخرج ان ذلك الاستدلال يسمى غصبا والمراو  
 بالاستدلال الاستدلال على المقدة المعينة وهو ظاهر فلا بد على الصغرى ان كل استدلال  
 منصب المعلن غير مستلزم لان بعضه منصب على كافي السقطين فلا حاجة الى الاستدلال في  
 ضمير غصبه ولا مجال لمنعه هذه الصغرى بهذا القيد ولكن ان يكون القياس مرگا على ما  
 قال الترحون من ان الابطال المذكور لا يتحقق الا بالاستدلال والاستدلال منصب المعلن  
 واما لا تده غصبا على فتخرج ان الابطال المذكور لا يتحقق الا بنصب المعلن وقد غصبه سائل  
 فلهذا التبرع جعل صغرى فيضم اليه الكبرى وهي وكل ما هو كذلك فهو غصب فتخرج بمقتضى التبرع  
 ان الابطال المذكور يسمى غصبا وعلى كل التقديرين هذا الاستدلال على مصحح لا موجه لان  
 التسمية بمعنى الاطلاق لا بمعنى وضع الاسم على وكل ما هو مثله مصحح لا موجه على ما في

محل قوله عايد الى ما يقال في تصحيح الجواب ان يسمى غصبا فانهم واخر من بعض المحققين على هذا  
 الدليل بانه جازي في النقض والمعارضة لانها استدل من سائل وكل استدلال من سائل  
 يكون مصباحا لهما لا يكون غصبا فتختلف حكم المدعي عنه واجب منه يمنع الجواب بان يقال ان  
 الاستدلال انما يكون غصبا لمنصب المعلن اذا علم ان سائل قد ادعى بعض ما قبل المنع ولم يعلم ذلك  
 فيها وقد يجب منه منع مختلف بان يقال انما غصب كره بقا لا يعلم ان سائل ودليل المعلن فيضطر  
 الى النقض والمعارضة والاضطرار الى القول بالدليل الباطل فلهذا تده والدليل عدم قبوله وهو  
 لا انكشافا وطيفة المتخاضعين لغيرهم من غير ضرورة واقعية لطلب اليه على ما سيجي وقال بعض الافاضل  
 ومهنا اقم آخر اهله القوم اسما ورسما وهو ان حكم بطلان المقدة بعدم المنع وقيل من غير استدلال  
 عليه سواء كان البطلان بديهيا او نظريا **وقد اشرنا اليه في ما قبله** **واحد** علماء هذه الفروع  
**فد** اي ان يكون الغصب مقبولا **بالحجج** بالوجوب العرفي وتحميل الشئ في حيث قال انه  
 تقا وجادلهم بالحق في حسن على تقدير كون الامر للوجوب كما سبق فلهذا **يسمى الغصب المستدل**  
 عليها **الحجج** اي عن الغصب فقال بعضهم انه سموع على ما سيجي وجهه في المتن فيجب  
 على المعلن ان يحجب عنه فقال بعضهم انه غير سموع لاستتمه الخطأ في الخلف لا انقلابا وطفقة  
 المتخاضعين فلا يجب ان يحجب عنه ولما كان هذا القول قول الاكثرين وفيه التفتير قال  
**والمختون** **الاول** اي الغصب **في سماع** لما ذكرنا في جرد كل منهما عن الظاهر للصواب لان  
 الصواب انما يظهر اذا منع سائل واستدل المعلن لانه يخرج اصددها وقال بعض الافاضل  
 وانما لم يسمعه لان المعلن اذا لم يحلل يكون التعديل حتى يعلم حقيقة دليله او بطلانه وليس  
 لسائل هناك الا مطالبة ذلك فاذا غصب ففوات غرضه ولانه اذا جوزه ذلك في  
 جانب سائل فالمعلن ايضا قد غصب فيلزم بعدهما كما كان فيه وصلا لهما عن طريق التوجيه  
 انتهى آخر من على الوجه الاول بان الاستدلال ان غرض المعلن ان يعلم حقيقة دليله او بطلانه بل  
 غرضه اظهار الصواب باني وجه كان اظهار الصواب يحصل من غير ان يعلم حقيقة دليله او بطلانه  
 بان يمنع سائل فيجبر المعلن عنه دفعه ولو سلم فلا يبرم منه فوات غرضه على تقدير الغصب  
 لجواز ان يعلم حقيقة دليله بان يرفع الغصب ويطلب اليه بغير رفع الغصب ويطلب الغصب

وقد اشرنا اليه في ما قبله

والمراد من قوله







قوله بجمع الخواص

اعانة لي بالكنوز  
وراعبه الوهب

2



اقول لتحقيق هذا ان استلزام الدليل بملوكه من جهة من الهيئة الحاصلة من اجتماع الشئ الظاهر حيث  
كونها نسبة بين الدليل وملوكه وذلك الاستلزام اما بان من اثر التقريب ويؤمن كونه  
جانب من سوق الدليل وتطبيقه على المدعى عليه كمنهورا وجانب من نفس التقريب وهو كمنهورا عليه  
بقوله لا استلزام هذا الدليل فعلى الاول يكون التقريب صفة للعقل وعلى الثاني صفة للدليل وعلى كلا  
التقريبين لا يكون التقريب من مقدمة الدليل قبل مقدمة الدليل فتطبيقه على خبر الدليل من القضية الحقيقية  
وقد طبق على خبر الدليل من القضية الحكمية كما يجزى بالصغرى وكلمة الحكمية قبل وقد طبق على الاستلزام  
المذكور ان قلت الاستلزام ما تؤخذ في مفهوم الدليل المنطقي كما جاء ذكره بعد قلت هذا التقريب  
الصحيح لان الحكماء عرّفوا العلم بالنتيجة بعد النظر الصحيح ضروري الى اللازم بين الملقى الاخص وتعلمهم  
في بعض كنه او منى على الخبر او هو يتضح بما علم من **وقد يرد** الى تصوير منع التقريب مطلقا **لا استلزام**  
**استلزام هذا الدليل** ذلك المدعى ولم يقل لزوم ذلك المدعى لان الدليل لان الاستلزام بمعنى  
الافتقار وهو خاص لاقتضا السبب بسبب بر من عكس على انهم استعملوا الاستلزام في اللازم  
البيّن بالمعنى الاخص وهو كمنهورا في الدليل المنطقي مع انه ما يؤخذ في تعريفه دون اللزوم وعليك  
الاستلزام في هذا المقام وبما استدل به ان الاستلزام اما على التقريب وهو ظاهر ولازم **وقد يرد**  
**تصوير منع التقريب** **وبما لا يتم التقريب او التقريب ليس** او فيه منع او منع التقريب  
او اطلب منك بيانه او التقريب غير تام **والقريب** **الاجم** الظاهر منه انه قد يوجد مع نقصان  
كما اذا انتج الدليل والاعم مطلقا او من وجه مع انه يقول بها فلا تقرب اصل على ما يجزى فلا بد  
من ان يقال بان يقال انما يوجد بناء على ان الوجود والتمتة متساوية على ما ذهبوا اليه في غير هذا العمل ان  
تامة التقريب لازم لوجوده فانه قلت فليكن محمولا على ما به ان يقال ان التقريب جانب من  
سوق الدليل او ابراه على وجه خاص فمضى اتقى التقريب بوجه سوق او الابداد دون الوجه الخاص  
كما قال بعض الفضلاء فيما وقع في كلامه من التقريب فلا يتم التقريب والجواب بتوجيه التامة بالنقص  
الى المفهوم لا بالنسبة لاصح ليس على ما ينبغي بل الصواب ان النفي يتوجه الى القيمة والمقابلة كما  
في قوله تعالى لا تنفع مطاع بل يتوجه الى القيمة فقط على ما ذكره الشيخ في دلائل العجا من ان حكم  
النفي اذا دخل على كلام فيه تفسير بوجه ما ان يتوجه الى ذلك التفسير وان نتج خصوصه كما لا يخفى

في رد المحتار على الدرر المنيرة  
المقدمة على التقريب

رد المحتار

رد المحتار

في نفس فثبت ان المفهوم باصدق منصف ان **اذا انتج دليل معين مدعى او نتج ايب** **ويجوز**  
الى غير ذلك في سواء كان سوابا بالذات او بالواسطة او بعكس النتيجة او لا او لا **اخص** **منه**  
الى من المدعى سواء كان اخص بالذات او بالواسطة وسواء بعكس النتيجة او لا كما اذا كان اخص بالذات  
وانتج بقول لانه ناطق وكل ناطق انتج مدعى مدعى ان قلنا لانه يستجيب لكل نتيجته كانت  
ينتج بالذات باب ويبر وان قلنا لانه ناطق اسود وكل ناطق اسود ينتج بالذات الاخص  
منه وان ادعى مثل بعض كونه احسن وانتج بقولنا بعض احسن متحرك بالارادة وكل  
متحرك بالارادة لا شعور ينتج بواسطة عكس النتيجة باب ويبر وان ادعى مثل بعض الاحسن  
ضاحك وانتج بقولنا بعض الضاحك اميض وكل اميض روي ينتج بواسطة عكس النتيجة  
اخص منه فاعرف **واما اذا انتج دليل اجم** اما بحسب المادة كما اذا ادعى كل ركن ان  
وانتج بقولنا لانه متفكر وكل متفكر هو انتج اجم منه مطلقا او بحسب الصورة كان مدعى كل  
حيوان انتج بقولنا لانه ناطق حيوان وكل ناطق انتج من النكالات  
بعكس الصغرى بعض كونه ان ولى اجم من المدعى اذا جازى اجم من الكل وقيل اجم من وجه  
والمبارز **فلا تقرب** اي فلا يوجد فيه التقريب اصل على ما حققناه انما فافهم قيل اذا انتج  
الاعم مطلقا او من وجه فمضى التقريب لكنه ليس بنام ردة كما سبق وقيل اذا انتج اجم مطلقا  
بحسب الصورة فمضى التقريب وان لم يتم ردة بقوله ايضا **كان** **المدعى** **موجبه** **كلمته** **مطلبة**  
كانت او شرعية متصلة او منفصلة **ونتج الدليل** **موجبه** **جزئية** **لذلك** **سواء** **كانت** **كانت**  
النتب بمرئنتج الدليل والمدعى بحسب المادة او الصورة والصورة سواء كانت بحسب الحكم  
او الكيف او الجهة او غير ما من كون القضية حقيقة او خارجية او ذاتية فمضى التقريب ولما كان  
الاستلزام غير التقريب على ما به الظاهر من سوق الكلام لا يرد ما قاله البعض اولى الافهام من انه  
لما كان الاستلزام فالنتج منه كانت المعارضة التقريرية والنقص الجاهلي التفسيرية باعتبار  
المدعى الضمني خصيصا من المصنف فافهم **فصل** في استعمال الالفاظ الواردة على المنع حقيقة  
او مجازا مطلقا **فيل** فالقاضي مضمّن الحكم والدين في كنه الدلالة ونحوه اخص لا **ينتج**  
منها تحقيقا او عرقا **فصل** وهو حال قال زيد لانه سقم النافل وتوكله الى مقول القول هو

رد المحتار

رد المحتار  
اذا انتج اخصية المدعى  
المدعى التامة







المنع سواء كان بالدليل او بالتبني او بالتكريب او لا فلهذا علم البعض فيما سبق اثبات المذكور  
 بغير المراد من المنع وبيان ذلك بوجوب التفسير والانتقال فيما من اثبات الاحال **كما**  
**عرفت** في الفصل الثاني من اول المقالة واما الواجب على المحلل عند نقض النافذ معاوضة  
 المعارض فبشيء في مقابلة فالتشغال بها من صرف التهمة الى ما لا يجنبه **فلا يمنع** جوابا لما لا يه  
 ظرف معنى اذا فلا يحتاج تاويل المضارع بالماضي لكنه يستعمل كاستعماله للمعجزة عند اهل العربية  
 فيحتاج الى التاويل والواحد على المسبب كما روي باللابري **منع المنع** لانه لا يوجب اثبات **بما**  
 الى المقصود من منع المنع **منع صحة** الى منع صحة ورود المنع بقرينة قوله **وتقرر** الى تصوير  
 منع المنع **لا سلم صحة** ورود **منع المنع** اذا منع ذات المنع ككافة لانه يقتضي الطلب على الطلب  
 وانه منع الوجودي الضمني فكان المنع اذا في حين المنع ان منع صحة ورود وانه الوجودي الضمني  
 وان كانت قابلة للمنع لكنه لا يرفع احرم اثبات الواجب عليه ومقتضى منع المنع **لا يجوز ان**  
**يكون المنع** الذي منعه به **بوجوبه** او مستلزما لثبوت **لا** اذا ذهب اليك **وكذا** الى كما لا يمنع  
 منع المنع لمحلل **لا ينفذ** منع **السؤال** ذكر على سبيل القطع لانه لا يوجب اثبات ايضا لان  
 القطع العقلي لا يوجب مطابقة الواقع مع ان منه زعم المنع وشفاده الرجح قال في الحاشية  
 السؤال الذي ذكر على سبيل الجواز فلا يمنع منعه اذا جواز لا يمنع اجماعا انتهى قول هذا مني طالع  
 السند مطلقا من قبل التصور كما هو مذاهب بعض على ما سبق فيكون من قبل الشك والشك  
 لا يوجب الشك فلا يبرهنه ولا لا يبرهنه لا يمنع منعه فالتقريب تام فلا يبرهنه ما قبل ان يظهر دليل  
 عدم الصحة في هذا كاشية لاثبت المحلوك تمامه كخوفه بقرينة **ان** **منع** في خروج الرب من الضمنية  
**منع** المحلل مطلقا **منع** الى حال اهل **منع** ما يبرهنه من السند والتصور سواء كان على سبيل القطع  
 او لا لان السؤال الذي ذكر على سبيل الجواز قد يجوز **لا يوجب اثبات** **المعقولة** **المنعومة** **التي** **منعومة**  
 الاثبات الى الذي **يجب** ذلك الاثبات **منع المنع** وكل لا يوجب اثبات المقدرة المنعومة  
 لا يرفع المحلل منع المنع ومنع ما يبرهنه لا يرفع المحلل والغرض منه تاييد كلامه كمنه اذا  
 كان المحلل في صدر دفع المانع هذا المنع واما اذا لم يكن كذلك بل اذا كان بصدد تغيير الدليل  
 او بصدد الانتقال من دليل اخر او من كنهه كمنه في الاخر لغرض من الاغراض فلا يجب عليه

روى في المتن

الاثبات

الاثبات فاما لم يجب عليه اثبات يرفع المحلل منع المنع ومنع ما يبرهنه في هذا السبب  
 فتح كالتاويل بوجوب السند للمالك الوهاب **انتهى** كلامه انتهى **وكذا** الى كما لا يرفع المحلل  
 منع المنع ومنع ما يبرهنه **لا يرفع** منع **السند** الى منع وهو كونه السند صالحا **السند**  
 الى كونه سندا لانه لا يوجب اثبات الواجب عليه وان كان هذا المنع واردا على الوجودي الضمني  
 على ما مر **مسند الجواز** مطلقا ومن وجده لا يرفع الى منع او المقوى للمنع والصالح المستند  
 هو السند وى والاختصاص مطلقا وكذا لا يرفع منع وهو استقامة السند في ذاته بان لفظ ليس  
 بجائز بل فيه ظل لان هذا المنع وان كان واردا على الوجودي الضمني القابل للمنع في صدره لانه  
 لا يوجب اثبات في نفسه **وكذا** **لا يرفع** الى محلل **البطلان** **من** **حيث** الى صلاحية السند  
**السند** كونه سندا مقبولا **مسند الجواز** مطلقا ومن وجده كان قال السائل لان ليس  
 بان لم لا يجوز ان يكون جوابا لفعال المحلل صلاحية كونه سندا باطل لانه اعم مطلقا من  
 نقيض المنع ولو كان هذا السند القول ان السند اعم من ومنه نقيض المنع لان هذا  
 الابطال ليس البطلان لانه السند بل وصفه فلا يوجب اثبات في نفسه ايضا قبل منع تلك  
 الصلاحية وابطالها مفيد والغير المفيد انها بمنع ذات السند كونه منع الجواز على ما سبق من اشارة  
 بان منع صلاحية السند وابطالها انتقال من حيث السند الى المالك وهو لا يوجب اثبات لفعال  
 عند حقيقة الحال فرع ما قيل او يقال **وكذا** الى كما لا يرفع المحلل ما ذكر **لا يرفع** ايضا **البطلان**  
**عبارة** **المانع** مطلقا سواء كان تصوريا كالمسند او تنويرا او غير ما ذكر ابطال عبارة النافذ  
 والمعارض **لما** **انتهى** الى سبب في القصة كانت العبارة **القول** لفظ سرى الى وفي الغرض اسم  
 المسطر ثم نقل من هذا القضية الكلية التي هي وسيلة لمعرفة احكام حرية جامع بينهما **العربية**  
 المستفيضة العلوم لادوية المتوقف عليه ادب التدريس بالذات وادب النفس بالواسطة وهي  
 علم كثر به عن المحلل في كلام العرب لفظا وكنا به ونقسم على ما صرحوا به الى اثني عشر قسما فمنها  
 اصول وهي التي في ذلك ومنها فروع اما الاصول فالبحث فيها اما عن المفردات من حيث  
 جواهرها وروادها فعمل النفع ويقال له من اللغة او من حيث صورها وبنائها فعمل الصرف  
 او من حيث انتساب بعضها الى البعض بالاصالة والفرعية فعمل الاشتقاق ويقال له من اللغة











او الاخص منه فالاول بطريق الزوم والاخير بطريق الاستزاد فلا يريان في هذا المقام  
**دليل على ان** دليل **نفي** ما **اودع** بان نفي نقيضه اذ قد استلزم من المسألة الاولى ان  
 منه وكل دليل ثلثه كذا فهو باطل فينتج ولبات هذا باطل ينبغي هذا دليل التصور قبل لا يجوز  
 لب نفي تصور الدليل ان يقول وان ثبت وان سرق بدل قوله وان دل فيما كان  
 استلزامه قطعاً لان حقيقة المعارضة ان يسمي السائل دليل المعلن وان لا يتصور له لان نقيض  
 ثبوت والايزم ثبوت مدلوله فيكون معارضة على ما يافيه فيه نظراً حكم المعارضة المقتضى اي  
 استلزام ثبوت مدلول دليل المعلن فلهذا قالوا ان كان غرض المعلن تبجيل مجرد وايضا ان كانت  
 الاثبات المدعى في الواقع تبجيل الراي على الزوم فلا يفرغ ذلك بالمعارضة بل المناقضة  
 او بالنقض فاعرف وانما قال نفي ما اودعته ولم يقل نفي مع انه اخبر لئلا يذهب اليه  
 بارجاء الدليل فيكون مورد المعارضة الدليل مع انه غير مرضي المصنف على ما سبق فلا يكون  
 النسب بغيره **ودفع المصل** مصدر اضيف لفاعل لا لاصحابه وذكر مفعوله مضروباً وهو  
**المعارضة** اي معارضة السائل **بما يقع بغيره** **دليل** السائل **المعارض** وذلك المنع هو  
 المناقضة او دفعه بما يثبت **المعلن** **دليل** اي دليل المعارض بخلاف الحكم او  
 يستلزم الف والخصوص غير المختلف وهو اي الاثبات المذكور او الدفع المنصور **النقض**  
 الاجمالي الحقيقي **وسمى تبجيل النقص** الاجمالي في مقابلة قبل المناقضة والنقض الاجمالي  
 انما يتفعل للمعلن ان كانت المعارضة معارضة بالسائل او بالغير اما ان كانت المعارضة معارضة  
 بالسائل فلا يتفعل بل يريان لان دليل المعارض في عين دليل المعلن ما هو صورة **الجب** بان  
 لا يتم الغيبة المذكورة من جميع الوجوه بل بابق خصوص الصور بعضها المادة كما سبق واللام  
 يتصور منها المعارضة فلا يريان من غير بعض المادة كما ذكرنا في الاثرانية والخبر الغير المكررة  
 الاستثنائية في نفي المعلن في المعارضة بالقلب ايضا وفيه دلالة على ان المعارض باق في مقتضى  
 المعارضة بالمعنى دون الدليل على ما هو في المصنف وانما قيل من ان المعنى لا يلزم الدليل مقتضى  
 وانما اللازم يستلزم اتقاه والمزوم فكذا ما ينبغي على تسليم السائل دليل المعلن بحسب الظاهر قد بر  
 وتبين على ما يقع الا المعارضة على المعارضة على تقدير كونها واقعة القول ان كل معارضة فيها معنى

في رد المحتار  
 وحيد العرف

رد المحتار

وهو لا يتعين على دليل المعلن ان يتم ان يكون المعلن  
 المعارض اي ان يثبت المعارض في عين دليل المعلن  
 حاشا ان المعارض لا يثبت الا في عين دليل المعلن  
 قد علم فان في المعارضة بالقلب مع ان المعارض لا يثبت  
 المعارض في عين دليل المعلن بل في عين دليل المعلن  
 قد علم في عين دليل المعلن بل في عين دليل المعلن

مستلزم ان كانت المعارضة  
 معارضة بالقلب

النقص

النقص على ما هو المشهور **ودفعه** **بما يثبت** **المعلن** **دليل** **نفي** **ما** **اودع** بان نفي نقيضه اذ قد استلزم من المسألة الاولى ان  
 الاول بخبر واقعة او اصطلاحاً كما سبق من في الانتقال من دليل المدعى في عين دليل المعلن  
 الاثبات **المعارض** فقط لا الانتقال للمفوض لا للاحكام لان المعلن في قدر على دفع حاشية  
 السائل بما سبق من النقص على ان الدليل الاول سلم عند ان يثبت المعارض بل بحسب الظاهر في كل مراراً  
 قيل بغير الدخول وتحريره اثبات حكمه ولا يخفى بانيه ومن خص هذا الاثبات بمعارضة  
 السائل مدعى دون مقدمه دليل فقد خص لا بخصيص لان تلك المقدمة بمنزلة اصل  
 المدعى ودليلها بمنزلة دليل فافهم **ولي كون هذه المعارضة** اي معارضة المعلن على معارضة  
 السائل **والتي المعارضة** **المعارض** **دليل** **نفي** **ما** **اودع** بان نفي نقيضه اذ قد استلزم من المسألة الاولى ان  
 السائل المعارض كما يراض **دليل** **الاول** وذلك كما يراه في اثبات الدخول  
 برسل آخر فبمعارضة السائل **والجواب** عنه ان يقال لا يلزم ان لا فائدة فيه فلهذا قالوا ان يكون  
 الدليل الثاني للمعلن اقوى من دليل المعارض بوجه من الوجوه ولو سلم انه ليس باقوى منه  
 فيجوز ان يكون مجموع الدليلين اقوى من دليل واحد كما قال المصنف في الحاشية لقوله  
 في الفتح قبل هذا البحث معارضة تقديره واراد على الدخول الضمنية وهو ان المعارضة على المعارضة  
 تفيد لان كل من عند المعارضة من خصائص المعلن يرقى به الدخول متمماً وحاصله  
 ان المعلن لما تعارض على السائل المعارض كانه قال المعارضة تفيد فمعارضة السائل  
 في فعال المعارضة لا تعارض لان السائل السائل المعارض يكون معارضاً لدليل الثاني  
 للمعلن هذا ايضا وكما كان الدليل السائل المعارض كذا فائدة فيها فتنتج المعارضة  
 على المعارضة لا فائدة فيها وفي هذا الدليل خدشة ظاهرة فيسئل هو في قوة المنع لانه واراد على  
 ما صح منه قول في يكون خصاً لان الغضب في عرفهم استدلال السائل على المعلن كما صح منه  
 اذ كل معارضة فيها معنى النقص مع ان هذا القائل يقول انما ان المعارضة التقديرية  
 غضب عند المصنف كيف يقول بان في قوة المنع فتأمل فلا تغفل والجواب بوجهيه  
 منع الكبرى الدليل وكل من السند به اخص مطلقاً من المنع سواء كانت المعارضة  
 اجمالا للدخول الضمنية بانيات نقيضاً واخص منه فيلزم فافهم قبل الجواب بطلان وجهيه

رد المحتار



كلام على السبيل المخرج قد توهم ما ذكرنا فلا حاجة في الجواب الى ان يقال انه مبنى على ان  
المعارضة التقديرية من الوضائف الموجبة او على جواز العصب فبعضهم الظن ان الاستلزام  
ان اضرب في الدليل لا يكون الا قطعيا وان كانت مقدما غير قطعية كما في الضرر المستتر  
في الجاهل اذ انزلت من مقدما غير قطعية كما قال السيد الشريف في حاشية مختصر المنهاج  
لان قطعية الاستلزام لا تقتضي قطعية المقدمات بل اعم منها ولهذا انقسم الدليل المصطلح  
عند اهل الميزان الى الضمان المحض فالقوى من المقدمات القينية كالبراهين الست  
اقوى من المركب من المسك والمستهور او المقبول والمظنون لان ما كان يقين من جهة  
الصورة والمادة اقوى مما كان من جهة الصورة فقط فاعرفت هذا فاعلم انما قال البعض  
الافاضل من ان الدليل يستلزم مدلوله اما قطعا او ظاهرا والثاني اما استقراء او تمثيل  
والاول اما ان يتركب من مقدمات قطعية او لا والاول دليل قطعي والثاني اما ان يقتضيه  
فالجميع اربعة دليل قطعي واما ان يقتضيه واستقراء وتمثيل وسماه الفقهاء قبسا والاول  
اقوى من الباقية والباقية من وجبة كسب النوع كمن قد يكون بعض منها اقوى من الاخر  
بغلبة الظن فتأمل الاول لا يكون اقوى الا بتمثيل او بالكثرة والثاني يكون اقوى من تمثيل  
بالكثرة ونسب الضمان كان الظن في مقدماته اقل كان اقوى وكذا الثالث لان ما كان  
استقراء الكثرة كان اقوى واما الرابع فيبقى غيب وكذا بالكثرة فشرحه وهو الاظهر خلافا لهما  
وظل بيانه في الاصول انتهى فاذا عارض معارض مخلص من برهنا بنبات قوة دليل قوي دليل  
المعارض فاعرف واما منع كون المعارض في معرض المعارضة مستمرا الضعيف دليل فلم  
يجز عادة المحققين ثم اى بعد ما علمت المعارضة ودفعها العلم ان المعارضة مطلقا **تقسم**  
**الى المعارض المتعلقة بالحق اى بالاقوى وهو ان ثبت من الاثبات** **السؤال**  
**المعارض خلافا من القبيض والمب دوى الاخص كما مر بعد ان ثبت** **المصل** **متعلق**  
بان ثبت السبل مداه اذ قيل الاثبات يكون غيبا لكنه غير العصب المعروف اذ ابطال  
المدعى الغير المدلل من اقوى الاقتراضات فافهم وتقسم **الى المعارضة في المقدمات** وتسمى هذه  
مناقضة على طريق المعارضة بغير شبهة في كون موردها مختلفا مقدما مخفية من مقدمات

وكذا المركب من المقدمات القينية اقل من المركب  
من المقدمات القينية اقل من القوة والضعف  
بوجه الجليل وبغير الخفات تصدق من بين الطيات  
والله اعلم بالصواب فانهم ساء

الدليل وانما قال المصنف في الحاشية على طريق المعارضة اى انها معارضة لشبهة المناقضة  
فتكون مناقضة بشبهة لا بحقيقة لانها بالنسبة الى تمام الدليل اى الى كون تلك المقدمة خروا  
من الدليل تكون مثبها بالمناقضة واما بالنسبة الى ذات تلك المقدمة من غير نظر الى كونها  
جزءا امته فتكون معارضة حقيقة لورودها على الحكم المستقل فاعلم ان كل مناقضة في الحقيقة  
فلا بد وان المناقضة في عرفهم طلب الدليل على مقدمة الدليل كما عرفت فلا بد فيه امر ان  
احدهما يكون السؤال المطالبة ولا مطالبة بها والاخر يكون المورد مقدمة الدليل والامر الثاني وان  
تحقق بها لكن لم يحقق الامر الاول لان السؤال بها البطلان لا المطالبة فكيف تكون مناقضة  
بالنسبة الى تمام الدليل فظهر من هذا انها مناقضة من وجه ومعارضة من وجه اخر لكنه لما اقر  
المورد قال المصنف في الحاشية مناقضة على طريق المعارضة بغير الجرح السهم قدرى حيث قال انها  
مناقضة على سبيل المعارضة والعكس **وهى** اى المعارضة في المقدمة او المناقضة على طريق  
المعارضة **ان ثبت** من الاثبات ايضا **السؤال** المعارض **دليل مقدمة المصل**  
واختلاف كاختلاف السابق ثم من القبيض والمب دوى والاخص على ما مر مرارا **بعد ان ثبت**  
**المصل** مصدر مضاف الى فاعله ومفعوله **هذه كانت المقدمة** اذ قيل الاثبات يكون غيبا  
اتفاقا وهذه الاثبات اعم من ان يكون حقيقة او تقديرية لشمول المعارضة التقديرية في المقدمة  
فافهم واختلف في العرف بخفض بالقبيض وبما يستلزم من المب دوى والاخص فلا يرد  
ان يدرى التعريفين غير مانع لا خيار لشمول الاختلاف غير ما يستلزم القبيض كالاختم و  
المباين فلا حاجة الى ان يجاب بان هذا التعريف مبنى على انه سبب من جواز التعريف لا الحكم  
اذ هو في موضع يرد بالتعريف بغير التعريف فخرج بعض الاشياء والتعريف لاصحى الفائدتين  
احدهما تسمية المعرف عن جميع ماعداه والاطلاع عليه بما هو ذاتي له مع ان المب دوى شرا  
في المعرف انما فطنت الاقدام في تسمية الحكم مثال المعارضة في المدعى طبر واما مثال  
المعارضة في المقدمة كما اذا قال المصنف هذا الشيخ ليس بكاتب لانه ليس بان وكفى كاتبا  
ان ثبت الصغرى بانه جرح ولا شيء من الجرح بان فقال السبل على معارضة وان دل  
دليلك على عدم كونه ان نال كونه شرا دليل بول على كونه ان نال كونه ان نال كونه ان نال

الى سبيل المعارضة على سبيل المناقضة والبعض اقية  
ناتج عدم جواز التعريف ان من ساء



اوزجيا وهو ان هذا الشيء متنجس سود وكل متنجس اسود وان اوضحا حلت اوزجيا  
 ولما كان هذا من التقييد من تقييد التعريف لكونه ان ما اوليا ذكره في زيل التعريف  
 دون التقييد بخلاف الافق التاوية فلهذا اوردته في فصل مستقل فقال **فصل في بيان**  
**الافق التاوية للمعارضة وكل منها** اي من المعارضة في الحد في المعارضة في المقيدة  
**تفصيل** **افق** وهي المعارضة بالقلب والمعارضة بالمثل والمعارضة بالغير فيكون  
 الافق ستة لان **دليل المعارض مطلق** ان كان **ليس دليل الممثل مادة** وذلك بان  
 يكون مدار الاستلزام واحدا وهو الحد الاوسط في الاقتران في المقيدة الاستثنائية اي ان  
 الحكم نفييا وانما في الاستثنا في ذلك يمكن اتحاد الدليلين في جميع المقدمات فكل بين الدليلين  
 المتعارضين في الاول فكل هذه الغنية عند المنطقيين واما هذه الاصوليين فالمقصود  
 منها اتحادها في اللفظ فقط واما المعنى فختلف فيه بين الخصمين لا لكل احد على ما يحل  
 عليه لا خروا لهما افا والدليل الواحد التقييد كما قال الخفي الما البالغ للفتن تخرج  
 بمطافات الخمس لقوله عليه السلام اذ بلغ ما للفتن لم يتحل الخبث اي ينعف عن حله فيكون  
 مخلوبا فيفتقر الى ما في معارضة بان يقول الما البالغ للفتن لا يتجس بلقات الخمس  
 لقوله عليه السلام الما البالغ للفتن لم يتحل الخبث اي برده ولا يقبل ولا يقبل لانه  
 فلا يتجس فيه ردا مادة الدليل في اللفظ والمعنى معا فلهذا اهل المعقول والاصول دون اللفظ  
 فقط اهل هذا قال قول من قال ان صحة النظر عند الاصوليين شرط لصحة الصورة فقط فتأمل  
**وصورة** بان يكونا متحدين شكلا وضررا في الاقتران في قيل كفي الاتحاد شكلا فيه وضعا وضررا  
 في الاستثنا في قيل ومن الاتحاد في الصور في الاتحاد في الجهة والشمولية والاتصالية  
 الزمنية والاتصالية والاتصالية العادية وغيره ما قال في التقرير وطرد من صورة الدليل  
 لكونه اقترانيا او استثنائيا بوضع المقدم او رفع التال ومن الاقتران في ضرب اول من الشكل  
 الاول فافهم انتهى قال في الحاشية تفسير لمحلل حجة المعارضة على المعارضة اذ لو نقص  
 دليل المعارض اوضح مقدماته فيقلب مقدماته عليه فاعرف انتهى لقوله فاعرف شدة  
 لما سبق منا اننا قال في الحاشية وحصل هذه المعارضة ابطال دليل المحلل لان الدليل

الصبي

الصحيح لا يقوم على التقييد فبها معنى النقص واما في غير ما من المعارضة فلا يتغير فيها الجوانب  
 ولعل بل يعلم اجمال لان احد الدليلين باطل اما دليل المحلل او دليل المعارض الا في القسم  
 الاخير من المعارضة بالغير فافهم انتهى وحاصل هذه الحاشية ان المعارضة بالقلب ابطال الدليل  
 لا الحكم في مع ان الحجة عند في المعارضة فلا بد على ما سبق منا وجود معنى النقص في هذه  
 المعارضة انما هي بمعنى النقص بزيادة حصول الفد بان يقال وليك هذا فاسد لانه قائم  
 على التقييد وكل دليل شدة كذا فهو فاسد لان الدليل الصحيح لا يقوم على التقييد وهو  
 المقصود من كلام سعد الدين في التلويح وصرح شرح اداب السعدي بان وجود معنى  
 النقص فيها انما هي بزيادة الخلف بان يقال وليك هذا جازي في تقييد ما كان مع خلف  
 الحكم عنه وكل دليل يثبت في السبب صحيح والمحلل لما جعل في منع البري ستة بان دليلي  
 والقيام على التقييد وتختلف الحكم عنه غير مضمون فلهذا في اذ كان المقام خطيبا  
 فتأمل فلا تغفل فاذا ابدل المعارض في هذه المعارضة معارضة للمحلل لا جازي ليس للمحلل  
 الا منع الخلف ستة انما ابطال دليل المعارض سواء كان ظاهريا او قينيا لان الزوم مقبر  
 في مطلق الدليل المت واليهما فكلها مضمون على ما سبق منا فافهم **في المعارضة الواقعة**  
**في المعارضة** جمع مخالطة بينهما فاسد اما من جهة الصورة بان لم يتحل على شرط الاتساج  
 او من جهة المادة بان كان المطلوب وبعض المقدمات شيئا واحدا وهو المصادرة على المطلوب  
 او كان بعض مقدماته او كلها كاذبة شبيهة بالصادقة وشبه الكاذب بالصادق اما من حيث  
 الصورة او من جهة المعنى وقد تطلق المخالطة على المقدمات الوهمية الكاذبة سقطت و  
 مث خبة فلهذا قالوا المخالطة مختصة بالقسامين السقطت والتمت خبة **الحاشية في المورد**  
 على جميع الاشياء من المطلب المضد يقينية النظرية او على نوع واحد منها على ما سيجي تحقيقه **في**  
**كافة المعارض** التي هي بين دليل المحلل مادة وصورة وما يشبهها من المخالطة العامة  
 المورد **القلب السائل** دليل المحلل عليه بان تقيم لا خلاف ادعاه وتسمى **معارضة السائل**  
**القلب** لان القلب من جميع الوجوه غير ملزم والآن يقصر المعارض بين الدليلين على ما مر مراراً  
 فافهم لان زيادة دليل المعارض بما يقيد تقريراً وتفسيراً لا يتبدل ولا يتغير الا بتدريج في كون







تسميت معارضة بالمثل ولم يقبله المادة ولم يستعمل معارضة بالغير مع ان الصورة ما يكون الشيء  
معها بالمثل والمادة ما يكون معها بالقوة فيخرج الاول مثلاً ولم يقبله الثاني اصل فافهم مثال  
المعارضة بالمثل **كان يقول الفيلسوف** اي يرمي العالم قديم وابنه يقول لا ثالث قديم  
هذه صغرة وقد خلط في كبراه وهو **كل شيء قديم** يتبع من الشكل الاول فالعالم قديم  
**فعارضه** اي فعارض الفيلسوف معارضة بالمثل **بانه** بان يرمي ان العالم حادث وثبت  
بقولنا **لانه متغير وكل متغير حادث** يتبع كذلك فالعالم حادث وهو ما لم يوافق مطلقاً  
من نقيض ما ادعاه الفيلسوف وتعاير الرسلين في المادة واتحادهما في الصورة ظاهر **وان كان**  
دليل المعارض غير اي غير دليل الممثل **سواء كان** تلك المعارضة معارضة بالغير لتعاير  
الرسلين في الصورة والاتحاد عليها على ما سبق **سواء كان** دليل المعارض غير اي غير  
دليل الممثل **مادة ايضا** اي كما كان غيره صور **كما اذا عارض الفيلسوف** معقول عارضنا  
**في الصورة** **لانه** اي في ادعائه قدم العالم وابنه بانه اثر القديم **لحرمان العالم حادث**  
او اثر في بانه ليس قديم وابنه يقولنا **لانه** **اثر الحادث** **والا** **شي من القديم** **بانه** **اثر الحادث** **فنتبع** من  
الشكل الثاني لاشي من العالم القديم وهي اخف من نقيض ما ادعاه الفيلسوف لانه موجبة كسبته ونقيضها  
سلبية جزئية والسلبية الكلية اخف من السالبة الجزئية ولو قدمنا الوسط في الكبرى فقلنا  
لاشي من اثر الحادث قديم يتبع هذا من الضرب الثاني للشكل الاول فيعارض صورته عند  
الضرب من صورته على ما قدمنا وانما اختار المصنف التعاير في الاشكال لانه انما  
ولو ضروب غيرية **او كان** دليل المعارض عطف على الذي في جبهه سواء اي سواء كان غيره  
مادة او كان حجة اي عين دليل الممثل **مادة** وهو القسم الثاني من المعارضة بالغير **وهذا** اي  
كون هذا من قبل المعارضة بالغير او تقديم المعارضة بالغير **لانه** **القسامين** **مخرج** **به** **اي** **هذه** **الكل**  
او هذه التقييمات **المقابل** **المعصم** **اي** **معصام** **الذين** **في** **شرا** **الاداء** **المعصية** **حب** **قال** **فيه**  
وقد لا يكون صورته لصورته وتسمى معارضة بالغير وان اتحدت المادة فيها انتهى بنا  
على ما قيل من ان الغيرية من جهة الصوت اشد وقوى من الغيرية من جهة المادة لان الصوت  
عائنه مصحح بل موجبة خصوصاً عند المحققين لان مظهر نظرهم للصوت على انه اصطلاح

فما شافته فيه فهذا اية بقول الخصام فتأمل في هذا المقام **مثلاً** اي مثال هذا القسم من  
المعارضة بالغير **ان يستدل الممثل مطلقاً** او الممثل الفيلسوف **بانه** **ادعاء** **وهو** **موجب**  
الحيوان او قدم العالم مثلاً كل كان الشيء الذي يستلزم وجوده وعدمه المطلوب كالانث او غيره  
ثم بنا كان الحيوان او قدم العالم ثانياً لكن المقدم حق فالتالي مثله **فيما** **الشيء** **ذلك** **الممثل**  
**بانه** **ادعاء** **المفاد** **اي** **العادة** **الورود** **على** **ميت** **بانه** **الممثل** **وهو** **ان** **العالم** **ليس** **بقديم**  
**بصورته** **التي** **اي** **بالمطابقة** **عامة** **الورود** **ومثله** **بوجه** **بصورته** **اخرى** **غير** **الاشياء** **اي** **غير**  
الصورة التي اختارها **الممثل** **وهي** **صورة** **الاستدلال** **بالسبب** **والصورة** **التي** **اختارها** **السائل**  
صورة الاقتران ان كان يقول السائل ان القديم لازم لذلك الشيء وكل لازم لذلك الشيء ثابت  
فالقديم ثابت فغيره العالم ليس بقديم وقد عتبه التعاير في الصورة من جهة الوضع  
والرفع على ما اشترطه اليه كان يقول السائل المعارض لو كان العالم قديماً لم يكن الشيء الذي  
يستلزم وجوده وعدمه حدوث العالم موجوداً او معدوماً والتالي باطل فالمقدم مثله  
فليس الممثل وضحي ودليل السائل رفق فيتحقق ان صورة فعليك التغيير **الاشياء** **لما** **تفرغ**  
من المقالة الثانية اراد ان يشرح المقالة الثالثة فقال **المقالة الثالثة** **في** **بيان**  
**تعريف النقص** **وتقسيمه** **وتقريره** **ودفعه** **وما** **يتعلق** **به** **وهو** **بما** **لا** **يقيد** **بشيء** **وقد** **تغير**  
**الاشياء** **والا** **يراد** **به** **المناقضة** **وان** **لم** **يقيد** **به** **الا** **ان** **قيد** **تغير** **التفصيل** **في** **براد** **به** **المناقضة**  
ومعنى كونه اجالياً ان ابطال ان نفس السائل باحداثه يرين راجع لا ابطال مقدمه من مقدامة  
لان في الكل انما هو بغيره **والجواب** **عالم** **لم** **يزك** **ابطال** **ان** **تلك** **المقدمة** **تعلم** **لم** **يعد** **بها**  
اوف وكل واحد منها كان ابطال السائل اجالياً اي محلياً في بيان الفاد هذا اختاره بعض  
المحققين وتبطل المصنف في الكسبية وانما عند الاخرين فانه لا يرجع السائل هو ابطال شيء  
على الاجمال ومن اراد التوفيق بين القولين فليجمع الى كسبية الفحجة وعلى كلا التقديرين  
نسبة النقص الى الاجمال من قبل نسبة المتعلق الى صفة المتعلق بالفتح وقيل ان المراد  
عالم يزكراه السائل باطل ان تلك المقدمة انتم من ان يكون معلوماً او غير معلوم فافهم  
**ومعناه** **اي** **مض** **النقص** **مطلقاً** **او** **مقيداً** **ان** **يتم** **في** **السائل** **الاجمال** **وليس** **الممثل** **مقتضى**



او صلي بان يكون السطون بربيتا فان السطانية قائمة مقام الدليل ندر حال كون السطون  
**مسألة** لا على تلك الدفوى ثابت به التخلّف واث استنزام خصوص الف وعل ما هو  
 المشهور ان ثبوتها محض فيه والاول ثبوتها بانه اي دليلك هذا جازية  
 او بربته وضلاصته ومضى الجريان بعينه ان لا يتفاوت الدليل الا بابت الحكم في الله  
 الصغرى كفي في القياس الا في اوجبت الحكم عليه كافي الجريان في القياس  
 الاستثنا في اذ كان المقدم والتالي مشتركين في الموضوع واثب صفات المحمول  
 اذ لم يشتر كفي في الموضوع وهو المستفاد من تقرير المصنف في القوانين ولنا تقرير آخر  
 ذكرناه في حاشيت على طاش كبرى ومعنى الجريان بتخلّصه وهو ترك خصوصيات الدليل  
 بنا على انما لم يثبت بدار الاستدلال وهو نوعان الاول سمي نقضا مخصا والثاني نقضا  
 مجازيا لانه ما مع امكان الجريان بعينه كذا اذا قال الحكم لانه مستلزم القديم بانه اثر القديم  
 واما على امكان الجريان بعينه وذلك لا يكون الا عند اشتراك مقدّمه من دليل كذا مع مقدّمه  
 من دليل كذا في طلة والنقض في هذه الصورة نقض لتلك العلّة في الحقيقة كما اذا استدل  
 بان كس المشرك ماله الادراك وكل ماله الادراك فهو مدرك فيجوز تخلاصه في ان العلم  
 كاتب بانه ماله الكتابة وكل ماله الكتابة فهو كاتب فالحكمة بالمشتركة بين الجريين كل ما به الفصل  
 فهو فاعل وهو بضم ملازمة اليه يقوم مقام كبرى دليل المدعى وبضم ملازمة اخرى يجري في كبرى  
 دليل الجري فان نقض يهنا راجع في حقيقة الدليل الكبرى فلهذا قال بعض الافاضل يبيّن  
 ان يسمى هذا النوع من النقض نقضا مجازيا واما النقض المذكور فيجب اني الكتاب في ان  
 آخر غير ما قال من نقض او ما يوي نقضه والاضح منه مطلقا ومن وجه تسمية **مع**  
**تخلّف** اي تنازع والتفكك **في الدليل** اي كلف اي كلفه ذلك الدليل واثان  
 المقدمتان صغرى ثبوتها بتخلّف فظهر اشتغالها على المقدّمين على ما سيجي **وكل دليل**  
**ثابت** اي ما اوجبه او بربته بتخلّف **في الدليل** اي فهو ليس بصحيح **لا بد من دليل**  
**الصحيح** لا تخلف **في الدليل** والاشي ما لا تخلف عنه كذا في دليل ثبوت نه في فتحة من  
 الشكل الاول على دليل صحيح ليس بربيت نه هذا هو هو وعل كبرى ومن عكس هذا بقوله

لا بد من دليل

كل دليل ثبوت نه الصحيح وقال وهو هو وعل كبرى اصل الدليل نقض وقع في العكس فاهرف  
 ولكن نه الصغرى نظرية ايته بقوله **لا بد من دليل** اي الدليل والاحتياج الى التقييد  
 بالصحيح **وكل دليل** ان **الدليل** انما هو الذي لا يتخلّف عنه الدليل **وكل دليل** انما هو الذي لا يتخلّف عنه الدليل  
 لا تخلف عنه الدليل الصحيح فينتج من الاول على المطلوب ويؤيده في التخلّف عنه الدليل الصحيح  
 ويمكن تصويره بالقياس المركب بان المدعى لازم الدليل وكل لازم الدليل يدل على المطلوب  
 الدليل وكل ما يدل على المطلوب لا يتخلّف عنه الدليل لا يتخلّف عنه الدليل فينتج بقصوده ان  
 ان المدعى لا يتخلّف عنه الدليل الصحيح وتخلّف عنه الدليل الصحيح لا يتخلّف عنه المدعى وهو  
 المطلوب فاطلب **كان في الدليل** **مسألة** لا بد من دليل **اي بطريق ان**  
 العالم **انما القديم** وكل ما هو اثر القديم قديم انه اي دليلك هذا بانه فلسفي جازية لا يتغير  
 اصلا **في كذا** **اليومية** اي في الاوقات المنسوبة الى اليوم من سنة المظنون الى  
 الظرف بان يقال كذا في اليومية اثر القديم وكل ما هو اثر القديم قديم فينتج **قدم كذا**  
**اليومية** اي كذا في اليومية قديم **مع اثبات** اي كذا في اليومية **حاشية** **بالبراهنة** اي  
 بالثبوت لا خلاف لادعاء والاحوال فليس المعنى الفلسفي باطل لا بجميع مقدّماته  
 بل بعضها وهو كبرى ان اريد بالقديم القديم الحق راو الصغرى ان اريد به القديم الغير الحق  
 كما اخذت الفلسفي الغير الحق فافهم قيل معنى الجريان نقضا الدليل كذا في مادة ومعنى التخلّف  
 اتفاقا الحكم في الواقع مع اقتضا الدليل اياه اقول لا نقضا بخالف الاتفاق على ان قال مع  
 اقتضا الدليل اياه فاعرف **ولا يجاب** **عن هذا النقض** اي النقض الاجمالي ثبوتها بتخلّف  
 عند الجمهور لانهم يجعلون الشرط وارتفاع الموانع من متمات العلّة كذا قيل فيه نظرا  
 لان الحكم من العلّة التي كانت شرط وارتفاع الموانع من متمات انما هي العلّة المادية  
 او الفاعلية على ما قاله شرح الطالع والدليل ليس من هذا القبيل النسبة الى المدلول وهو  
 الاحق باقتران اثر المدلول المعقول او المنقول **منع كبرى** قيل اذا كان دليل المعنى نقضا او  
 شرطا واما اذا كان غنيا فحجج بانه يمنع كبرى كونه غير لازم للمدعى فلا يضر له بتخلّف  
 الحكم فيه نظرا لان الزوم معتبر في مطلق الدليل على ما سبق وقيل اذا كان دليل المعنى غنيا

عاشية كذا

قوله جازية كذا







الاول سواء كان بالتغيير او بالنقل الى دليل آخر **وهذا الجواب** بالانبات المذكور **الرافع**  
 من وجه **لصحة** الرسل المنقوصة ثبوتها بالنقض اذ هذا الانبات لا ينبغي ان يرد  
 بافحام من وجه آخر بل انما هو لاداة ما يولد من هذا الانبات انما هو افحام من وجه  
 اذا جرح من دفعه ثبوتها بالنقض بان كان من البرهانية او من المستندة للمعلول وانما اذا لم يجز  
 عند بل الاتيان برسل اخرى ففرض من الغرض ان في حجة تحليل صلوات الله عليه وعلى  
 مع غرود المعين فلا افحام اصل على ما سبق نعم لا تنقل الى دليل آخر غير مناسب للامام مع  
 جرحه من دفعه ان يرد من افحام من كل وجه فظهر من هذا ان وطيفة المعلول عند النقض لا يوجب  
 اثبات اصرها في ثبوتها بالمسوق المذكور وثانيتها الانبات المنقوصة مع ان الخصية  
 قال في النقض والمعارضة صحت مانعا الى سائر خلاف ثلثا من ضايف فلهذا قالوا  
 وتوجب ثبوتها بالنقض بالنقض والمعارضة وتجرى لاداة من المرفى او من الرسل او من  
 الماداة لكن في مقابل النقض بالنقض كلام في مقابل المعارضة بالمعارضة ومعنى النقض  
 النقض البطلان هو باحداثه من ثبوتها احتمالات اربعة بعضها ظاهرة في كجوابية وبعضها  
 غير ظاهرة وان كان صحيحا في نفسه ففانقلا لما كان النقض والمعارضة عبارة عن دعوى  
 البطلان برسل فاذا جرحوا ثبوت الرسل فكيف حالهما فانقلا الجوابه فقال **واعلم ان المعارضة**  
 على المدعى او على الرسل كثر **والثاني** للرسل على الصحيح فلا حاجة الى التجرى فافهم **الرافع**  
**يكرر** الى المعارضة والنقض **والثاني** ثبت دعوى البطلان حقيقة او كمكافاة **لما سبق** الى هذا  
 يقبل **دعوى** اي دعوى المعارضة والنقض **البطلان** اي بطلان دعوى المعلول او دليل  
 اذا لم يكن دعوى البطلان من اصل البرهانية فهو في حكم الاستثناء فلا يرد من ان دعوى البطلان  
 قد يكون من اصل البرهانية فيتمتع تلك الدعوى بل دليل وانما لا يكون مسموعا لانه لا يرد لكل  
 دعوى من بنية وشاهد بل عليه فاذا لم يثبت علم يقين ان دعوى المعلول او دليل عارض  
 جميع الفاد يكون اسهل جابها من هذا العلم يعني فلا يكون اهل للمناظرة مع المعلول  
 العالم الفاضل كان دعواها الجرح والامسك والالزام فيكون مكابرة وهي غير مسموعة  
 وهو المكسور وفيه اثبات لان الرسل انما يجب عند دعوى البطلان دون دعوى عدم الثبوت

جواب صاحب جليل

فافهم **وهو** دليل **النقض** الاجمالي سواء كان ذلك الدليل دليل التحلف او دليل مخصوص  
 الف **دش** على بطلان الرسل سواء كان بالتحلف او بخصوص الفاد وبما جعل تطبيق الفاد  
 في عرفهم على كل فام التحلف وتخصص الفاد وقد يطلق على السند الاخيرين لمنع لقوته  
 ولا يطبق على دليل المعارضة فلا حاجة الى ان يقال دون دليل المعارضة ولا مت في  
 الاصطلاح **فقد بران** قبل الظاهر ان هذا السؤال هو الاستفاد للمناظرة فانظر  
 فيه **الصحيح** الى المتعاضد على المعلول عند استلزامه على ما ادعاه **منع** **تجوع** **الرسل**  
 اي دليل المعلول ولما اشتمل المنع على الوطائف الثلاثة فقال **بطلان** **الرسل** **على** **اي** **المجموع**  
 الرسل وقد مر بيانه في فصل العصب **قلت** لا الى الجوز له منع مجموع الرسل بهذه المعنى  
**لانه** اي منع مجموع الرسل بالمعنى المذكور **تخفيف** اي تكليف اسهل المعلول **با** اي بشي  
**لا يطاق** الى لا يحمل المعلول له ولا يكون في وسعه وكل تكليف بالابطاق غير جائز عندنا  
 ولما كان هذه الصغرى نظرية بنية بقوله **لان** **الرسل** **الواحد** **لا ينتج** **الامقنة** **واحدة** **قلية**  
 كانت او شرعية وكل شيء ثبت له كذا فهو تكليف بالابطاق ينتج منع مجموع الرسل بمعنى  
 طلب الرسل عليه تكليف بالابطاق فافهم دليل تصويره من الاستثناء في الواصفى بان يقال  
 اذا كان الرسل الواحد لا ينتج الامقنة واحدة كان طلب الرسل على مجموع الرسل تكليف  
 بالابطاق لكن مقدم حق والتالي مثل ومن الاستثناء في الرافعي بان يقال منع مجموع الرسل  
 تكليف بالابطاق والاما كان الرسل نتجا مقدة واحدة بل نتج مقدمات كثيرة لكن  
 الرسل لا ينتج الامقنة واحدة فمنع مجموع الرسل تكليف بالابطاق وهو المكسور فاعرف  
**وهنا** اي في كون هذا المنع تكليفا بالابطاق **كثرت** على ما في الكاشفة وهو ان يستخرج من  
 اسهل ان مرادك بل هو منع مقدة من مقدمات او منع كل واحد منها او منع مجموع الرسل  
 من حيث المجموع فعلى الاول سبيل المعلول على واحد من مقدماته فان سبكت اسهل فلهذا كانت  
 وان قال مرادى المقدة الاخرى سبيل عليها ايضا وعلى الثاني سبيل على كل واحد منها  
 وعلى الثالث سبيل على كل واحد منها ثم سبيل ثبوت كل واحد منها على ثبوت المجموع  
 من حيث المجموع وهذا اصله ما قاله ابو الفتح وتقرر الثالث ان هذا الرسل ثبت جميع مقدمات

وقال المستقيم  
 وتبين المستقيم



وكل دليل ثلثه كذا اثبات ومعنى قوله من حيث المجموع اعتبار الدليل شيئا واحدا وصدرة اجابة  
استثنى وصدرة هذا البحث المنع مع السند المنع في المذكور بقوله لانه تكليف بالاطلاق فلهذا  
اشترط اليه في هذا الفن الصغرى مدعى بقوله لان الدليل لا ينتج صح ومنع المقدمه المدركة راجع الى  
وليها فلهذا اشترطنا الى هذا الدليل بقوله هنا الى هذا الدليل في فصل العصب فتأمل فلا تغفل واعلم  
ان النقص مقسم الى قسمين احدهما هو النقص المشهور والثاني النقص المكسور لان النقص  
بشيء يختلف لا يكون من ان يترك فيه بعض اوصاف دليل المعلن بعد تغييره باللابه منه اولا  
والثاني هو النقص المشهور والاول لا يكون من ان يكون الوصف المتروك فيه مدخلا في العلية  
وهو النقص الفاسد ولا يكون له مدخل في العلية وهو النقص الصحيح وكل منهما هو النقص المكسور  
على ما هو المذكور في بعض رسائل هذا الفن المذكور في بعضها ان النقص باجرا خلاصة  
الدليل وزبنة مقابل النقص المكسور وجب ان المصنف يحكيها ومن فرض على الاول فقد قصر  
فافهم وعلى الثاني ان كان النقص المكسور مخصوصا بالنقص الفاسد لكونه مخصوصا بما له مدخل في  
العلية فلهذا يسمى مكسورا ولما كان للنقص المكسور حكم متفق به اقرئت به حيث اوردته  
في فصل مستقل فقال **فصل في بيان النقص المكسور اعلم ان النقص** مطلقا او يتخلف  
وهو لا يخرج **فصل في بيان النقص المكسور** دليل المعلن باللابه منه والالكان جميع النقص  
مكسورا اذ التغيير في كل لابتة في كل نقص اجالي ضرورة ان تعدد المدعى يستلزم تعدد  
الدليل اقول ان غيبة الدليل وغيره منبى على وحدة مدار الاستلزام وتعدده كما سبق  
واما التغاير في صده في الوثوق فيكون على السبيل شيئا خلاصة هذه الفروا فافهم **فصل**  
**في بيان النقص المكسور** اي بقوده لانه شرط لا تحذف كاطنة البعض وهي خصوصية  
الحكم الاوسط في الاقراني واكثر المكرر في الاستثنائي من حيث انه خصوصية وهي التي لها مدخل  
في الاستدلال فلا تقيم للنقص المكسور كمال فلا يدخل فيه النقص الذي هو صحيح المقال ويختل  
القيمة بانه ذلك البعض المتروك مدخل في العلية اولا قال المصنف في التفسير ترك بعض  
خصوصية محمول مجزء المكرر في الاستثنائي اذا كان المقدم والتالي مشتركة في الموضوع  
واما الحكم الاكبر في الاقراني ومحمول جزءا غير المكرر في صوت الاستدلال فلا بد ان يتفاوتا

فما هو جامع النقص  
وهو المذكور

في الاستدلال

في الدليل

في الحكمي ومادة الخفاف لاني ذاتيها ولا في وصفها انتهى لكونه كلاما فتأمل فيما قلنا انما  
**فصل في بيان النقص المكسور** اي اجراء النقص دليل المعلن في مدعى آخر فغير مدعى المعلن فغير مدعى الخبرية هنا  
**فصل في بيان النقص المكسور** اي اجراء النقص دليل المعلن في مدعى آخر فغير مدعى المعلن فغير مدعى الخبرية هنا  
اما بالسبب الى الاول فلهذا لانه تر بعض اوصاف الدليل وانما بالسبب الى النقص فلهذا لانه  
مدخل في العلية فعلى الاول كان المكسور بالنقص وعلى الثاني بالزيادة ومن قال انه راجع الى ما  
تقصيه آخره المدعى فيقول راجع الى كسر فانهم اذا انقضت كل دليل المعلن بهذا النقص  
المذكور **فصل في بيان النقص المكسور** اي اجراء النقص دليل المعلن في مدعى آخر فغير مدعى المعلن فغير مدعى الخبرية هنا  
آخر حال كون ذلك المعلن **فصل في بيان النقص المكسور** اي اجراء النقص دليل المعلن في مدعى آخر فغير مدعى المعلن فغير مدعى الخبرية هنا  
قبل هذا السند ما ولمنع فاعرف **فصل في بيان النقص المكسور** اي اجراء النقص دليل المعلن في مدعى آخر فغير مدعى المعلن فغير مدعى الخبرية هنا  
وهو مضمون مدخل الوصف المتروك في العلية باثبات ان السند **فصل في بيان النقص المكسور** اي اجراء النقص دليل المعلن في مدعى آخر فغير مدعى المعلن فغير مدعى الخبرية هنا  
المتروك في العلية وهو يفيض ذلك السند وذلك الاثبات بان يقال الوصف  
المتروك ليس من جملة العلة لعدم تأثيره فيه وكل شيء لا فليس له مدخل في العلية  
**فصل في بيان النقص المكسور** اي اجراء النقص دليل المعلن في مدعى آخر فغير مدعى المعلن فغير مدعى الخبرية هنا  
تبعه **فصل في بيان النقص المكسور** اي اجراء النقص دليل المعلن في مدعى آخر فغير مدعى المعلن فغير مدعى الخبرية هنا  
عن ازالة الملك وجلب الثمن والشراء ينبغي ان يثبت ودفع الثمن فيلزم من الاضداد  
يعني كل منهما مشترك بين الاضراج والادخال لكونه غالب الاستعمال في الاول اخرج المبيع  
عن الملك وفي الثاني اخرج الثمن منه فلهذا قلنا فيما قلنا لانه الى الغائب **فصل في بيان النقص المكسور** اي اجراء النقص دليل المعلن في مدعى آخر فغير مدعى المعلن فغير مدعى الخبرية هنا  
**فصل في بيان النقص المكسور** اي اجراء النقص دليل المعلن في مدعى آخر فغير مدعى المعلن فغير مدعى الخبرية هنا  
اي بطلان دليل الثالث في اذ المنفعة قد تترادف النقص وفي بعض النسخ تنقضاء فلهذا  
حاجة الى هذا التكلف **فصل في بيان النقص المكسور** اي اجراء النقص دليل المعلن في مدعى آخر فغير مدعى المعلن فغير مدعى الخبرية هنا  
حكم الذي عنه وهو عدم الصحة وكل دليل ثلثه كذا انما هو فاسد فليكن فاسدا وانما دليل  
البرهان فهو قوله **فصل في بيان النقص المكسور** اي اجراء النقص دليل المعلن في مدعى آخر فغير مدعى المعلن فغير مدعى الخبرية هنا  
شيء ان لا يبيع فتزوج امرأة الغائبة لا يصح مع المأني مع ان تزوج المرأة الغائبة

فصل في بيان النقص المكسور  
اي اجراء النقص دليل المعلن في مدعى آخر فغير مدعى المعلن فغير مدعى الخبرية هنا



شأن اللفظ المحظوع بعد النظر الى اللفظ  
والكاتب من اللفظ المذكور ان يكون العيان بمعنى  
التفسير في التفسير لقوله تعالى ان السمع لرويا فغيره  
واسم اللفظ بالار غير مراد التفسير مع  
منه

الاقضاء

الانقضاء **بطلان** ذات **المرجع** بل لا يوجب بطلان وصفه وهو الحسن وبطلان وصف الشيء لا يوجب بطلان ذلك الشيء بل ان النقص بايزل حله غير صحيح لانه انقص بوجود المرجح والنقص بوجود المرجح غير صحيح فيخرج من المعارف النقص با ذكر غير صحيح وقوله لان وجود الطريق المرجح بيان لهذه البهري او النقص با ذكر غير صحيح لانه نقص الوصف ونقص الوصف لا يوجب بطلان الموضوع وكل نقص بالالواجب غير صحيح فيخرج من المعارف ايضا النقص با ذكر غير صحيح والانه نقص بوجود الطريق المرجح ووجود الطريق المرجح لا يوجب بطلان المرجح فيخرج من غير المعارف النقص با ذكر نقص بالالواجب بطلان المرجح ويقيم اليها قوله وكل نقص بالالواجب بطلان المرجح غير صحيح فيخرج من موصولة التي هي النقص با ذكر غير صحيح وهو المطلوب فانهم **وانما يقع الاقتران** اي بوجود الطريق المرجح **على حسن العيان** بان يقال هذه العيان غير حسن لانه مشتمل على المرجح مع وجود المرجح وكل عيان ثلثه اذ غير حسن **وهي هذه الاقتران** بالاشتمال على المرجح مع وجود الطريق المرجح **بغير الطريق** وهو ترجيح طريق على طريق الطريق سكت اليه **وهو اي تعيين الطريق ليس من** **والبطلان غير صحيح** ان هذا الاقتران ليس من دأب المناظرين الذين عرضهم اظهار الصواب ولا دخل لهذا الاقتران فيه مع ان غاية نفس هذا الفن هي المعرفة بالدفع الصحيح والفاسد وهذا ليس منه قال بعض الافاضل ان الاقتران بالاشتمال ان كثير في كلام الخول وقال عصام الدين ذا القرض السائل ان هناك طريقا راجحا لسهولة وقلة مؤنة فلا يترتب في العدول منه الى الطريق المرجح من كثرة قلة يرفع بان يقال انه تعيين الطريق بل يجب بان السكتة القول هذا من قبيل الاستفهام وهو ايضا ليس من دأبهم على ما سجد **وهنا** اي في مقام الحكم بان ما ذكره لا ينقض به ذات الدليل وغيره **استثناء** منقطع ويحتمل الاتصال **وهو اي الاستثناء** ان يكون الفاظ التعريف مطلقا **اخفى** دلالة على المعنى المقصود من دلالة الفاظ **المعرف** على ذلك المعنى سواء كان التعريف لفظيا او حقيقيا ومن قصر على التعريف الحقيقي فقد قصر في البيان وصف اشتمل التعريفين لان الفاظ التعريف لانه ان تكون واضحة الدلالة على المعنى المقصود

روزگار مع کائنات







[illegible]

فصل

[illegible]



ومنون منها قاله سببه نافعة وكذا اذا كان فيه ثلاث نحو لا تقرأ القرآن حتى تنزل  
 المركب الناقص نحو ظلام رجل عالم بالبحر **فصل في جواب ما عليه** اي على المركب الناقص  
 الذي لم يكن فيه اول على كل واحد من هذه المذكورات **فصل في** من لو طابف الشئ لانه كالمفرد  
 والاثنتا وفيه اثنتان الى ان المركب الناقص اذا كان فيه المقضية فهو داخل في المركب  
 اتمام واذا لم يكن فيه اذ داخل في المفرد فاعرف **الا** اي عبر عن عليه **فصل في**  
**اللفظ** ويجعل ان يكون الاثنان منقطعاً **فصل في جواب ما عليه** اي خالف اللفظ  
 القانون العربي وقد عرفت ان الاقراض بثبات الخالفة لا يكون الا بطريق الباطل  
 الا ان يعبر الدلوي الضمنية فيصح الاقراض بطريق المطالبة بل بطريق المعارضة التقديرية  
 والنقص النسبي من جزمها قبل وقد عرفت ان المركب الذي كان فيه ثلاث  
 يقبل المنع بعض المطالبة كما اذا نزل احد من ثلاث شي بالشيء المذكور فذلك ان  
 تقول لا تستلم كون المقر قرناً وكوني محدثاً او عدم جواز قرأة الحديث قرناً انتهى  
 رد بان كل واحد من هذه النوع انما هي باقية رالدلوي الضمنية ولا يكره احداً الكلام في  
 كون نفس ذلك المركب موزعاً للمنع فلا تمنع لما كان الجواب قد يكون مقبولاً وقد يكون  
 غير مقبول اراد ان يجعل فضلاً مستقراً فقال **فصل في** بيان الاجوبة المقبولة وغير المقبولة  
 قيل ان السبب ومقدماً الادلة والتبعية لانه ان تكون مستلة في الظاهر عند الخصمين  
 والا فلا يكون الجواب سموها رد بان مقبولة الجواب لا يتوقف على المستمع انما من  
 الجاد لا على سببي انما فافهم **واذا اجاب** المعطل او المقر او القائم او يخص من طرفهم  
 الجواب مستم عند نفسه او كان مستملاً عند الخصم او لا فذلك الجواب تحقيق وان لم يكن  
 صحيحاً في نفس الامر كذا قيل **اما** اذا اجاب المعطل **فصل في** على مدعاه او على دليل  
 او على مقدمة دليل او على تعريفه وتقسيمه **فصل في** متعلق بفعل الشرط **فصل في**  
 اي على مقدمة مستم اي تلك المقدمة **فصل في** على علم مستم بان ثبت اي بطريق ان ثبت  
 المعطل مثلاً **فصل في** من المدعى او المقدمة **فصل في** على مقدمة او مقدمتين مثلاً  
**فصل في** لا شئ المعطل فهذا قال حال كون ذلك الجواب مفارنا مع الاستعمال

قاله جبريل

فان قيل قد روي  
 وانما منع ذلك ان المستم عند الخصم الاول من  
 الجاد لانه لا من التحقيق على ما سيجي

العلم من الحكم المطابق للواقع ان كان ثابتاً فهو يقين  
 والا فهو الاشفاق وعليك البرهان وقد يطلق الاشفاق  
 على التصديق والظاهر ان اليقين مستلزم

والاشفاق

واعتقاد **فصل في** الكلام **فصل في** السائل **فصل في** وان لم يكن باطلاً في نفس الامر فانما هو منه  
 ان في الجواب الجدل في طريق احد ما كونه مستلماً فلهذا سئل وما بينهما ان جعده المعطل بان يستل  
 باطل للمركب كلاً الشرطين محل ما سئل اذ الجدل باطل المؤلف من المشهور او من المستلزم عند  
 الخصمين او عند الخصم الاول مع ان فرض الجادل حفظ المدعى ودفع الخصم باق وجب كان  
 فلا يتوقف على علم المعطل بان يستل باطل لعدم مبنى على ما قاله من ان قواعد الجدل قبل  
 ومخالفة الاصل بل من الكاذب والمفاسد فتردوا ولم يعلم المعطل بطريق ما سئل  
 فاما ان يعلم حقيقة او لا يعلم فان علم فهو داخل في التحقيق وان لم يعلم فهو داخل في الاشراق  
 واما اذا لم يعلم المعطل احد طرفيه ولم يكن مستلماً عند السائل فهو ليس بجواب مقبول وبالجواب ان  
 السؤال كالجواب على قسمين جدي وتحقيق والجواب ان كان من على المشهور او على المستلزم  
 عند الخصمين او عند الخصم سواء كان مطابقاً للواقع او لا والتحقيق ما كان من على العلم بحقيقة  
 سواء كان حقاً او لا على ما سيجي هذا اذا كان الجدل صفة للخصم وقد يطلق على صفة الجادل  
 كالمناظرة فافهم **فصل في** اي ذلك الجواب **فصل في** الاشراق والاشراق قد يكون لازماً لاظهار  
 الحق على ما سبق في قوله **فصل في** الجواب **فصل في** تحقيق الاشراق وجب عليه هذا القول ليس  
**الفرض** من اي من هذا الجواب **فصل في** الاشراق والاشراق وكل ما هو كذلك ليس بتحقيق فيصح  
 هذا الجواب ليس بتحقيق بل جدي واثبات راد وجبه بقوله **فصل في** الغرض من الاشراق **فصل في**  
 وكل ما هو ثابت من جدي جدي هذا الجواب جدي بقوله فقط تاكيد للحجة المستفاد من العطف  
 وكذا جواب جدي دفع المعطل كلام ان قض او المعارض مستلماً او مستملاً على مع مقدمه كذلك  
 كمن الظاهر ان المنع للكون فانه الظاهر الجدل وكونه من قبل التصور لا يجري فيه التحقيق  
 والجاد لا وكذا انقض السائل ومعارضته وانما لم يعبر عن المصنف لوطا لئلا يسأل لانه في  
 صدر دفع المعطل فعلى **فصل في** الجواب **فصل في** اي اثبات المعطل فافهم **فصل في**  
**مغالطة** قيل غير مستم عند السائل وقد عرفت ما فيه كذا معارضة السائل ونقصه لمغالطة  
 مع علمه اي علم المعطل **فصل في** بانه اي بان ذلك لا يثبت اي دليل **فصل في** وان كان  
 صحيحاً في نفسه وهو فيس مؤلف من مقدمة فاسدة اما من جهة المادة او من جهة الصورة

قاله جبريل







والمراد بالجنس غير النوع  
بحر على

مرجع طلب صحة النقل  
مستلزم

قالوا في الكلام

او ليس لا بد من ان يكون شي من المناظرة **الاستدلال** انك اطلق **صحة النقل**  
فقط لا بمعنى طلب بيان صحة كما في بعض اوجه التعليل وما ثبت صحة النقل  
ليس مقدره وليس مع ان طلب صحة النقل لا يكون الا منعاً مجازياً بالنقل والمراد منع  
النقل حقيقة قبل منع النقل بمعنى طلب صحة النقل مجازياً لان مورد المنع مقدره  
الاستدلال والنقل بهذا المعنى ايضا ليس كذلك يجب ان مدار كون الشيء دليلاً هو الاثبات  
لا التوكيد من قولك ان قياس المنطق على ان يكون تفرعاً عن صحة النقل بالاتصال المركبة رد بان  
موجه التعليل ايضا مع ان ما ثبت صحة النقل ليس بربيل والاثبات في الوجود لا بالاثبات  
ذلك قوله فقط مع ان سائر المستوفى ذكره فاعلم فلا تغفل وبالحكمة ان المنقول لا يرد عليه  
شي من لواظيف لا حقيقة ولا مجاز لان المنقول مرجع حيث هو منقول على شخص غيره  
مترجم الصحة في الواقع وكل محكي في كذا لا يتوجه عليه المنع مطلقاً فالمنقول لا يتوجه عليه  
المنع مطلقاً ولما النقل هو دليلاً مترجم الصحة وكل شيء في كذا لا يتوجه عليه المنع لان  
مدار التزم الصحة فظهر منه ان منع النقل منع مجازي لوروده على مدعي مجرد لو كان النقل  
مقدره من قبل فهو حقيقة لغوية بهذا القيل وفيه نظر لان الظاهر منه ان طلب صحة النقل ليس  
بمنع لانها مدار وهو التزم الصحة اجب بان هذا الطلب ليس منع النقل حقيقة بل معنى  
ولذا قال **وهذا** اي طلب صحة النقل معنى **منع النقل** اي لا حقيقة منه وليس سم ان هذا  
الطلب منع النقل لاسم استقامه مداره لان المنع التزم صحة المنقول لا التزم صحة النقل  
وهو مدار منه وان التزم الصحة ليس مدار المنع بل مدار دليلى ثبوت الحكم والنقل  
لكذلك فاعرف وقيل ويجوز ابطاله بالنقض لشيء به بالمعارضة التقديرية وفيه ما  
يبيد بل اشنع مما فيه قتال في هذا المقام لانه من محاربات الافهام واذا كان طلب صحة  
النقل معنى منع النقل **فكذلك** ان ثبت من الاثبات **فكذلك** فقط لانه هو المنوع  
**بالحضرة** ان ثبتت منه **شئ** وقد يكون باحضار شخص المنقول عنه هذا دليل اثبات  
النقل لان حضار الكتاب بمنزلة ان يقال هذا الكلام مسطور في هذا الكتاب كما لو كان  
مشكوكاً وكل كلام مسطور فيه وجب تقيده قبل هذا دليل مثاليه واما الدليل المصريح به

فصل في الكلام

فكل قول قال الاستدلال انه مستلزم كلام ازل لانه مسطور في المواضع وهو لا ينفك  
باعتبار الكتاب والشيخ المنقولين منه **وان التزم صحة** اي صحة المنقول لفظاً  
ومعنى بان ادعى مطابقة لستة لوائح يستدل عليها لفظاً فقط بان قلت النقل في المنقول  
صحيح او معنى فقط بان قلت لانا بغير بعض ما ثبت فافهم **وهذا** اي التزم صحة المنقول مطلقاً  
**لا يتصور** ان شرط لعدم السببية في هذا العمل مقدره من الشرط والجرأ ولا في **الاثبات**  
لان وان كانت في السببية كمالاً لا تخفى المطابقة واللامطابقة والمراد بالمفرد والبس  
بحر كتمام فيه محل فيه المركب الذي ليس بقيد المركب التام على ما سبق في الكلام **فيرو**  
**عليك** اي على منقولك الذي التزم صحة ما في وصف كان وهو جواب الشرط  
**الاجابة** في باب التعريف والتقسيم والمضد بقى **ان كان يجب الا يثبت**  
اي الا ان يكون منقولك الذي التزم صحة ما يجب الا يثبت ان مضدك وهو قول السدو  
قول رسوله والثابت بالاجماع والقياس العقلي من ضرورية دينية ومنه به خلافاً  
لثبوت في كذا لاثبات بالبراهين المستندة الى خصم فلا يرد على مضدك هذا المنقول  
افترض كمن يرد على ما يبرر ما كذا لا يثبت ان هذا المنقول يؤيد لمخالفي فيه و  
عليك الاجابات السابقة في باب المضد بقى مضدك ودعوى التزم ليس لازم في التزم  
صحة المنقول بل **ومن التزم صحة** اي صحة المنقول **عليك** اي على المنقول **بما يوجب**  
اي مطابق لوائح **والثبوت** عليك على كذا كان قول هذا منقول مخالفي  
او معنى كان نقول العالم حادث كما قال الله تعالى **الحمد لله فاطر السموات والارض والقيوم**  
وان لم يكن التزم كونه مستلزم له لما فرغ من الفاتحة شرع الى الخاتمة فقال هذه **خاتمة** من  
عادة المؤلفين اذا فرغوا من انواع تصنيفاتهم ان يوردوا خاتمة للنص تنميها للكلام و  
تخصيها للمرام وهي مقابلة المقدمه لانها تدل على الاجابات الانية اجمالاً وهي تدل على  
الاجابات الماضية اجمالاً فلو اقبل فيها براءة الاستدلال وخاتمة الشيء اخره وقيل هو  
في الاصل مصدر بمعنى الختم كما في معنى الكذب ثم اطلق على آخر الشيء تسمية بالمنقول  
بالمصدر وروى بان الفاعلة في المصدر قليل مع ان تسمية المنقول بالمصدر خلاف



الظاهر والاحسن انما صفة ثم جعلت اسما لا حرفا شئ اذ به يتعلق الختم مجموعة وهي  
 كالبحث على الختم فتعلق بنفسه بالضرورة والتا انا ثابته الموصوف في الاصل  
 وهو القطع والنقل من الوصفية لا الالمانية دون المسألة لثبوتها في غير صيغة ويجوز ان  
 يكون بمعنى ذات ختم بمعنى مضمونه ثم اى بعد الفراغ من المسألة وهي استبانة وقيل عاقله على  
 لشرح ان البحث في اللغة التفتيش والتفتيش وفي الحرف يطلق على ثلثة معاني احدها  
 حمل الشئ على الشئ وثابته له سواء كان برهنا او نظريا وثابته اثبات النسبة الالمانية  
 او السببية بالاستدلال والاول اعم من الثاني من جهة شموله لا البرهني والنظري وخص  
 منه من جهة عدم شموله الى النسبة السببية والثاني ايضا اعم من الاول من جهة شموله الى  
 النسبة الالمانية والسببية وخص منه من جهة عدم شموله الى البرهني والنظري وثابته  
 المسألة التي هي صفة المناظرين والمراد من البحث هنا هو المعنى الثالث بقرينة قوله **بمعنى**  
**والسائل** اى بين المناظرين **اما ان يتبين الى غير المعنى** مصدر مضاف الى فاعله **مفعول**  
**اخر** **السائل** والرفع مصدر مضاف الى مفعول **او يتبين الى غير المعنى** **السائل** مفعول **او يتبين**  
**على جواب المعنى** يعنى ان البحث بينهما منتهية الى احد الطرفين وكل بحث منتهية الى احد الطرفين  
 منقطع فالكبرى برهنية واما الصغرى فلان الاحتمال الثالث اى عدم اثباته الى احدهما  
 بل تحرير الوطيف بينهما الى غير النهاية بل اى في نفسه الاستزاه الا باطل وهي قدم النفس  
 وقدم عقلها بالبرهان وجواز التسامح وكلها باطل او بالنسبة الى المناظرين فينبى بقوله **اولا**  
**يكون جواب البحث** بينهما **الى غير النهاية** وكل بحث لا يمكن جريانه الى غير النهاية لعدم  
 اثباته الى احدهما باطل بالنسبة اليهما فينتج ما يستلزم المعلوم وتوهم البعض ان هذا بيان  
 للصغرى الاولى وليس كذلك لما عرفت فانهم قبل عكس ان يجعل من الاستثنا في الصغرى  
 المستقيم بان يقال ان البحث بينهما منتهية الى احد الطرفين والاولا كجواب ان البحث بينهما الى  
 غير النهاية لكن لا يمكن جريان البحث الى غير النهاية لقصور القوة البشرية عن ترتيب  
 امور غير متبينة او النفس الساقطة عاونه في تمييز نظر القوة البشرية انما يكون قاصرة  
 عن ترتيب امور غير متبينة اذ كانت برهنية او عكسية واحد وصدق النفس

والمراد ببعض الناقض  
 بعد الوهاب بمرحلي

الدلالة

الناطقة سببها اطلاقه في نفسه ولا بالنسبة اليهما والظاهر معهما فاعرف **وحجج الفصل**  
 وكذا البحث المعروف والظاهر **سببها في الحرف** اى في طرف المناظرين **انما** وقد سبق تحقيقه  
**وحجج الفصل** اى المقترض على الدليل او التعريف او التفسير سببها في عرفهم **الزاد** اى مصدر  
 مضافان الى المفعول بمعنى التوكيد **والسائل** ولما بدأ من معانها البحر الذي هو مصدر منبى  
 لفاعل انما ايضا لذلك دفعه بقوله **يقال ان السائل** اى الخجوه والكنهه **وقيل** في عرفهم  
 ايضا **الزم المعنى** **السائل** اى الخجوه وسكنه **وقيل** في عرفهم **المعنى** **السائل** **فهم** **السائل** **فهم**  
**الى** بالنظر الى المعنى **والزاد** بالنظر الى المعنى **وقيل** كسرها بالعكس فظهر منها انها مصدر  
 مفعول فاعله افرع عليه قوله **فانما** **الزاد** **الى المعنى** **السائل** **فهم** **السائل** **فهم**  
 للمفعول قول المصدر المبني للمفعول اى مصدر الجهرول او كون الذات بحيث يقع عليه الفصل  
 وكلها مفعولها بالنسبة الى ما ترك من الكلام فاعل في هذا المقام **السائل** لان فاعل الزاد  
 هو السائل وهو من جهة المعنى **وكذا** **الزاد** **الى المعنى** **السائل** **فهم** **السائل** **فهم**  
 على ما علم من قولهم الزم المعنى **السائل** لان المقدم في مثل هذا يجب ان يكون فاعله لرفع الالب  
 ثم عطف على قوله ان البحث او استبانة **ان السائل** خرج الشئ فاعله استعماله في مقابلة  
 الجواب فلا يراد المراد به المصدق عليه السؤال واما لفظ السؤال فقد يكون بمعنى التماس  
 فتح يستدعى المفعولين بنفسه وقد يكون بمعنى الاستفاد وهو يستدعى بعض **وقد يكون بمعنى**  
**الاخر** اى بمعنى الرفع عطفًا سواء كان متعًا او نقضًا او معارضة **فقد** اى السؤال  
 بمعنى الاخر **ان السائل** **السائل** **السائل** **السائل** **السائل** **السائل** **السائل** **السائل** **السائل**  
 وهو طلب العرف الى الشئ والى هذا لا يكون الا عند خفاء السؤال عنه والتفسير مثله وهو في  
 الغلب طلب بيان معنى اللفظ فاعله افسره او لا بقوله **الى الاستفاد** **من معنى اللفظ**  
 اى لفظ كان سواء كان في التصديق او في التعريف او التفسير **او الاستفاد** **من معنى اللفظ**  
**التركيب** اى من علة او طريقه اى تركيب كان **او الاستفاد** **من معنى اللفظ** **التركيب**  
 معناه اما بالنقل عن العرف العام والخاص او بتعيين معنى المراد اذ الجمل هو اللفظ المتروك به  
 المحظون او ما لا يفهم معناه من لفظه كذا في كشف الاسرار فالسؤال اعم من الاستفاد

فانما هو الوهاب

رد لصاحب الكون



وقيل بهما مت وبيان كنهه بالمعنى المعنوي لا بالمعنى الاصطلاحي فلا يقال شئت عندى استغفرت  
 عندى على إطلاقه فاستفهم **هذا** أى السؤال بمعنى الاستف **رئيس** **داخل في المناظرة** التى هى  
 صفة المناظرة لعدم مدق تعريفها عليه والظاهر من كلام بعض المأهرات الاستفاد عن  
 معنى اللفظ المحل والغريب داخل في المناظرة لكون الغرض منه اظهار الصواب وهو السؤال  
 المتعلق بالاستفهام وهو مطلب بيان المعنى المراد من اللفظ وكذا قيل ما يمكن فيه  
 الاستفهام حسن فبذلك الاستفهام والآن هو كالحاج وعند مدقوت لغرض المناظرة على انه لو  
 اسئل انى بهذا فى كل لفظ فغيره لفظ فبذلك يكون من جنس اللقب والجواب عن  
 هذا الاستفهام ريبان معنى ذلك اللفظ بما ذكرنا قبل هذا البيان اما بالنقل عن اهل اللغة او عن  
 العام والعرف اخاص في صورة الغرابة اما في صورة الاجمال فبان معنى المراد بتعبيل وتعيينه  
 كالمأهات منظورة فانظر وتفسيره عن الكنهان يقال لم فعل على هذا السؤال فانما يسمع اذا كان  
 ما فعله فظنه كنهه كى اذا عدل عن الاسل او من المشهور والآن هو كالحاج ونعت الضياء والجواب  
 والجواب بانه كنهه توافق ما فعل على ذلك السؤال قبل هذا انما يكون استفاد اذا تعلق  
 طلب اى بنفس المعنى او الكنهه واما اذا تعلق بحس ذلك اللفظ او بحس ما فعل مستند  
 بالاجمال او الغرابة او بالعدول فهو ليس يستفاد بل من افضة فاجوب اجمع اما عن الاول فرغ  
 الحسن بين القرائن المضمومة معه واما عن الثاني فبيدنا الاشتغال على كنهه معتدة بها اقول  
 وبالله الهادى قد سبق ان الاطراف على حسن العبارة يسمى تعيين الطريق وهو غير من  
 واجب المناظرين فتأمل قال ابن الحارث في مختصره انتهى ان الاطراف كانت كلها راجعة الى المنع  
 ونقص ومعارضة ومنه الاستفاد لان غرض المسئل الاكراه بانبات مداهه بربيل  
 وغرض المعترض عدم الاكراه منه انتهى فبذلك يكون الاستفاد موازنة على ما فعله اما منع  
 مجازا لغويا او معارضة تقريرية بقاء الدلوى الضميمة او نقص اجابا شبيها وبيان  
 الجيب جواب عن هذه المؤخرات ثم ان وجه الرجوع هو ان الاستلال بالمعلوم على الجاهل  
 ينزف على معلومية المراد باللفظ المذكور في الدليل فالحق في بقاء ظهوره من ذلك  
 اللفظ والى ان المستفهم يمنع الظهور ويرده بان يقول هذا محمل والمحل غير ظاهر في المراد

طلب لانها موالى  
 لان كنهه والمبالغة وقيل  
 بل كنهه او لم يفتقد  
 منه

خالفه بالرواية

دليل

ويجب بانبات الظاهر بالنقل الذى هو البرهان كذا استفاد من الاثنان **والمنفرد**  
 كتاب من كتب التفاسير لجا رائد علانة الزمخشري **مشهور** اى محلو به اى بالسؤال  
 بمعنى الاستفاد ريبى وتوطئه كنهه كنهه او انما ذكر هذا لغيره ليعلم **ولا بأس** **بذلك**  
 اى بالاستفاد **منه** **هذا السؤال** **منه** بدون قصد التحجيل لمحصل مطلبه السعى المحيل  
 وجوز كنهه الدين الكبير ان يسئل عما هو عالم به تعجبا منه وما ينبغي ان يعلم ان الطلب  
 والسؤال والاستفاد والاستفاد والاستفاد متعارفة المعنى مترتبة بعضها فوق  
 بعض فالطلب اعم لانه يقال فيها تسئل من غيرك وفيها طلبه من نفسك والسؤال لا  
 يقال الا فيها طلبه من غيرك فكمل سؤال طلب ولا عكس السؤال يقال في الاكراه  
 فيقال تسئل منى الاستفاد يقال تسئل منى كذا والاستفاد راسدا عاا اكبر وهو  
 اخض من السؤال والاستفاد طلب الاكراه وهو اخض من الاستفاد فان قوله تعالى  
 امنت قلت لمناس محو استجار وليس يستفهام والاستفهام طلب العلم وهو اخض من  
 الاستفهام وليس كل ما يعلم يعلم بل قد يظن ويحتمل انى حاشية تفصيل القاضى للزكريا  
 افندى نقلا عن شرف الدين الطيبي بهذا اقاله بعض المحققين ولما كان حاصل كل من المنوع  
 المنع خفا اقلح الى بيانه فقال **مفضل** في بيان ما هو الاقوى والاسلم من المنوعات  
**العلم** **بما** **منع** **منه** **الدليل** اى حاصل المناقضة مطلقا **ونقص** اى نقص الدليل  
**اذا** **القول** **المحتمل** **بما** **دليل** قيل اذا المنع بغير خفا المنوع ولو كانت خفية لم يكن  
 الدليل ثابتا واذا لم يكن ثابتا لا ثبت به شى اخر فيبقى المدعى بلا دليل اقول هذا يفسد  
 مسأله السند خفا المنوعة وهو ليس بمضنى المصنف ولقد ذكر من قال في وجهه لان  
 ما لم ثبت لا ثبت به شى مع انه اخضر والبقا الدلوى بلا دليل في النقص ظاهر **وليس**  
**حاصل** **نقص** اى نقص الدليل **البطال** **دلى** **المحتمل** وليس حاصل المنع البقاء البطل الدلوى  
 المحتمل انما كنهه لظهوره **اذا** **الدليل** **مردود** **الدلوى** لزوما قطعيا في الدليل القطعي  
 اذ لو كان قطعيا في الاكراه مطلقا سواء كانت في صورة القياس ام لا فاقمهم **ولا يفرق**  
**من** **البطال** **الزود** **دانا** **وصفة** **البطال** **الزود** كذلك وان كان لزوما قطعيا **او** **يكون**



ان يكون له اي ذلك لازم **مردوم** آخر غير المذكور ابطال **مردوم** لازم من  
 المذكور كالحركة اللازمة للشمس فاذا جاز **مردوم** لازم **مردوم** ان يكون **مردوم** دليل  
 آخر غير الدليل الذي ابطال ان كان يقول المعلق ان ضرب مثل فعل ماض لان  
 يدل على زمان اخباره وكل فعل ثلثه كذا فهو فعل ماض فنقص السائل هذا الدليل  
 بانه يستلزم ظرفية الشيء نفسه وكل دليل ثلثه كذا فهو فعل ماض فلهذا لا دليل  
 آخر وهو ان ضرب يدل بهية وضحا على زمان مقدم وكل لفظ ثلثه كذا فهو فعل  
 ماض **وكذا** الى ان كان محل المنع والنقض ابقاء الدعوى المعلق بلا دليل لا ابطال  
 الدعوى كان **حاصل المعارضة** ابقاء الدعوى بلا دليل وثبت رايه بقوله **المقطع**  
 فيما دون المعارضة بالقلب لانه حكمه ابطال دليل المعلق فقط لانه لا ابطال المعلق  
 ودليل المعارض ثلثه آخر اضرب نفسك كما مر مرارا **المقطع** بالمقطع **ان يقطع** ويطلب  
 من السقاط والابطال **دليل المعارض** دليل المعلق يرفع الاول وينصب الثاني  
 على انه من قبل تنوع الفعلين في الفاعل والمفعول به **وبالحكم** اي ان يقطع  
 ويطلب دليل المعلق دليل المعارض قال في الحاشية وذلك لان الدعوى لازم والدليل  
 مذكور ويطلب المذكور بطلان لانه في المعارض يقول ان دليل ابطال الدعوى  
 فيطلب دليلك ايضا لان بطلان لازم يدل على بطلان المذكور وكان المعلق  
 يقول ايضا ان دليل ابطال الدعوى فيطلب دليلك الذي عارضت به اعلم  
 ان ما اتجه دليل المعارض هو دعوى المعارض انتهى **وكذا** ما اتجه دليل المعلق هو دعوى  
 المعلق اقول لما كان دلالة هذا البنية على ابقاء الدعوى بلا دليل في حال المعارضة  
 خفيا بل الظاهر منه دلالة على انتفاء الدعوى لا على ابقائها اظهره وبينه بقوله **والجواب**  
**الصحيح** بجميع مقتضاته فانهم لا يدل بالرفع على خلاف مدلوله اي مدلول  
 الدليل الصحيح والالزام اجتناب التقيضين وببانه ان دليل المعلق مثل ليس  
 برئيس صحيح لانه يدل على خلاف مدلوله دليل وكل دليل صحيح لا يدل على خلاف  
 مدلوله دليل ينتج من الشكل الثاني ان دليل المعلق ليس بصحيح وبطلان المذكور

الانتهاء الرد والمنع مذهب

لا يدل

لا يدل على بطلان المذكور **فيبقى مدعى المعلق** **وبالدليل** **وكذا** ان دليل المعارض باطل لانه  
 يدل على خلاف مدلوله دليل وكل دليل صحيح لا يدل على خلاف مدلوله ينتج من الشكل  
 الثاني ايضا لان دليل المعارض باطل وبطلان المذكور لا يدل على بطلان المذكور  
 فيبقى مدعى المعارض بلا دليل فظهر منه ان محال المعارضة الملقطة اي اسقاط  
 الدليل من الطرفين وهو المطلوب فاذا كان كذلك **فليس محال المعارضة ايضا**  
 اي كالممنوع والنقض **ابطال الدعوى المعلق** قبل هذا منى على ان المعارضة تخلق بالدليل  
 لا بالمعنى رد بانه ياتي في تعريف المعارضة فيما سبق اجيب بانه اثبت في المقام  
 ان المذكورين على ما سبق تحقيقه وبوجهه تفيد الدعوى بالمعلق مع انه لا يطلق لكانت مدعى  
 الدعوى المعارض ايضا اذ ان حاصلها ليس باطلا للدعوى وانما لا تظهر في المرتبة  
 الاولى ابطال الدعوى لان تخلق المعارضة بالدليل في المرتبة الثانية وتخلقها بالدعوى  
 في المرتبة الاولى فهذا قال **فادعوى الاخر** اي اخر اخصت السائل **ابطال الدعوى**  
**الغير المدعى** لا حاجة الى هذا الفيد لان ابطال المدعى مطلق من دعوى الاخر اخصت لكون  
 ابطال المذكور يستلزم ابطال المذكور وهو من البراهين وان الدعوى من جهة المقاصد  
 والدليل من جهة المبادئ والترسل في المقاصد اقوى من الترسل في المبادئ مع انه  
 المناسب هنا فاعرف **وان** وصلية **سمى ذلك** اي ابطال المدعى الغير المدعى  
**غصبا** قد مر تفصيله في باب المنع ثم لا تقوى النقص مطلقا ثم المعارضة بالمعنى  
 ثم بالدليل ثم بالمنع سببه قطعي ثم سببه جوازي ثم بلا سببه **واسمها** اي اسم  
 الاخر اخصت واضعفها لكونه دخلها في اظهر الصور **المنع** مطلقا **اذ لا يجب**  
**له سند ولا دليل** وكل ما هو ثلثه كذا فهو اسم ثم اعلم ان المذكور في هذه الرسالة  
 بعض من مسائل فروع المناظرة **ومراد الاستقصاء** اي السبوح الى الخاتمة والوصو  
 الى الانتهاء في هذا الفن **فعليه** اي فخرم عليه **بما** متبراهن من زيادة الباء والياء  
 بمعنى في اوله اي فعلية ان نظيره رسالتا او يرجع الى رسالتا **المحمولة** اي المولفة  
 لغرض **تقرير قوانين المناظرة** اي جميع قوانينها ويسمى هذا الفن باداء المناظرة

قوله واظهر في اظهر الصور المنع  
 لا يجب على المعلق هذا المنع الا اثباته وبغير  
 الصور وانما كونه اصحف فكونه لا يغيب  
 القطع فاحتمل مساهلة



لان لها تسعة اداب على ما بين في غير هذه الرسالة فيجب للطالب ان يتاكد  
 من تلك الادات. ولما كانت هذه الرسالة انما واحدا من كتب مستفدين لزم عليهم شكر  
 في مقابلته بالدعاء الخيرة قال **ولزم على المستفدين من المتعلمين** وكتب المتعلمين **الحسن**  
**المداراة** وهم اى ارث والمستفدين حيلة معترضة دعائية من **احد** اي احدى  
 الرسالة لغير اى هذه الرسالة المستمارة بالولدية والمستمارة بتقرير القوانين **ان**  
**يستغفر الى** اى ان يطلب المغفرة لمن المدعو وجعل مندا مؤخر لقوله على  
 المستفدين **ولو الدنى** عطف على الضمير المحذوف فمادة الجار على المذهب المختار  
**وبرهان** اى الى ولو الدنى والجميع المسلمين وفيه تغليب للابرار **بالحكمة** العالية **والنعم**  
**الباقية** من قبل عطف اللازم على المعلوم ومن **لا يشكر الناس** لا يشكر الله لان  
 نعم الناس معدودة ونعم الله لا يحصى ولا يحصى من لم يقنع بالشكر في الشكر في النعم  
 المقفولة المتناهية كيف يقدر على الشكر في النعم الغير المتناهية هذا من قبل عطف  
 العلة على المعلول **والحمد لله** على اتمام هذه الرسالة وعلى غير ذلك مما افاض قلب من  
 النعم الغير المتناهية **والذي اخبرته** **وجعله** اى بعصمة متعلق بقوله **ثم** الكلمات **الصالحات**  
 اى المستقبليات والخيرات **سبحان** علم التسبيح مع سج معنى التسبيح والتفليس  
 وسبح بالتخفيف اما بمعنى ذهب وبعد او بمعنى الفاعل من شغل على الاول كما كانت اجبت  
 من سجته عما تراه منه وعلى الثاني حسنة فارغا عما لا يليق بشانه والاضافة لازمة و  
 قال العلامة في الكشاف والفضل برآل على انه علم سواد اصنيف ام لا **رب** اقتباس  
 فلا بد ان الماثور ربك **رب الغرة** اصنيف الى الغرة لاختصاصه به كانه قيل في الغرة كما  
 لقول صاحب صدق لاختصاصه بالصدق صنف لما قبل او عطف بيان او بول منه  
 ويجوز بالضم والرفع **على الصنفين** اى عن جميع ما صنفه اعداه عن النفايض  
**وسلام** مندا **لخص** على **المستفدين** اى السلام على الذين ارسلوا التبليغ الى  
 الخلق عامة بالنظر الى نبأ عليه السلام وخاصة بالنظر الى نبأ الانبياء عليهم السلام  
 سواء كانوا رسولا او نبيا **والحمد لله** وهي معطوفة على قوله وسلام على المرسلين

**رب العالمين** وهو مشهور مستغن عن البيان حتى يعرفه الابل والصبيان فنعم دور  
 المصنف حيث اقتنع بالفاضة وجعلها ايضا كاتبة وروى عن علي بن ابي طالب كرم الله  
 وجهه من حيث يقال بالمكيا لالا في من الاجوب يوم القيمة فليكن اخر كلامه اذا قام من مجلس  
 سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين  
 جعلنا الاول كلامنا واخره منا الحمد لله رب العالمين في كل حالنا اللهم  
 سلم ديننا من الانقاص وابدا لنا من اللام الضحكة وسلام على المرسلين  
 وزودنا من جنة الحمد لله رب العالمين ثم هن  
 الاوراق بعون الله الملك  
 الرزاق  
 محمد  
 م  
 عن يد اصطفى العباد والحمد لله رب العالمين  
 والص  
 محمد